



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة علمية تخصصية، نصف سنوية
خاصة بشؤون الإمامة
السنة الأولى / العدد الأول / ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م



المشرف العلمي د. الشيخ محمد تقي السبحاني
رئيس التحرير د. الشيخ محمد فريد الأنصاري
مدير التحرير السيد محمد مهدي اخوت
سكرتير التحرير السيد مهدي الحسيني

هيئة التحرير (أبجدياً)

- د. الشيخ جعفر المهاجر - لبنان
- د. الشيخ حسن الطارمي - إيران
- د. الشيخ رضا برنجكار - إيران
- الشيخ رضا المختاري - إيران
- السيد رياض الحكيم - العراق
- السيد ضياء الخباز - المملكة العربية السعودية
- الشيخ عبد الله الدشتي - الكويت
- د. الشيخ عبد الله الدقاق - البحرين
- السيد علي الشهرستاني - العراق
- د. الشيخ قيس العطار - إيران
- السيد محمد رضا شرف الدين - لبنان
- د. محمد رضا اللواتي - عمان
- د. الشيخ محمد علي مهدي راد - إيران
- السيد هاشم الميلاني - العراق

الترجمة العربية
الترجمة الإنجليزية
التصميم والخراج الفني
التدقيق اللغوي
المحرر

رعد الحجاج
السيد لطف الله جلاي
السيد محمدرضا الحكيم / محبوب محسني
محمد زراقط
أياد الساري

العدد المطبوع: ٥٠٠ نسخة
العنوان: إيران، قم المقدسة، شارع بسج، بجانب فرع رقم ٣٩،
مؤسسة الإمامة الدولية
رقم الهاتف: ٣٣٥٥٣٦٥٧ ٢٥ ٩٨+
موقع المجلة: iaj.emamat.org



بنيادین الإمامة
Emamat International Foundation



دليل المؤلفين

ضوابط نشر البحث العلمي

- ١- تستقبل مجلة الإمامة على ضوء الكتاب والسنة والعقل، البحوث والمقالات العلمية عبر رفعها على المنصة المختصة بها وفقا للعنوان التالي: <https://iaj.emamat.org/>
- ٢- تمتنع المجلة عن نشر البحوث التي سبق نشرها في سائر المجلات أو على المواقع الإلكترونية و كذلك الأبحاث المرشحة للنشر في مجلات أخرى في نفس الوقت، كما تتخذ المجلة القرار النهائي في تلخيص و تعديل و تقويم المقالات من الجانب العلمي و الأدبي و الفتوي.
- ٣- يلزم ذكر الإسم الكامل و رقم الهاتف و البريد الإلكتروني و نوعية النشاط العلمي لكاتب المسؤول ضمن المقال المرسل، كما يلزم تحديد (الكاتب المسؤول) بالضبط، لكي تكون مراسلات المجلة و متابعتها كلها معه عبر موقع المجلة.
- ٤- تحكي المقالات المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها فقط و لا تحكي عن رؤية المجلة إلزاماً؛ كما تستقبل المجلة التحليل و النقد فيما يخص البحوث المنشورة فيها.
- ٥- يمكن إستخدام المطالب المنشورة في المجلة مع ذكر المصدر.
- ٦- يلزم أن يشتمل المقال على ملخص (من ١٠٠ إلى ١٥٠ مفردة) و الكلمات المفتاحية (٥ إلى ٧ كلمات) و مقدمة و متن المقال و النتائج (المجموع كحد اقصى ٩ آلاف كلمة) و قائمة المصادر (غير محدودة).

أسلوب كتابة الهوامش و المصادر

أ) الهوامش

- يلزم مراعاة الأسلوب التالي في ذكر المصادر في الهوامش:
- آيات القرآن الكريم: إسم السورة، رقم الآية. المثال: سورة الكهف: الآية ٥٠.
- الكتب: لقب المؤلف، إسم المؤلف، إسم الكتاب، رقم المجلد/ رقم الصفحة.
- المثال: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ٥٣١/١.

- البحوث و المقالات: لقب المؤلف، إسم المؤلف، عنوان البحث العلمي، إسم المجلة، العدد/ رقم الصفحة.
المثال: رضائي، رمضان، ظاهرة الالتفات في الأحاديث القدسية، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، ٢٩/٢٦.

ب) المصادر

- يلزم ذكر المصادر في نهاية البحث العلمي وفقاً للنمط التالي:
الكتب: لقب المؤلف، إسم المؤلف، إسم الكتاب، إسم المترجم أو المحقق، مكان النشر، الناشر، سنة النشر.
المثال: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م.
البحوث و المقالات: لقب المؤلف، إسم المؤلف، عنوان البحث العلمي، إسم المجلة، العدد، تاريخ النشر.
المثال: رضائي، رمضان، ظاهرة الالتفات في الأحاديث القدسية، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، العدد ٢٦، فبراير ٢٠٢٤ (الخريف والشتاء)

فهرس المقالات



- ٧ حديث الغدير ودلالته على إمامة الإمام علي عليه السلام:
رؤية العلامة مير حامد حسين في «عبقات الأنوار» نموذجاً
علي حسن بيكي / علي رضا طبسبي / محمد تيموري
- ٤٥ نظرية التغلب في تعيين الإمام في الفكر السياسي عند أهل السنة والجماعة
حامد مقدم
- ٧٧ الأئمة الإثنا عشر عليهم السلام؛ النصوص وتاريخها
محمد باقر ملكيان
- ١١٣ الإمامة واختلاف الأدوار في قيام الأئمة بها ومواقفهم من القائمين باسمها؛
ولاية الإمام الرضا عليه السلام للمعهد نموذجاً
السيد محمد رضا الحسيني الجلاي
- ١٣٥ مفهوم الإمامة في فكر زارة وآل أعين
هادي إلياسي / أكبر أقوام كرباسي
- ١٥٩ تأثير الغلاة على الإسماعيلية
مهدي أكبري / محمد حسين نصيري
- ١٧٣ الإمامة في كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»:
دراسة إحصائية- تحليلية للمصادر ذات الصلة
عبد الحسين طالع / رضا كريمي / رضا نظري صمصام
- ١٩٧ رسالة في الإمامة
تأليف الخوابة نصير الدين الطوسي
تحقيق محمد حسين الواعظ النجفي



حديث الغدير ودلالته على إمامة الإمام علي عليه السلام: رؤية العلامة مير حامد حسين في «عبارات الأنوار» نموذجاً^١

علي حسن بيكي^٢

علي رضا طيبي^٣

محمد تيموري^٤

الملخص

مسألة خلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كانت، وما زالت، من أهم القضايا التي دار حولها الجدل في الإسلام. ذهب الشيعة إلى القول بتعيين الإمام علي عليه السلام بوحي من الله تعالى، وإبلاغ من رسوله صلى الله عليه وآله ليكون خليفة من بعده. وحديث الغدير المتواتر من أهم الأدلة التي استدلت بها الشيعة لإثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام. بينما ذهب أهل السنة إلى عدم دلالته على الإمامة. ورأوا أنّ أقصى ما يمكن استفادته منه، هو المودة والنصرة للإمام علي عليه السلام. فانبرى العلامة مير حامد حسين - أحد أعلام الشيعة - إلى تأليف كتاب «عبارات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار»، بهدف شرح حديث الغدير، وإثبات الرؤية الشيعية تجاه دلالته على الإمامة. والهدف الذي تتوخاه هذه الدراسة، هو إعادة قراءة أدلة العلامة، والبحث في منهجه في استنباط تلك الأدلة، اعتماداً على المنهج الوصفي - التحليلي - المقارن. وقد خلصت إلى أنه التزم بنظرة شاملة تجاه القرائن ومصادر فهم الحديث، ومن ذلك: آيات القرآن، والروايات

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٨/٠٥م؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٢/١٠م.

٢. أستاذ مساعد في جامعة أراك: a-hasanbagi@araku.ac.ir

٣. أستاذ مساعد في جامعة أراك: a-tabibi@araku.ac.ir

٤. طالب دكتوراه في قسم القرآن والحديث، جامعة أراك: phd.m.teymoori@gmail.com

المرتبطة بحديث الغدير، والروايات المختلفة لهذا الحديث، وفهم الصحابة، وأقوال علماء أهل السنة. ثم بادر إلى استخراج القرائن المتصلة والمنفصلة الضرورية لفهم الحديث فهماً صحيحاً، وعلى أساسها أثبت أنّ دلالة علي إمامة أمير المؤمنين عليه السلام تامة.

الكلمات المفتاحية: العلامة مير حامد حسين، عبقات الأنوار، دلالة حديث الغدير، إمامة الإمام علي عليه السلام.

تمهيد

تعدّ خلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من أهمّ المسائل التي اختلفت فيها الأمة الإسلامية بعد وفاته، وفي هذا السياق ذهب الشيعة إلى وجود نصوص -آيات وروايات- عديدة ومتقنة، دالة على إمامة الإمام علي عليه السلام، وعلى رأسها حديث الغدير، حيث روي متواتراً بإجماع الشيعة، وتصريح عدد من علماء أهل السنة، واعتقد بصحته أهل السنة قاطبة. وفي الوقت الذي عدّ الشيعة الحديث المذكور برهاناً قاطعاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، أنكر جلّ علماء أهل السنة هذه الدعوى، ورأوا دلالة علي الدعوة إلى مودة الإمام علي عليه السلام ونصرته فقط. وفي مقابل هذا الموقف، بذل علماء الشيعة جهوداً مضنية، في الدفاع عن دلالة حديث الغدير على إمامة الإمام علي عليه السلام بالأدلة والبراهين. ومن هؤلاء العلماء، العلامة مير حامد حسين الموسوي النيسابوري اللكهنوي (١٢٤٦-١٣٠٦هـ). فهو أحد أبرز علماء الشيعة، الذين سلكوا هذا الطريق، ودافعوا عن موقف الشيعة في هذا المجال. أورد هذا الفقيه في كتابه «عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار»، أكثر من ثلاثين دليلاً من مصادر أهل السنة، تثبت بالدليل القاطع دلالة حديث الغدير على إمامة الإمام علي عليه السلام.

لا شكّ في وجود تفسيرين متباينين لحديث الغدير، بيد أنّ المهم والأساس في هذا المجال، هو التفسير الصحيح من هذه التفسيرات المتباينة. وأهمّ الخطوات والإجراءات التي يجب اعتمادها للموازنة والترجيح بين التفسيرات المتنوعة «دراسة الأدلة المستفاد منها في تفسير الحديث، وتبيين مدى صحتها أو سقمها، ولا يتحقّق

١. اختصاراً سنعتبر عن هذا الكتاب في هذه المقالة بـ «عبقات الأنوار».

هذا الهدف إلا في ضوء معرفة المنهج المتبع في الفهم». وعلى هذا الأساس، سوف نحاول في هذه الدراسة، البحث في الأدلة التي طرحها العلامة ميرحامد حسين لتفسير حديث الغدير، بالمقارنة مع الرؤية التي تبناها علماء أهل السنة، لإثبات صواب الأدلة والمنهجية التي تبناها العلامة.

وارتأينا في هذه الدراسة، تحليل دلالة حديث الغدير من وجهة نظر أهل السنة والعلامة ميرحامد حسين، وبينها ضمن محورين أساسيين: ١- تفسير مفردات حديث الغدير، وتحليلها تحليلاً منهجياً، ٢- كشف الدلالة التركيبية للحديث، وتحليله تحليلاً منهجياً. وهذا ما أضفى أهميّة فائقة لهذه الدراسة من أبعاد عدّة:

١- أهميّة المنهج في فهم أحاديث الإمامة وتفسيرها: يحظى أمر الإمامة، وتبعاً له أحاديث إثباتها - ومن هذه الأحاديث، حديث الغدير الشريف - بأهميّة كبيرة. ولا شك في وجوب درسها، والبحث فيها، وتحليل محتواها. وبقدر أهميّة هذه الأحاديث، ثمة أهميّة خاصّة لشرحها شرحاً صحيحاً، والتعرّف إلى منهجية فهمها فهماً صائباً أيضاً، ولذا، أخذت هذه المقالة على عاتقها، أداء هذا الواجب. ورأينا حسن البدء بتحديد المنهج الصحيح للفهم والتفسير، وذلك بالاعتماد على آراء علم من أعلام العالم الإسلامي، وهو العلامة ميرحامد حسين. ونحن ندّعي أنّ هذه المنهجية في البحث جديدة ومبتكرة.

٢- أهميّة المنهج المقارن في فهم أحاديث الإمامة: لما كان حديث الغدير محوراً لتفسيرات متنوّعة بين أهل السنة والشيعة، وبما أنّ العلامة ميرحامد حسين أورد في كتابه القيم عبقات الأنوار أقوال أهل السنة أيضاً، التزمت هذه الدراسة ببحث دراسة دلالة هذا الحديث دراسة مقارنة، لأنّ هذا النحو من البحوث والدراسات، يزيل كثيراً من الشكوك التي قد تُثار حول الحديث المذكور. وبمثل هذه المنهجية تمكن الموازنة بين التفسيرين. وفي ضوء هذه المقاربة، تظهر أهميّة كتاب عبقات الأنوار الشريف. وتثبت صحّة التفسير الشيعي لحديث الغدير، وتترجّح نظرية الإمامية الحاكمة بالنصّ على إمامة الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة الميامين عليهم السلام.

١. سند حديث الغدير

اتفق الفريقان على أنّ النبي الأكرم ﷺ ألقى على مسامع المسلمين حديث الغدير، في طريق عودته مع حجاج بيت الله الحرام من حجة الوداع، في منطقة يقال لها: «غدير خم». ففي هذا الحديث الذي اشتمل على خطبة طويلة، سأل رسول الله ﷺ الحاضرين: «ألسنّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»، فردّوا عليه بالإيجاب، فرفع يد الإمام علي عليه السلام وقال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه». وقد روى النسائي في سننه حديث الغدير بهذه الصيغة:

قال: إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمنٍ، ثم أخذ بيد عليّ فقال: من كنت وليّه فهذا وليّه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه.^٢

وقد أجمع الشيعة على تواتر هذا الحديث، وعدم إمكان الشكّ في صحّة سنده. وقد أثبت العلامة مير حامد حسين تواتر حديث الغدير طبقاً لروايات علماء أهل السنّة، ومصادرهم، وأقوالهم، وذكر أربعة منهم ألفوا كتباً مستقلةً حول الحديث وطرقه، وهم ابن عقدة الكوفي،^٣ وابن جرير الطبري،^٤ والحسكاني، والسجستاني.^٥ كما استدلّ العلامة بأقوال اثني عشر عالماً من علماء أهل السنّة، اعترفوا بتواتر الحديث، منهم: الذهبي، وابن الجزري، والسيوطي، والملاّ علي المتقي.^٦ قال ابن المغازلي بعد رواية حديث الغدير: هذا حديث صحيح عن رسول الله ﷺ، وقد روى حديث غدير خمّ عن رسول الله ﷺ نحو مائة نفسٍ، منهم العشرة. وهو حديث ثابت لا أعرف له علّة، تفرّد علي عليه السلام بهذه الفضيلة، لم يشركه أحد.^٧

١. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، ٤/ ١٩٣.

٢. النسائي، أحمد بن علي، السنن الكبرى، ٣/ ١٣٠.

٣. ألف ابن عقدة كتاب «حديث الولاية» حول حديث الغدير، وأخرج هذا الحديث عن طريق أكثر من مائة راوٍ (الموسوي، مير حامد حسين، عبققات الأنوار، ١/ ٢٦١ - ٣٥).

٤. ألف ابن جرير كتاب «الولاية» بشأن حديث الغدير، ورواه بأكثر من ٧٥ طريقاً (المصدر نفسه، ١/ ١٢٣).

٥. المصدر نفسه، ١/ ٢٩ - ١٥٠.

٦. المصدر نفسه، ١/ ١٦٧ - ٢٤٨.

٧. المصدر نفسه، ١/ ٢٢ - ٢٣.

وقال المصنّف عليّ القاري حول تواتر حديث الغدير: «والحاصل أنّ هذا حديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً»^١.

وأخيراً، ذكر العلامة أسماء ١٦٢ عالماً من علماء أهل السنة، من القرن الثاني حتى الثالث عشر بعد الهجرة، رويوا حديث الغدير، واستدلّ بأقوالهم^٢. وعليه، فحديث الغدير يحظى بدرجة عالية من الوثاقة والاعتبار لدى علماء الفريقين، وإذا أمكن الشكّ في صحّته، فلا يمكن الوثوق بأيّ حديث مروىّ بأيّ طريق من الطرق.

٢. دلالة حديث الغدير

إنّ الأمر الأهمّ في التعامل مع أحاديث المعصومين عليهم السلام هو صحّة فهمها وهذا المهمّ مرهونٌ ومتوقّفٌ على استخدام المنهج المناسب^٣، ولذا يمكن القول بضرر قاطع: إنّ اختلاف مناهج الفهم والتفسير، والاختلاف في تطبيق القواعد المنهجية، يتركان

١. المصدر نفسه، ٢٢٧/٨؛ الهروي القاري، علي، مرقاة المفاتيح، ٣٩٣٧/٩.

٢. الهروي القاري، علي، مرقاة المفاتيح، ٩٦/٦ - ٣٣٥ - ٣/٧ و ٣٤٦. هذا وأضاف آية الله الميلاني في كتابه «نفحات الأزهار في خلاصة عقبات الأنوار» أسماء ١٨٩ عالماً آخر من علماء أهل السنة ممن رويوا حديث الغدير إلى ما ذكره العلامة مير حامد حسين (ينظر: الميلاني، السيد علي، نفحات الأزهار، ٢٢٥/٧ - ٤١١).

٣. ذكرت تعاريف عديدة لمنهج فهم النصّ، فعزّفها بعض الباحثين بقولهم: «المقصود من المنهج الوسيلة أو الأداة التي يستخدمها الباحث في الأحاديث لغرض الفهم أو النقد» (حسن بيگي، علي، بررسي و تحليل مباني و روشهاي نقد حديث از ديدگاه آيت الله صالحى نجف آبادي، الأستاذ المشرف: الدكتور عابدي، الأساتذة المساعدون: الدكتور طيب حسيني والدكتور زاهدي، جامعة أصول الدين في قم، ١٣٨٨ش/ ٢٠٠٩م). وأشار آخرون في تعريفهم لمنهج تفسير القرآن إلى أهمية المصادر، وعزّفوا أنواع مناهج تفسير القرآن على أساس المصادر المعوّل عليها في التفسير: «نعتقد أنّ المنهج التفسيري أمر واسع وشامل يستخدمه المفسر في جميع آيات القرآن، والاختلاف فيه يؤدي إلى الاختلاف في التفسير بأكمله، وليس هو سوى مصادر التفسير ومستنداته» (شاكر، محمد كاظم، مباني و روشهاي تفسيري، ص ٤٦). وشدد آخرون في تعريف منهج التفسير على لزوم أن يلتفت مفسر النصّ إلى مجموعة من قواعد التفسير، ويبنى منهجه التفسيري على أساس تلك القواعد (بابائي، علي أكبر وآخرون، روش شناسي تفسير قرآن، ص ٦٢ - ٦٣)، وقد جرى التأكيد في المثال الأخير على قواعد فهم النصّ من أجل التوصل إلى المنهج الصحيح للتفسير. وبالنظر إلى التعاريف المذكورة، يمكن القول: إنّ منهج فهم الحديث يستند إلى عنصرين أساسيين: الأول، المصادر المعوّل عليها في فهم النصّ. والثاني، قواعد الفهم. وعليه، فمرادنا من منهج فهم الحديث في هذه الدراسة العنصرين المذكورين.

أثرهما على النتائج التفسيرية للأحاديث. فبعض الباحثين يكتفي بالاستناد إلى ما سطره اللغويون في معاجمهم حول المفردات الواردة في الحديث، وآخرون يلاحظون السياق الذي وردت فيه المفردات، كما تكتفي جماعة بالاستناد إلى قرينة تحفّ بالمفردة، وآخرون يجمعون ما أمكن جمعه من القرائن المؤثرة.

كما ينبغي الالتفات إلى نقطة أخرى في هذا المجال، وهي أنّ المناهج قد تتحد، لكن تختلف طريقة توظيفها واستعمالها بصورة صحيحة. فعلى سبيل المثال، قد يكون منهج كلا الباحثين هو الرجوع إلى المصادر اللغوية لفهم لفظ مشترك، لكن أحدهما استقرأ الكتب اللغوية استقراءً ناقصاً، مكتفياً ببعض الكتب فقط، بينما استوعب الآخر جميع المصادر اللغوية. وهذا الأمر يصدق على حديث الغدير أيضاً، إذ يمكن إثبات هذا المدعى بسهولة، من خلال إلقاء نظرة سريعة إلى رأي المدرستين في تحديد مفاده وتفسيره. وتدلّ هذه الإشارات، على أهميّة المقارنة المنهجية والتطبيقية بين النظرتين إلى الحديث، وهو ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة عند تحليلنا لمنهج صاحب عبقات الأنوار.

فقد أحصى العلامة مير حامد، أقوال الفريقين في كتابه، وساعد على فتح باب المقارنة بين المناهج المستخدمة في التفسير والموازنة بينها، صححة وسقماً. من هنا، نجد أنّ العلامة مير حامد حسين، بادر إلى تحليل دلالة حديث الغدير، وتفسيره ضمن خطوتين مهمتين: الأولى: فهم مفردات الحديث، ومفردة المولى تحديداً؛ والثانية: فهم المدلول التصديقي لحديث الغدير. وسنبحث أدناه هاتين الخطوتين بالتفصيل:

٢-١. تفسير المفردات

الشرط الأول اللازم لفهم الحديث فهماً صحيحاً، هو فهم مفرداته. ولا يخفى أنّ سبب الاختلاف في فهم مدلول حديث الغدير، يعود إلى التباين في فهم مفردة مولى الواردة في هذا الحديث. فوردت هذه الكلمة في فقرة متواترة من حديث الغدير بعبارة: «من كنت مولاه فهذا عليّ موله». وقد فسّر أغلب علماء أهل السنة هذه الكلمة بتفاسير، منها: المودة، والنصرة. بيد أنّ العلامة مير حامد حسين، فسرها بـ «الأولى بالتصرف».

وعمدة الأدلة التي استند إليها علماء أهل السنة للإعراض عن هذا التفسير، هو الاستدلال بأقوال اللغويين، فمثلاً قال الدهلوي:

الأول: الخطأ في هذا الاستدلال، أنه لم يقل أحد من أهل العربية بمجيء المولى بمعنى الأولى، وإنما قالوا: مفعول بمعنى أفعل، لم يذكره أحد من أئمة العربية.؟؟؟^١

وفي مقام الردّ على كلام الدهلوي وغيره من علماء أهل السنة، ذكر العلامة مير حامد معاني عدّة لكلمة «مولى» من مصادر أهل السنة أنفسهم، وهي عبارة عن: «الأولى»^٢، و«الأولى بالتصرّف»^٣، و«المتصرّف في الأمر»^٤، و«متولّي الأمر»^٥، و«ولي الأمر»^٦، و«المليك»^٧، و«السيد»^٨. وشدّد على أنّ جميع هذه المعاني للفظ «المولى» تفيد الإمامة. فعلى سبيل المثال، قال في معنى «المتصرّف في الأمر»: ليس من الضروري تفسير المولى بمعنى الأولى بالتصرّف، لأنّ معنى الأولى بالتصرّف والمتصرّف في الأمر واحد.^٩

وخلص العلامة إلى دلالة هذه المعاني جميعاً على الإمامة، قائلاً:
بالجملة، فإنّ جميع معاني لفظ المولى - أي الأولى بالتصرّف والمتصرّف في الأمر، ومتولّي الأمر، وولي الأمر، والمليك - تفيد معنى الإمامة والرئاسة.^{١٠}
وعلى الرغم من أنّ هذه المعاني تحظى بقبول العلامة، لكنّ هدفه الأساس، هو

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨ / ١ - ٩؛ الإيجي، ميرسيد شريف، شرح المواقف، ٨ / ٣٦١؛ الدهلوي، شاه عبد العزيز، مختصر التحفة الاثني عشرية، ص ٥٩.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨ / ١ - ٢٠٠.

٣. المصدر نفسه، ٨ / ٢٦١.

٤. المصدر نفسه، ٨ / ٢٢٩ - ٢٣١.

٥. المصدر نفسه، ٨ / ٢٣٥ - ٢٤٦.

٦. المصدر نفسه، ٨ / ٢٥٠ - ٢٦٤.

٧. المصدر نفسه، ٨ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

٨. المصدر نفسه، ٨ / ٢٨٩ - ٢٩٢.

٩. المصدر نفسه، ٨ / ٢٢٩.

١٠. المصدر نفسه، ٨ / ٢٩٤ (بتصرف).

إثبات أنّ كلمة «مولى» - خلافاً لرأي علماء أهل السنة - مستعملة في «الأولى». وقد اعتمد العلامة على المنهج الاجتهادي، لإثبات دعواه، واستدلّ على ذلك بالآيات، والروايات، والأشعار، وفهم الصحابة، وأقوال علماء أهل السنة. وسنسلط الضوء على كلّ واحد من هذه الموارد على حدة.

١-٢-١. الاستدلال بالقرآن

إنّ القرآن الكريم، من أهمّ المصادر التي يمكن الاستناد إليها لتعيين معاني المفردات التي وردت في الحديث النبوي. والقرآن، يعتبر النبي الأكرم ﷺ معلماً ومفسراً للقرآن، فكلّ ما يقوله متوافق مع كتاب الله، ومنسجم مع المعارف القرآنيّة. وعلى هذا الأساس، لا بدّ من الرجوع إلى القرآن الكريم لفهم مفردات الأحاديث، وإدراك معانيها. وقد التفت العلامة مير حامد حسين إلى هذا الأصل، وبحث عن معنى كلمة «مولى» في آيات القرآن، فاستدلّ بهاتين الآيتين، مستنداً في ذلك إلى تفسير هذه المفردة القرآنيّة عند علماء أهل السنة كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾^١، حيث قال الزمخشري في تفسيرها: «قيل: هي أولى لكم»،^٢ وفسرها البغوي بقوله: «صاحبكم وأولى بكم، لما أسلفتم من الذنوب».^٣ والآية الثانية هي قوله جلّ وعلا: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾^٤؛ فقد فسّر الكلبي مفردة «المولى» في هذه الآية قائلاً: «أولى بنا من أنفسنا في الموت والحياة».^٥

١-٢-٢. الاستدلال بالأحاديث

كما تساعد الآية، المفسّر على تفسير آية أخرى، كذلك يساعد الحديث على تفسير حديث آخر. وعلى هذا، يمكن عدّ الحديث مصدراً تفسيرياً للحديث. ووفق هذه القاعدة المنهجية في تفسير الحديث، اهتمّ العلامة بالنظر إلى كلمة «مولى»، وورودها

١. سورة الحديد: الآية ١٥.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨/ ١٣٧؛ الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف، ٤/ ٤٧٦.

٣. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨/ ١٣٤؛ البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، ٥/ ٣٠.

٤. سورة التوبة: الآية ٥١.

٥. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨/ ١٣٤؛ الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ٥/ ٤٣٣.

على لسان النبي ﷺ للكشف عن معناها في لسانه ﷺ.

١-٢-١-٢. سائر الروايات لحديث الغدير

من القواعد التي استفاد منها شراح الحديث لفهم معاني الأحاديث، قاعدة «الحديث يفسر بعضه بعضاً»^١، بمعنى أنّ الروايات المختلفة لحديث واحد مرتبطة ببعضها ومؤثرة في فهم ذلك الحديث، وقد استفاد العلامة مير حامد حسين من هذه القاعدة لفهم معنى كلمة «المولى» الواردة في حديث الغدير. فاستدلّ بهذه الرواية للحديث على إرادة معنى «الأولى» من لفظ «المولى»: «من كنتُ أولى به من نفسه، فعلي وليُّه، اللهم وال من والاه»؛ للتعبير فيها بعباراة «أولى به» بدلاً من «مولا». وعليه، فـ «المولى» في حديث الغدير بمعنى الأولى، لأنّ الأحاديث - بمقتضى القاعدة المتقدمة - يفسر بعضها بعضاً.^٢

١-٢-٢. الروايات المتّحدة موضوعاً

المراد من هذه الروايات تلك الروايات التي لها ارتباط موضوعي بحديث الغدير، فورد فيها لفظ «المولى» أو أحد مشتقاته. وقد استدلّ العلامة برواية من الصحيحين ذكر فيها النبي ﷺ أنّ مولوته فرعٌ لكونه أولى من المؤمنين بأنفسهم:

ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرأوا إن شئتم ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فأئما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولا.^٣

كذلك في حديث الغدير، اعتبر النبي ﷺ مولويته متفرّعة على أولويته بالمؤمنين من أنفسهم، حيث قال: «ألستُ أولى من المؤمنين من أنفسهم؟ من كنتُ مولا...». من هنا، استدلّ العلامة حول طبيعة ارتباط الحديث المذكور بحديث الغدير، وكيفية

١. ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري، ١٦٠/٢ و ٣٧٦/٤ و ٨٨/٥؛ المناوي، محمد، التيسير بشرح الجامع الصغير، ٩٥/١ و ١٧٧ و ١٩١.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عباقات الأنوار، ٢٢٦/٨.

٣. المصدر نفسه، ٢٦٠-٢٦١؛ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ١٩٩/٤؛ النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ١٢٣٨/٣ (مع اختلاف يسير).

دلالة المولوية بمعنى الأولوية، فقال:

يظهر من هذه الرواية بصراحة، أنّ المولى يعني الأولى بالتصرف، لأنّ النبي ﷺ قال أولاً: ما من مؤمنٍ إلا وأنا أولى به
ثم استدلّ على أولويته بالآية الكريمة: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، وبعد ذلك، وفي مقام التفريع على هذا المضمون، ذكر مولويته^١.

٢-١-٣. الاستدلال بالشعر العربي

تعدّ القصائد الشعرية التي أنشئت في القرن الأول الهجري من المصادر المهمة لفهم معاني المفردات الواردة في الأحاديث النبوية، لأنها قادرة على تعيين معانيها، وتحديد مواطن استعمالها بسبب قربها من زمن صدور تلك الأحاديث. ومن هنا، نرى العلامة مير حامد حسين، قد استدلّ ببعض أبيات الشعر لفهم معنى كلمة «المولى»، منها شعر الصحابي لبيد بن ربيعة العامري (م ٤١هـ)، حيث أنشد شعراً قبل البعثة النبوية، جاء فيه:

فعدتُ كلا الفرجين تحسبُ أنه

مولى المخافةِ خلفها وأمامها^٢

استدلّ العلامة بشروح علماء أهل السنة لهذا البيت، حيث فسروا كلمة «مولى» هنا بـ «الأولى بالشيء»، فقال ثعلب في هذا الخصوص: «إنّ المولى في هذا البيت بمعنى الأولى بالشيء»^٣. كما فسر الثعلبي والبيضاوي كلمة «المولى» في الآية ١٥ من سورة الحديد بـ «الأولى»، مستدلّين على ذلك بشعر لبيد المتقدم^٤.

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٢٦١/٨.

٢. المصدر نفسه، ٧٦/٨.

٣. المصدر نفسه، ٧٦/٨؛ الروزني، حسين بن أحمد، شرح المعلقات السبع، ص ١٨٩.

٤. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٢٤/٨ و ١٥١؛ الثعلبي النيسابوري، أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان، ٢٣٩/٩؛ البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل، ١٨٧/٥.

٢-٤. الاستدلال بفهم الصحابة

حينما يذكر النبي ﷺ حديثاً مهماً كحديث الغدير في جمع غفير من الصحابة، فلا شك في أنه يستفيد من ألفاظ يفهم الصحابة الحاضرون معانيها، وإلا كان كلامه بعيداً عن البلاغة والفصاحة، وهو ما لا يُقبل من مثل هذه الشخصية التي تعدّ أفصح العرب وأبلغها. وبهذا تتضح مدى أهمية فهم الصحابة الحاضرين أثناء واقعة الغدير للألفاظ الواردة في الحديث، ويمكن التعويل عليها والاستدلال بها. ومن هذا المنطلق، ومن حيث قبول أهل السنة لكلام أبي بكر وعمر، استدلل العلامة مير حامد حسين بما فهمه هذان الصحابيَّان من لفظ «المولى» الوارد في حديث الغدير، حيث صرّحاً بأنه يعني «الأولى». وعلى هذا الأساس، قال ابن حجر المكي حول تفسير الشيخين للمولى بالأولى:

سَلَّمنا أنه أولى، لكن لا نسلم أنّ المراد أنه الأولى بالإمامة، بل بالاتباع والقرب منه... هو الواقع، إذ هو الذي فهمه أبو بكر وعمر، وناهيك بهما من الحديث، فإنهما لما سمعاه قالاه: أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة!^١

٢-٥. الاستدلال بأقوال العلماء

ذكرنا أنّ أحد الأدلّة التي دفعت بعض أهل السنة إلى عدم القبول بتفسير كلمة «مولى» بـ«الأولى»، هو إنكار اللغويين وأئمة العربية لهذا المعنى، فقالوا: إنّ صيغة «مفعّل» لم تستعمل بمعنى «أفعل» مطلقاً، لكنّ العلامة مير حامد حسين أسقط هذا الدليل، بتتبع أقوال ما يزيد عن اثنين وأربعين لغوياً، ومفسراً، ومتكلماً من أهل السنة.^٢ فعلى سبيل المثال، نقل عن الواحدي قوله في تفسير الآية ١٥ من سورة الحديد: «﴿مَا وَآكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ بأنّها معنى «أولى بكم»، لما أسلفتم من الذنوب».^٣

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٢٢٠/٨؛ الهيثمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة، ١١٠/١.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١١/٨ - ١٩٩.

٣. المصدر نفسه، ١٢٤/٨.

ونقل عن الزمخشري أيضاً: «(هِيَ مَوْلَاكُمْ) قيل: هي أولى بكم».١ وبعد ذكر عدد كبير من الأدلة والشواهد على استفادة معنى «الأولى» من لفظ «المولى»، قال العلامة: على الرغم من شهرة استعمال المولى بمعنى الأولى، ووقوع هذا الاستعمال في القرآن والسنة، وتصريح أئمة اللغة بذلك، وفهم الشيخين لهذا المعنى، وثبوته في تفسير حديث الغدير نفسه، ما زالوا يحاولون إنكاره، ويصرخون أن المولى لم يستعمل في اللغة العربية بمعنى الأولى!٢

٦-١-٢. التحليل المنهجي لفهم العلامة للمفردات

أشرنا آنفاً أن المنهج الغالب عند علماء أهل السنة في تفسير كلمة مولى، هو الاعتماد على المصادر اللغوية، ويمكن وصف هذا المنهج في الفهم والتفسير بـ «المنهج التقليدي».٣ أما العلامة مير حامد حسين، فإنه مضافاً إلى استناده إلى أقوال علماء اللغة، عمل على البحث الاجتهادي في تفسير هذه الكلمة، وذلك بتتبع موارد استعمالها في الآيات، والروايات، والشعر، وفهم الصحابة وأقوال العلماء في تفسيرها. وهذا الأسلوب في التفسير يمكن وصفه بأنه «منهج اجتهادي».٤ وهكذا يظهر أن العلامة مير حامد جمع بين المنهجين، واعتمد الأسلوبين في تفسير هذه الكلمة. ولأجل معرفة موقع كل واحد من هذين المنهجين والنتائج المترتبة عليهما، ينبغي أن نتحقق من أمرين: الأول، أي المنهجين هو الأفضل، والأقرب إلى الدرجة الأعلى من الصحة لفهم معاني مفردات الأحاديث؟ والثاني، هل التزم الطرفان بالضوابط الصحيحة والقواعد التي يقتضيها المنهج أم لا؟

تفيد الأدلة التالية أن المنهج الاجتهادي أفضل من المنهج التقليدي:

١- في ما يتعلق بالمنهج التقليدي، ينبغي القول: يهتم اللغويون عادةً بالمعنى الاستعمالي للمفردة، أي يذكرون المعاني التي استعملت فيها الكلمة. ولا يهتمون دائماً بالبحث عن المعنى الذي وضع له اللفظ، ولا يهتمون دائماً ببيان وجوه الاختلاف

١. المصدر نفسه، ٨ / ١٣٧؛ الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، ٤ / ٤٧٦.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨ / ٢٢٩.

٣. المسعودي، عبد الهادي، روش فهم حديث، ص ٧٩.

٤. المصدر نفسه، ص ٨٢.

بين المعنى الأول والمعاني الجديدة ، كما لا يلتزمون ببيان الفوارق والاختلافات بين المعاني المترادفة المتفرّعة عليها^١.

٢- لا يكفي مجرد الرجوع إلى المصادر اللغوية لفهم معنى المفردة الواردة في الحديث، فهذا أمر واقعي وغير قابل للإنكار، ويمكن إثبات هذا المدعى عن طريق تتبع معاني بعض المفردات في هذه المصادر. فعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى كلمة «تعمّق» المستخدمة في بعض الأحاديث، فأصل هذه الكلمة من مادة «عمق» بمعنى «قعر». ومن هنا، فسروا معنى هذه المفردة بما يلي: «المتعمّق، المبالغ في الأمر المنشود فيه الذي طلب أقصى غايته»^٢. ومن البديهي أنّ التدقيق والتعمّق وطلب غاية الشيء أمرٌ ممدوحٌ، بيد أنّ هذا المعنى مختلفٌ عن المعنى المراد في الحديث، حيث ورد فيه ذمٌّ. مثلاً، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «الكفر على أربع دعائم: على التعمّق والتنازع والزيغ والشقاق... الخ»^٣. وفي المحصلة، فإنّ دراسة استعمالات هذه المفردة في الروايات تكشف عن أنّها تفيد معنى الإفراط وتجاوز الحدّ الطبيعي في الأمور؛ وهذا ما دعا بعض الفقهاء كالشيخ الأنصاري، إلى عدم الاكتفاء بأقوال أئمة اللغة، وبحثه عن معاني المفردات الحديثية بالطريقة الاجتهادية. مضافاً إلى أنّ: «بعض الفقهاء، لا يعتبرون قول اللغوي وحده حجّة، بل يذهبون إلى حجّيته في حال إقامة قرائن أخرى وحصول الاطمئنان فقط»^٤.

وفضلاً عن تميّز منهج العلامة بالمقارنة بمنهج أهل السنّة في استنباط المعني اللغوي لكلمة «مولى»، يجب القول: إنّ علماء أهل السنّة - الذين التزموا بالمنهج التقليدي، وزعموا إنكار أهل اللغة استعمال كلمة «مولى» بمعنى «أولى»-، لم يوفّقوا في تطبيق المنهج التقليدي بشكله الصحيح أيضاً، لأنّ ادّعاءهم معارض للقائلين

١. المصدر نفسه، ص ٨٢.

٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ١/ ١٨٧.

٣. نهج البلاغة: الحكمة ٣١.

٤. الطباطبائي، محمد كاظم، منطق فهم حديث، ص ١٢١-١٢٣.

٥. المصدر نفسه.

٦. المسعودي، عبد الهادي، روش فهم حديث، ص ٨٢.

باستعمال لفظ «المولى» بمعنى «الأولى»^١.

وبهذا يتبين أنّ تتبّع بعض علماء أهل السنّة لمعنى «المولى» في أقوال اللغويين، هو تتبّع ناقص. في حين أنّ العلامة ميرحامد حسين نجح في تطبيق المنهج الاجتهادي بالشكل الصحيح، وذلك لأنّه استند في استنباط معنى «المولى» إلى خمسة مصادر مهمّة: القرآن، والروايات، والأشعار، وفهم الصحابة، وأقوال اللغويين، والمفسرين، والمحدثين من أهل السنّة. وهذا يضيف على منهجه وطريقته في البحث عن معنى هذه الكلمة دقّة وصواباً، بالقياس إلى منهج الآخرين.

٢-٢. فهم المراد من الحديث

الهدف النهائي والغاية لعلم «فقه الحديث»، هو فهم المراد الجدّي له. فغرض المحدث وبغية بلوغ هذا الهدف السامي، لا بدّ من السير وفق خطة منهجيّة، وإلاّ تعدّر فهم كلام الشارع فهماً صحيحاً. وهذا الأمر ينطبق على ما نحن فيه أيضاً، فلنيل معنى حديث الغدير، ينبغي الالتزام بالقواعد المنهجية للفهم أيضاً. والمسألة الأساس في هذه المرحلة من بحثنا في حديث الغدير، تتمثّل بالأسئلة التالية: هل التزم الفريقان بالقواعد المنهجية؟ أيّ الطرفين اعتمد المنهج الأقرب إلى الصواب؟ وهل تصرّف الفريقان بشكل صحيح خلال عملية تطبيق المناهج؟

في مقام الردّ على هذه التساؤلات، ينبغي أن نقول: إنّ أهمّ دليل تمسك به أهل السنّة لإثبات دلالة حديث الغدير على مودّة الإمام علي عليه السلام، ونصرته، هو فقرة «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، الواردة بعد فقرة «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه». قال الإيجي في هذا الصدد:

فلا يمكن أن يُتمسك بها في أنّ المولى بمعنى الأولى، والمراد بالمولى

هو الناصر بدليل آخر الحديث، وهو قوله: «وال من والاه»^٢.

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١١/٨ - ٢٠٠.

٢. الإيجي، مير سيد شريف، شرح المواقف، ٨/٣٦١؛ وانظر كذلك: الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/١؛ الفتازاني، سعد الدين، شرح المقاصد، ٥/٢٧٤؛ الدهلوي، عبد العزيز، مختصر التحفة الاثني

ولا يخفى أنّ الاستدلال بهذه الفقرة من الحديث من حيث المنهجية، يسمّى استدلالاً بسياق الحديث. وفي المقابل، استدلال العلامة مير حامد حسين بسياق حديث الغدير، وقرائن أخرى متّصلة ومنفصلة أيضاً، للردّ على هذا الاستدلال لعلماء أهل السنّة، وإثبات رؤية الشيعة القائلين بأنّ حديث الغدير دالٌّ على إمامة الإمام علي عليه السلام وولايته. وفي ما يأتي نورد أهمّ الأدلة التي استند إليها:

٢-١-٢. فهم المراد على ضوء القرآن

من المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق النبي الأكرم ﷺ طبقاً للآيات والروايات، شرح معارف القرآن، وتفصيلها وإبلاغها. فعلى سبيل المثال، أمر بالصلاة في آيات عديدة، لكن القرآن الكريم لم يبيّن كيفيتها، وجعل مسؤولية ذلك على عاتق النبي ﷺ. وعلى هذا الأساس، ورد الأمر بالصلاة في القرآن بصورة عامة، وفوض بيان كميتها وكيفيتها إلى رسول الله ﷺ، والسبب في ذلك يعود إلى:

أنّ مهمّة القرآن الكريم هي بيان الخطوط العريضة للمعارف والأحكام الدينيّة، بينما يُناتّب تبين حدودها، وتفصيلها، وكيفية تطبيقها بالنبي الأكرم ﷺ والعترة الطاهرة من الأئمة الميامين عليهم السلام^١.

ولما اعتُبرت الروايات النبويّة شارحة ومفصّلة للآيات القرآنيّة، فإنّ فهمنا لهذه الروايات من دون الرجوع إلى آيات القرآن الكريم سيكون ناقصاً^٢. وعليه، فأحد سبل فهم المقصود من حديث الغدير هو استقصاء هذا الموضوع في الآيات، وهذا يحتم علينا أن نبحث في وجود آيات غديرية في القرآن الكريم؛ فلا ريب في أنّ قيام النبي ﷺ بإيقاف آلاف المسلمين في تلك المنطقة الحازة والجافة لإبلاغهم أمراً معيّناً، يكشف عن أهميّة هذا الموضوع، بحيث لم يذكر موضوعاً في مثل هذه الظروف على مدى ٢٣ سنة من نبوّته المباركة. والسؤال الذي يتبادر في هذه الحالة هو: ألهذا الموضوع المهمّ أصلٌ في القرآن الكريم أم لا؟ إن أجيب عن هذا السؤال

١. الجوادى الأملى، عبد الله، تفسير تسنيم، ١/ ١٤٠-١٤١.

٢. مير جليلي، علي محمد، مباني وروشهاي فهم حديث، ص ٢٠٩.

بالإيجاب، فسيكون له تأثير كبير على فهم المراد من حديث الغدير بصورة أدق، وأفضل، وأقرب إلى الصواب. وفي هذا السياق، استدلل العلامة مير حامد بآيتين، لهما ارتباط مباشر بواقعة الغدير فكانت سبباً في نزولهما. ويستفاد منهما أنّ المقصود من حديث الغدير إثبات، إمامة أمير المؤمنين عليه السلام. وسنتطرق إليهما وإلى دلالتهما على هذا الأمر باختصار.

٢-١-١. «آية التبليغ» سبب صدور حديث الغدير

لا شك في أنّ أهمّ القرائن على فهم الحديث، الاطلاع على سبب صدوره. وقد ورد في مصادر الفريقين، روايات عديدة دالة على أنّ آية التبليغ سبب لصدور حديث الغدير: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^١.

ذكر علماء أهل السنة في روايات عدّة، أنّ هذه الآية نزلت في واقعة الغدير،^٢ فروى الثعلبي في تفسيره عن ابن عباس أنّه قال في نزول وتفسير هذه الآية: نزلت في علي عليه السلام، أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبليغ فيه، فأخذ بيد علي وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.^٣

وفي ضوء الروايات الواردة في سبب نزول آية التبليغ والتي شدّدت على نزولها في واقعة غدير خم، أوضح العلامة مير حامد حسين أنّ هذه الآية الكريمة نزلت للتأكيد على تبليغ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام لسببين:

الأول: قول الباري تعالى لنبيّه الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾، فهو يدلّ على أنّ المراد من هذه الرسالة إمامة الإمام علي عليه السلام، إذ لو كان المراد أمراً آخرّاً سهلاً ولا يحظى بهذا القدر من الأهميّة، لما كان من اللائق هذا التأكيد الشديد والمبالغة في التهديد.

١. سورة المائدة: الآية ٦٧.

٢. روى العلامة مير حامد حسين سبب النزول هذا عن ٢١ عالماً من علماء أهل السنة (ينظر: الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨٤/٩ - ٨٤/٩ - ٢٢١).

٣. المصدر نفسه، ١١٩/٩؛ الثعلبي النيسابوري، أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان، ٩٢/٤.

الثاني: ضيق قلب النبي ﷺ من تبليغ هذه الرسالة، وخوفه من إحداثها فتنّة، وفساداً، وعداوةً من أهل العناد، يعدّ من البراهين الجليّة على كون هذه الرسالة أمراً عظيماً يشقّ على الصحابة الكبار قبولها، لأنّها من الأمور الفرعيّة السهلة التي بلّغ النبي ﷺ مئات الأمور من أمثالها دون خوف، أو توجس.

فإن قيل: المراد من حديث الغدير وجوب مودّة عليّ عليه السلام ونصرته، فالجواب عن ذلك هو، من الواضح أن إيجاب مودّة أمير المؤمنين عليه السلام ليس بالأمر الذي يخشى النبي ﷺ إبلاغه أو يضيق صدره منه، لأنّه أرشد الناس إلى أمثال ذلك مراراً وتكراراً. ولإثبات خشية النبي ﷺ وضيق صدره من تبليغ أمر إمامة عليّ عليه السلام في غدير خم، استدللّ العلامة بعدد من الروايات، من قبيل ما روي عن ابن عباس، قال:

لما أمر الله رسوله ﷺ أن يقوم بعلي، فيقول له ما قال، فقال عليه السلام: «يا رب! إنّ قومي حديثو عهد بالجاهلية»، ثم مضى بحجة، فلما أقبل راجعاً نزل بغدير خم أنزل الله عليه: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» - الآية - فأخذ بعضد علي، ثم خرج إلى الناس...^٢

وفي معرض ردّه على شبهة أنّ النبي الأكرم ﷺ بيّن أمر إمامة الإمام علي عليه السلام قبل هذه الواقعة مراراً وتكراراً، فلا بدّ من أن يكون ما وقع يوم غدير خم أمراً آخر، قال: إنّ ما وقع في غدير خم، كان أمراً جديداً، وهو الاستخلاف بنص صريح، وأخذ البيعة مع قرب الوفاة.^٣

تأييداً لكلام العلامة بشأن دلالة آية التبليغ على إمامة الإمام علي عليه السلام في حديث الغدير، أقول:

أولاً: إنّ سورة المائدة من آخر السور نزولاً على رسول الله ﷺ، بحيث نزلت قبلها موضوعات ومسائل مهمّة في الشريعة الإسلاميّة، من قبيل التوحيد، والنبوة، والمعاد، والصلاة، والجهاد، وغيرها، وما لم يعلن عنه ولم تُؤخذ البيعة من المسلمين بشأنه

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٩/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

٢. المصدر نفسه، ٩/ ٢٢٦ - ٢٢٧.

٣. المصدر نفسه، ٩/ ٢٣٠.

إلى ذلك اليوم، فهذا الأمر هو الوصاية والخلافة لنبي الإسلام ﷺ.

ثانياً: الأمر الوحيد الذي يعدل عدم الإعلان عنه، عدم تبليغ الرسالة الإلهية بأسرها هو مسألة خلافة النبي ﷺ؛ لأن الرسالة لا تستمر إلا في حال وجود خليفة للنبوّة، يقوم بالدين من بعده. وعليه، فالأمر الذي كان يشكّل موضوع التبليغ في هذه الآية، هو الوصاية والخلافة لأمر المؤمنين ﷺ، ولما كانت آية التبليغ سبباً لصدور حديث الغدير، فإنّها تثبت دلالته على إمامة الإمام علي ﷺ.

٢-١-٢-٢. واقعة الغدير سبب نزول آية إكمال الدين

آية إكمال الدين إحدى الآيات النازلة في واقعة الغدير، حيث دلت روايات الفريقين على أنّ هذه الواقعة كانت سبباً في نزول الآية المذكورة، وهي قوله جلّ وعلا: ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾^٢.

أخرج الخوارزمي في كتاب المناقب رواية عن أبي هريرة قال:

إن النبي ﷺ يوم دعا الناس إلى غدير خم، أمر بما كان تحت الشجرة من الشوك فقّم، وذلك يوم الخميس، ثم دعا الناس إلى علي، فأخذ بضبعه، ثم رفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطه، ثم لم يفترقا حتى نزلت هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، والولاية لعلي»^٢.

١. ينظر: الجواد الأملي، عبد الله، تفسير تسنيم، ٢٣/ ٢٧٣ - ٢٨٠؛ مكارم الشيرازي، ناصر، آيات ولاية در قرآن، ص ٢٩ - ٢٣؛ نجارزادگان، فتح الله، برسي تطبيقي تفسير آيات ولاية اهل بيت ﷺ، ص ١٢٠ - ١٤٣؛ ابراهيمي، ابراهيم، غدير، پيدايش ورويش، ص ٦٨ - ٨٢.

٢. سورة المائدة: الآية ٣.

٣. الموسوي، مير حامد حسين، عيقات الأنوار، ٩/ ٢٣٦؛ الخوارزمي، الموفق بن أحمد، المناقب، ص ١١٧؛ وانظر كذلك: ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، ٤٢/ ٢٣٧؛ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ٩/ ٢٢١؛ ابن المغازلي، مناقب علي بن أبي طالب، ص ٦٩.

قال العلامة مير حامد في كلامه على دلالة آية إكمال الدين على إمامة الإمام عليّ عليه السلام في حديث الغدير:

من الواضح أنّ في التعبير عن هذه الواقعة بإكمال الدين وإتمام النعمة، دليلاً بيناً على وقوع أمر جليل وحدث عظيم في ذلك اليوم، به كَمُلَ الدين، وتمّت النعمة، وليس هو إلا إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وخلافته، فهو أصل عظيم من أصول الدين، وبه أكمل الباري تعالى الدين والإيمان للأمام^١

وإيضاحاً لكلام العلامة على دلالة آية إكمال الدين على إمامة الإمام عليّ عليه السلام، ينبغي القول:

أولاً: إنّ موضع البحث في الآية الثالثة من سورة المائدة، وهي الفقرة من قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، وهي منفصلة عما قبلها وبعدها حسب الآيات والروايات، ولا ارتباط لها بهما.^٢

ثانياً: اتفق الفريقان على أنّ آية الإكمال نزلت في حجة الوداع، وتعبير «اليوم» الوارد فيها مرتين دالٌّ على يوم خاص أو عصر خاص؛ لكنّ الأرجح - بمقتضى ظاهر الآية وبعض الشواهد الروائية - هو اليوم الخاص.^٣

ثالثاً: نُعت هذا اليوم الخاص بأربع صفات: يومُ يأس الكافرين، ويومُ إكمال الدين، ويومُ إتمام النعمة، ويومُ ارتضاء الإسلام ديناً إلهياً. ولما كانت هذه الآية قد نزلت في حجة الوداع، ولم يقع في هذه الحجة حدثٌ عظيمٌ آخر غير واقعة الغدير، إلا واقعة حجّ المسلمين، وبما أنّ هذا الحجّ لا يمكن أن يؤدّي إلى يأس الكافرين، فلا بدّ من أن تنطبق هذه الصفات الأربع على واقعة الغدير نفسها. وإن قيل: المراد من حديث الغدير التأكيد على مودّة الإمام عليّ عليه السلام، يقال: إنّ مودته لا تستلزم اتّصاف

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٢٣٢/٩.

٢. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ١٦٧/٥.

٣. نجارزادگان، فتح الله، برسي تطبيقي تفسير آيات ولايت اهل بيت عليه السلام، ص ١٧٩-١٨١.

اليوم بتلك الصفات الأربع، بل ما يمكن أن يتَّصف بتلك الصفات هو يوم نصب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وتعيينه خليفةً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنَّ الكفار يصابون باليأس والقنوط حينما يرون شخصاً كالإمام علي عليه السلام سيواصل طريق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته^١.
 رابعاً: تضافرت الأخبار في المصادر الإمامية على أنَّ آية الإكمال نزلت في حجة الوداع بشأن ولاية الإمام علي عليه السلام، وثمة عددٌ كبير من روايات أهل السنة أيضاً، دلَّ على نزول هذه الآية في غدیر خم، وتعلُّقها بولاية الإمام علي عليه السلام. وعلى هذا الأساس، فآية إكمال الدين تثبت أنَّ الإمام علي عليه السلام نُصب من قبل الباري تعالَى إماماً ووصياً للمسلمين يوم غدیر خم.

٢-٢-٢. فهم المراد في ضوء الأسرة الحديثية (الأحاديث المشابهة)

يمكن التعبير عن الأحاديث ذات المضامين المشتركة بالأسرة الحديثية، والمراد من تشكيل أو بناء أسرة حديثية:

تتبع أحاديث متشابهة وذات مضمون مشترك، وناظرة إلى موضوع محوري، واكتشاف المعنى على ضوء النسبة والعلاقة بين أفرادها.^٢

مصطلح الأسرة الحديثية ناظرة إلى نحوين من الأحاديث: ١- سائر الروايات لحديث ما، والمقصود بهذا القسم الصيغ المختلفة لحديث معين؛ ٢- الأحاديث المتَّحدة مع حديث ما موضوعاً، وتشمل الأحاديث المرتبطة نوعاً ما بالحديث المستهدف بالبحث. ولا ريب في وجود فوائد عديدة في فقه الحديث تترتب على بناء وتشكيل الأسرة الحديثية بكلا نوعيها المتقدمين، منها على سبيل المثال اكتشاف القرائن، وتبسيط مزيد من الأضواء على المتن، والثوق باكتشاف مراد الشارع المقدس.^٣ وقد استدلَّ العلامة مير حامد في شرحه لحديث الغدير بكلا نوعي الأسرة الحديثية. وفيما يلي نتطرق إلى كلِّ واحد من هذين النوعين على حدة.

١. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ٥/ ١٦٧- ١٧٦؛ نجارزادگان، برسي تطبيقى تفسير

آيات ولايت اهل بيت عليهم السلام، ص ١٨١- ١٨٤؛ ابراهيمي، ابراهيم، غدیر، پیدایش و رویش، ص ٨٤- ٩٧.

٢. المسعودي، عبد الهادي، روش فهم حديث، ص ١٥١.

٣. الطباطبائي، محمد كاظم، منطق فهم حديث، ص ١٨٩- ٢٠٧.

٢-٢-١. تتبّع الصيغ المختلفة لحديث الغدير

يتبيّن من تتبّع تاريخ الحديث أنّ أغلب الأحاديث نُقلت ورُويت بالمعنى، والنقل بالمعنى في علم الحديث يعني نقل معنى الحديث، بدلاً من نقل الألفاظ الصادرة عن المعصوم عليه السلام بعينها. من الأساليب المهمّة لفهم الأحاديث المنقولة بالمعنى فهماً صحيحاً، جمع وتتبع جميع الروايات المختلفة لذلك الحديث، وفي حالة عدم التعارض بينها، يشكّل المجموع المتحصّل من هذه الروايات مفاداً مشتركاً ومضموناً أساسياً للحديث. وثمة أهمية كبيرة لتتبع الروايات المختلفة لحديث ما من أجل فهمه وإدراك معناه من جهات عدّة:

١- قد ينقل الراوي في إحدى الروايات قرائن معيّنة لم ترد الإشارة إليها في الروايات الأخرى، ومن شأن ذلك أن يساعد في فهم الحديث بصورة أفضل.

٢- إذا نُقل لفظ أو عبارة من الحديث بالمعنى، ففي حال عدم التعارض بين الصيغ المتنوّعة، يمكن تشكيل مضمون ذلك الحديث من مجموع الألفاظ والعبارات الواردة في الروايات المختلفة.

وعلى الرغم من أنّ شراح الحديث منذ القرن الأوّل، دأبوا على الاستفادة من الروايات المتّحدة موضوعاً لفهم الحديث، لكنّ تبيين الحديث في ضوء جمع الروايات المتعددة لحديث معيّن، لم يكن أسلوباً متداولاً وشائعاً بين المحدّثين، ولا شك في أنّ أحد العوامل المهمّة والمؤثّرة في عدم البيان الصحيح لحديث الغدير في أوساط أهل السنّة، هي الغفلة عن هذا الأسلوب وعدم الالتفات إليه. وربّما يمكن القول: إنّ أهمّ طريقة تمسك بها العلامة مير حامد لفهم المراد من حديث الغدير وتبيين ذلك، تمثّلت في جمع وتتبع الصيغ المتعددة لهذا الحديث. ومن هنا، أشار إلى قاعدة في فهم الحديث وتفسيره. وهي التي يُعبّر عنها بعبارة: «الحديث يفسّر بعضه بعضاً»^١ وقال في تفسير هذه القاعدة:

من الواضح لمتتبعي الحديث والكلام وذوي الممارسة في بحوث العلماء

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٨/ ٢٢٧ و ٩/ ٢٢٧ و ١٠/ ٢٣٩.

الأعلام، أن قضية «الحديث يفسر بعضه بعضاً»، دائرة على السنة فحول المحققين، ومسلّمة ومقبولة لديهم، وقد تمسّكوا بها لرفع الإشكالات، وودع الاعتراضات في مواضع مختلفة.^١

وذكر أنّ من الفوائد التي تترتب على ذلك، رفع الاختلاف، والاضطراب، والتناقض، والتهافت بين الروايات،^٢ ومن ثمّ وظّف هذه الطريقة لشرح حديث الغدير من جهات عدّة.

٢-٢-١-١. استخراج سياق حديث الغدير

أ) سياق «ألسْتُ أولى من المؤمنين بأنفسهم؟»

من أهم أمثلة السياق التي أضحت سبباً في فهم المعنى والمراد من لفظ «المولى»، هذه الفقرة من حديث الغدير: «ألسْتُ أولى من المؤمنين بأنفسهم؟» التي وردت قبل الفقرة الشهيرة من قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه».^٣

اعتبر العلامة فقرة «ألسْتُ أولى من المؤمنين بأنفسهم؟» قرينةً على تفسير كلمة «المولى» في الحديث بـ «الأولى بالتصرّف»، واستدلّ على ذلك بما يلي:

أولاً: تمّ إثبات فقرة «ألسْتُ أولى من المؤمنين بأنفسهم؟» في حديث الغدير.^٤

ثانياً: إنّ هذه الفقرة المقتبسة من الآية الشريفة: «التَّيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ»^٥، تثبت أولوية التصرف لرسول الله ﷺ، إذ المراد منها إثبات تلك الأولوية. ثم استدلّ العلامة في هذا المجال بآراء علماء أهل السنة ممن فسّروا كلمة «الأولى» في هذه الآية بـ «الأولى في التصرف».

١. المصدر نفسه، ٨ / ٢٢٧.

٢. المصدر نفسه، ٩ / ٢٢٧.

٣. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد، ٣٢ / ٧٦؛ ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، ١ / ١٣٣؛ النسائي، أحمد بن علي، السنن الكبرى، ٥ / ١٣٤.

٤. أورد العلامة أسماء خمسين عالماً من علماء أهل السنة رووا هذه الفقرة في الحديث (ينظر: الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠-١٨٦-١٨٨).

٥. سورة الأحزاب: الآية ٦.

ثالثاً: إنّ الفقرة الواردة في صدر الحديث تشكّل دليلاً على أنّ لفظ «المولى» ينطبق على المعنى المستفاد من لفظ «الأولى»، ودالّ على ما يدلّ عليه، وذلك لوجود حرف الفاء في فقرة «فمن كنت مولاه فعلي مولاه» في أغلب الروايات. ووجود الفاء يدلّ بشكل صريح على أنّ هذا الكلام متفرّع على الكلام السابق. وبعبارة أخرى: بما أنّ فقرة «فمن كنت مولاه فعلي مولاه» متفرّعة على الفقرة السابقة، فالمراد من لفظ «المولى» المعنى الذي دلّ عليه لفظ «الأولى»، و «الأولى» يعني «الأولى في التصرف». وفي النتيجة، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام كرسول الله ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم.^٢

(ب) سياق وحدة معنى المولوية لله والنبي ﷺ والإمام علي عليه السلام من الأمور التي يمكن على أساسها تحديد المراد من ولاية الإمام علي عليه السلام، اتحاد معنى ولايته مع ولاية الباري تعالى والرسول الأكرم ﷺ، وهذا ما يستفاد من العبارات الواردة في الحديث التالي:

ثم قال رسول الله ﷺ: أيها الناس!! إنّ الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه.^٣

قال العلامة مير حامد بشأن دلالة هذا السياق على إمامة الإمام علي عليه السلام:

في هذه العبارة أطلق النبي ﷺ لفظ «المولى» في أربعة مواضع، والظاهر من اتصال الكلام، والاتساق، والانتظام، أنّ فيه دلالة صريحة على كون المراد من المولى معنى واحداً في جميع المواضع، ولذا أولاً أثبت المولوية للحق تعالى، ثم مولويته، ثم مولوية أمير المؤمنين عليه السلام لكل من كان هو مولى له؛ وعلى هذا الأساس، فما يفهم من معنى المولى لله وللرسول ﷺ ثابت لعلي عليه السلام أيضاً. ثم استدلل العلامة بأقوال عدد من علماء أهل السنة، فسروا لفظ «المولى» الوارد لله تعالى

١. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد، ٢/ ٢٦٩؛ النسائي، أحمد بن علي، السنن الكبرى، ٥/ ١٣١.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٢٣ و ٢٢٧.

٣. المصدر نفسه، ١٠/ ٢٧١؛ الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، ٣/ ١٨٠.

٤. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٧٣.

في الآيات التالية بمعنى «متولي الأمور»: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾^٢، ﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾^٣؛
﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾^٤.

وختاماً، خلص العلامة إلى أنه متى ما ثبت أن «المولى» بالنسبة إلى الله تعالى
بمعنى الولاية في التصرف وتولي الأمور، يثبت هذا المعنى للنبي الأكرم ﷺ، وبالتبع
لأمير المؤمنين علي عليه السلام أيضاً.^٥

٢-٢-١-٢. نظرة شاملة إلى روايات حديث الغدير

أ) حديث الغدير بلفظ «هذا وليي والمؤدّي عني»

ذكرنا في المباحث السابقة أنّ من فوائد استقصاء الروايات المختلفة لحديث ما،
الاطّلاع على القرائن الموجودة فيها لفهم ذلك الحديث. ومن روايات حديث الغدير
التي وردت فيها قرينة مهمة تساعد على فهم لفظ «المولى»، الرواية التالية:
قال: «يا أيها الناس! إني وليكم». قالوا: صدقت يا رسول الله. ثم أخذ بيد
علي فرفعها وقال: هذا وليي والمؤدّي عني، وإن الله موالٍ لمن والاه ومعادٍ
من عاداه.^٦

استدلّ العلامة بهذا الحديث لإثبات إمامة الإمام علي عليه السلام قائلاً:

الظاهر أنه لا يرد من لفظ «الولي» في هذا الحديث «المحبّ والناصر»

١. سورة الأنعام: الآية ٦٢.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٧٤؛ نقلاً عن: التفسير الوسيط للواحدي.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٩٦.

٤. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٧٤؛ المحلي، جلال الدين؛ السيوطي، جلال الدين،
تفسير الجلالين، ١/ ٥٢.

٥. سورة التوبة: الآية ٥١.

٦. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٧٥؛ المحلي، جلال الدين؛ السيوطي، جلال الدين،
تفسير الجلالين، ١/ ١٩٨.

٧. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٧٥.

٨. للاطلاع على سائر السياقات الأخرى في هذا المجال، ينظر: المصدر نفسه، ١٠/ ٢٨١-٢٨٥، حديث الثقلين
ضمن حديث الغدير.

٩. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٣٣١؛ النسائي، أحمد بن علي، السنن الكبرى، ٥/ ١٠٧.

وأشباههما بقريظة عبارة «والمؤدّي عني»، بل المراد منه «الخليفة والإمام»
الذي يؤدّي الأحكام عن خاتم الأنبياء والرسل ﷺ.^١

وبهذا يتبيّن أنّ صفة «المؤدّي عني» في هذه الرواية لحديث الغدير تعدّد قريظة
على أنّ المراد من الولاية، الخلافة والإمامة للإمام علي عليه السلام.

(ب) حديث الغدير بلفظ «من كنت أولى به من نفسه فعلي وليّه»
من الروايات المختلفة للعبارة الشهيرة «من كنت مولاه فهذا علي مولاه»، رواية حديث
الغدير بعبارة «من كنت أولى به من نفسه فعلي وليّه»^٢. وفي ضوء هذه الرواية الثانية،
وبالنظر إلى التعبير فيها بلفظ «أولى»، يرى العلامة أنّ لفظ «مولى» الوارد في سائر
روايات هذا الحديث، يعني «أولى من الناس بأنفسهم». واستدلّ على صحّة التفسير
بهذا المعنى بقاعدة «الحديث يفسّر بعضه بعضاً»^٣. وكشاهد على هذا المعنى، فسّر
الإمام الصادق عليه السلام مفردة «ولي» بمعنى «أولى بكم»:

عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾،
قال: «إنّما يعني أولى بكم، أي أحقّ بكم وبأموركم وأنفسكم وأموالكم»^٤.

٢-٢-٢. الأحاديث المتّحدة موضوعاً مع حديث الغدير

الاستدلال بالأحاديث المتّحدة مع حديث الغدير موضوعاً من الطرق التي سلكها
العلامة مير حامد حسين لفهم المراد من هذا الحديث. فعلى سبيل المثال، استدللّ
بهذا الحديث النبوي المتّسم بوحدة السياق مع حديث الغدير:

ما من مؤمنٍ إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرأوا إن شئتم ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى
بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فأيّما مسلمٍ ترك مالاً فليرثه عصبته من كانوا، فإن
ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني وأنا مولاه.^٥

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٣٣١/١٠.

٢. للاطلاع على سائر روايات حديث الغدير، ينظر: المصدر نفسه، ٢٦٦/١٠ - ٢٦٧ - ٢٦٨ و ٣١٤ و ٣٢٩.

٣. المصدر نفسه، ٢٣٩/٩.

٤. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٢٨٨/١.

٥. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٢٥٥/١٠؛ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري،

أكد العلامة على أنّ وحدة السياق في هذه الرواية مع حديث الغدير تثبت أنّ لفظ «المولى» يعني «وليّ الأمر». والسبب في الذهاب إلى وحدة السياق بين الحديث المتقدّم وحديث الغدير هو أنّ النبيّ الكريم ﷺ ذكر في كلتا الروايتين أنّه أولى بالمسلمين من أنفسهم، ثمّ أثبت مولويّته. ومع اتحاد السياق في الحديثين يلزم أن يكون المراد من لفظ «المولى» في كليهما واحداً. وقد استند العلامة في تفسير المولى في هذا الحديث إلى أقوال شراح صحيح البخاري، حيث فسّره بمعنى «متوليّ الأمور»^١. وعليه، ومن منطلق وحدة السياق في الحديث المذكور وحديث الغدير أيضاً، فإنّ «المولى» في الحديثين بمعنى واحد، فيصبح معنى المولى في حديث الغدير «متوليّ الأمور» أيضاً، وهذا المعنى يثبت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام^٢.

٣-٢-٣. فهم المراد في ضوء فهم الصحابة

من الأساليب والطرق المتبعة في فهم معاني الأحاديث النبويّة، الرجوع إلى فهم الصحابة وتفسيرهم لها، وتنبع أهميّة استنباط الصحابة لمعاني الأحاديث النبويّة من معاصرتهم له ومن كونهم مخاطبين بتلك الأحاديث. ولو رجعنا إلى أقوال الصحابة، وسيرتهم، وطبيعة تعاطيهم مع واقعة الغدير وما جرى آنذاك، لوجدنا أنّ حديث الغدير كان يعني لهم أمراً بالغ الأهميّة، إذ فهموا منه إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يُنقل عن أحدهم تفسير مضمون الحديث بمودة الإمام علي عليه السلام ونصرته. وبعبارة أخرى: أجمع الصحابة على أنّ حديث الغدير دالٌّ على إمامة الإمام علي عليه السلام وخلافته لرسول الله ﷺ، لا مودّته ونصرته، وعليه فقد فهموا جميعاً أنّ الغاية من هذا الحديث نصب الإمام علي عليه السلام إماماً للأمة، وهذا في حدّ ذاته خير دليل على إثبات صواب عقيدة الشيعة بشأن حديث الغدير. ولأجل أهميّة فهم الصحابة للحديث، استدللّ العلامة مير حامد بأقوالهم وأفعالهم في مواضع عديدة، وسنشير إلى مثال واحد في هذا المجال:

١. الموسوي، مير حامد حسين، عيقات الأنوار، ١٠/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

٢. المصدر نفسه، ولإطلاع على الحديث الآخر الذي استدللّ به العلامة في هذا المجال، ينظر: المصدر

كان حسان بن ثابت من الصحابة الأجلاء، وبعد انتهاء النبي ﷺ من خطبة الغدير، استأذنه في أن ينشد شعراً في ولاية الإمام علي عليه السلام، فأذن له قائلاً: «قل على بركة الله»: فأنشد حسان هذه الأبيات:

يناديهم يوم الغدير نبيهم * بخمّ فأسمع بالرسول مناديا...

فقال له: قم يا عليّ فإنني * رضيتك من بعدي إماماً وهاديا

فمن كنت مولاه فهذا وليه * فكونوا له أنصار صدق مواليا^١

استدلّ العلامة بهذه الأبيات من شعر حسان مشدداً على تمامية دلالة المولى على الإمام من جهات عدّة:

١- البيت الثاني القائل: «فقال له: قم...» نصّ صريح على أنّ النبي الأكرم ﷺ

يوم الغدير أبلغ المسلمين بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

٢- كان حسان بن ثابت من كبار الصحابة الذين وثّقوا في الكتب الرجالية

والحديثية للفريقين.^٢

٣- إنّ حسان أنشد هذه الأبيات بعد استئذان النبي ﷺ وبعد ما قال له: «قل

على بركة الله».^٣

٤- أنشد هذا الشعر بحضور رسول الله ﷺ، ولم يردّه؛ فيعدّ تقريره له دليلاً متقناً

على صحته.

٥- لما سمع النبي ﷺ هذه الأشعار، أثنى على حسان ومضمون أبياته الشعرية

بصريح العبارة قائلاً: «يا حسان! لاتزال مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا، أو ما نافحت

عنا بلسانك».^٤

٦- أنشد حسان بن ثابت هذه الأبيات بحضور الصحابة، ولم يعترض أحد منهم

١. المصدر نفسه، ٢٩٠/٩؛ سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص، ص ٣٩؛ المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد، ١/١٧٧.

٢. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٩/٣١٥ - ٣٢١.

٣. المصدر نفسه، ٣٢١/٩.

٤. المصدر نفسه، ٣٢٢/٩؛ سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص، ص ٣٩.



على ما فهمه من خطبة الغدير.

وكيف كان، تعدّ قصيدة حسان بن ثابت يوم الغدير من الأدلة المثبتة لكون المراد من المولى في حديث الغدير هو الإمام^٢.

٢-٤. الاستدلال بأقوال علماء أهل السنة

يمكن الاستشهاد بفهم علماء أهل السنة لحديث الغدير لإثبات المطلوب، وتبرز أهميّة هذه الأقوال من حيث صدورها من أهل السنة أنفسهم، فيمكن التعويل عليها في مقام المحاجة بعنوان الدليل النقضي، وهذا ما فعله العلامة مير حامد بالضبط. فعلى سبيل المثال، استدلل بكلام ابن حجر الآتي الذي حمل فيه لفظ «المولى» في حديث الغدير على معنى «الأولى بالاتباع والقرب»، إذ قال في «الصواعق المحرقة»: سلّمنا أنه أولى، لكن لا نسلّم أنّ المراد أنه أولى بالإمامة، بل بالاتباع والقرب منه، فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾^٣، ولا قاطع، بل ولا ظاهر على نفي هذا الاحتمال، بل هو الواقع، إذ هو الذي فهمه أبو بكر وعمر، وناهيك بهما من الحديث، فإنّهما لما سمعاه قالاه: أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة^٤.

وفي مقام تحليل العلامة لهذا الكلام، ذكر أنّ ابن حجر فسر «المولى» بـ «أولى بالاتباع والقرب»، وأسند هذا المعنى إلى فهم الشيخين، ثم نقض عليه بأنّ عليّاً لما كان أولى بالاتباع فلا بدّ من أن يكون إماماً أيضاً؛^٥ فإن كان الشخص جديراً بالاتباع

١. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ٩/ ٣١٥ - ٣٢٢.

٢. للاطلاع على سائر الاستدلالات بفهم الصحابة، ينظر: المصدر نفسه، أولاً: فهم المعصومين عليه السلام: احتجاج الإمام علي عليه السلام بحديث الغدير (١٠/ ١٤٤)؛ احتجاج السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام بحديث الغدير (١٠/ ٢٦١). ثانياً: فهم الصحابة: قصة الحارث بن النعمان الفهري ونزول الآيات الأولى من سورة المعارج بهذا الخصوص (٧١-٧٢)؛ شعر قيس بن سعد الأنصاري (٩/ ٣٣٤)؛ كلام الخليفة الثاني (١٠/ ٢٩٦ - ٢٩٧)؛ حديث تهنئة الصحابة (١٠/ ٣٠٢ - ٣٠٣)؛ فهم أبي أيوب الأنصاري ومن معه (١٠/ ٢٩٢ - ٢٩٤).

٣. سورة آل عمران: الآية ٦٨.

٤. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار، ١٠/ ٢٥٨.

٥. المصدر نفسه، ١٠/ ٢٥٨.



لوجب أن يكون إماماً قطعاً. كذلك استدلل العلامة بأقوال تسعة علماء آخرين من أهل السنّة وافقوا على دلالة حديث الغدير على إمامة الإمام علي عليه السلام، أمثال: الحكيم سنائي، الشيخ فريد الدين العطار، سبط ابن الجوزي، محمد بن يوسف الكنجي.^١

٢-٥. فهم المراد في ضوء مصادر أهل السنّة

لَمَّا كان الداعي إلى تأليف كتاب «عِبَقَاتِ الْأَنْوَارِ» هو الرّدّ على كتاب «التحفة الاثني عشرية» للدهلوي - أحد علماء أهل السنّة -، فإنّ المرحوم العلامة مير حامد حسين كان بصدد الاستدلال بمصادر أهل السنّة لشرح حديث الغدير، وإثبات دلالاته على إمامة الإمام علي عليه السلام. وما لم يكن محظّ اهتمام بين علماء التشيع حتّى عصر العلامة مير حامد حسين، هو شرح أحاديث الإمامة في ضوء مصادر أهل السنّة ورواياتهم، فأسهّم هذا الابتكار في خلق أثر جديد، وكان مؤثراً إلى أبعد الحدود في فهم أحاديث الإمامة، لأنّ هذا الأسلوب الحديث تميز بالقدرة على إقناع أهل السنّة.

٢-٦. تحليل منهج العلامة في فهم المراد

بيّنا في محور فهم المراد أنّ أحد الطرق المهمّة لتقويم مدى صحّة فهم الحديث أو سقمه، هو تقويم المنهج المعتمد في تفسير الحديث، وهل طبّق الشارح قواعد المنهج بدقّة، وهل نجح في الاستفادة من المناهج المتاحة؟ وذكرنا أنّ أهمّ الأدلّة التي عوّل عليها علماء أهل السنّة في فقه الحديث لإثبات دلالة حديث الغدير على مودّة الإمام علي عليه السلام ونصرتّه، هي الاستدلال بالجملة الأخيرة من الحديث، أي فقرة «اللهم وال من والاه». وبلحاظ منهجيّة فهم الحديث، يسمّى هذا العمل «الاستدلال بسياق الحديث». وفي مقابل هذه المقاربة لحديث الغدير، لم يكتفِ العلامة مير حامد حسين بالاستناد إلى سياق الحديث وحسب، بل عمد إلى استخراج جميع القرائن المتصلة والمنفصلة لهذا الحديث، ومن ثمّ إثبات دلالاته على إمامة الإمام علي عليه السلام وولايته. البحث المقارن في مناهج فهم الحديث التي اعتمدها علماء أهل السنّة من جهة، والعلامة مير حامد من جهة أخرى، يكشف عن أنّ هذه المناهج

١. المصدر نفسه، ١٠/٣٤٧ - ٣٩٧.

كلّها، معروفة ومتداولة بين شراح الحديث، ومؤيِّدة بسيرة العقلاء أيضاً، لكنّ منهج العلامة هو الأصوب والأصحّ، ذلك أنّه اعتمد مناهج وأساليب متنوّعة لإثبات صحّة رؤيته، كالاستدلال بالآيات المتعلقة بحديث الغدير، والسياقات المتعددة لهذا الحديث، والروايات المتّحدة معه موضوعاً، وموقف الصحابة منه وفهمهم له، وأقوال علماء أهل السنّة.

وباختصار، اتّسمت رؤية العلامة بالشموليّة والالتفات إلى جميع القرائن الكفيلة بالمساعدة على فهم الحديث، خلافاً لعلماء أهل السنّة الذين تمسكوا بسياق الجملة الأخيرة من الحديث فقط، ولم يعيروا سائر القرائن ما تستحقّ من عناية. ومضافاً إلى ضعف الاستدلال، يمكن مناقشة دعواهم بأنّ السياق الذي استندوا إليه لا يثبت ما يريدون إثباته من دلالة الحديث على الدعوة إلى مودّة الإمام عليّ عليه السلام، إذ لا يصحّ تفسير فقرة «اللهم وال من والاه» بالمودّة بمقتضى الدليلين التاليين:

١- لا دليل على تفسير عبارة «اللهم وال من والاه» بهذا المعنى إلاّ أن يقال: وردت بعد هذه العبارة فقرة أخرى هي «وعاد من عاداه»، وبمقتضى التقابل بين مفردتي «والاه» و «عاداه»، نفهم أنّ الولي هو الناصر والصدّيق، لأنّها المفردة المقابلة للعدو. لكنّ هذا الدليل غير مقبول، لأنّ كلمة الولي استعملت في القرآن مقابل العدو، دون أن تعني الصدّيق والناصر، قال تعالى:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^٢.

٢- وردت في بعض روايات حديث الغدير بعد هذه الفقرة التي استدلّ بها أهل السنّة، عبارات تدلّ بوضوح على المودّة والنصرة، نحو:

اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره.^٣

١. سورة الكهف: الآية ٥٠.

٢. قال العلامة الطباطبائي حول معنى الأولياء: «وليس من البعيد أن يكون المراد بالولاية ولاية الملك والتدبير، وهو الربوبية» (الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ١٣/٣٢٥).

٣. النسائي، أحمد بن علي، السنن الكبرى، ١٣٦/٥؛ الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، ص ٢٥٥.

فُيَسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْفَقَرَاتِ بِمَا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ، أَنَّ الْفِعْلَ «وَالِ» لَا يَعْنِي الْمَوَدَّةَ أَوْ النُّصْرَةَ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ التَّكْرَارَ، وَهَذَا بَعِيدٌ صَدُورُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ وَأَبْلَغُهُمْ.

وَوَقْفًا لِلدَّلِيلَيْنِ الْمَتَقَدِّمَيْنِ، يَنْبَغِي الْقَوْلُ: مَعْنَى عِبَارَةِ «اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاهِ» هُوَ «اللَّهُمَّ كُنْ وَلِيًّا لِمَنْ رَضِيَ بَوْلَايَتِهِ وَأَمَّنْ بِهَا»، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ: الْأَوَّلُ: إِنَّ الْإِيمَانَ شَرْطٌ لِلشُّمُولِ بِالْوَلَايَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَالتَّنَعُّمِ بِهَا بِحَسَبِ الْآيَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ:

«اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاءُ لَهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ»^١.

«إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ»^٢.

الثَّانِي: أَفَادَتِ الرِّوَايَاتُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ بَوْلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا الْأَشْخَاصَ الْمُؤْمِنِينَ، فِجَاءً فِي بَعْضِهَا:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا عَلِيُّ! لَا يُوَالِيكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُعَادِيكَ إِلَّا كَافِرٌ»^٣.

وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ، فَالْمُؤْمِنُونَ فَقَطْ يَنْضَوُونَ تَحْتَ الْوَلَايَةِ الْإِلَهِيَّةِ، وَبِالتَّبَعِ وَوَلَايَةِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَكُونُ نَتِيجَةُ هَذَا التَّحْلِيلِ تَفْسِيرُ فِقْرَةِ «اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاهِ» بِ«اللَّهُمَّ كُنْ وَلِيًّا لِمَنْ يُؤْمَنُ بَوْلَايَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٣. نَتَائِجُ الْبَحْثِ

وَفِي خَتَامِ الْبَحْثِ نَعْرُضُ أَهَمَّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوْصَلُنَا إِلَيْهَا:

١- مِنْهَجُ الْعَلَامَةِ مِيرْ حَامِدِ حَسِينِ فِي إِثْبَاتِ الْإِمَامَةِ بِحَدِيثِ الْغَدِيرِ: اسْتَدَلَّ الْعَلَامَةُ مِيرْ حَامِدٌ بِأَدَلَّةٍ وَبِرَاهِينٍ عَدِيدَةٍ لِإِثْبَاتِ أَنَّ الْمُرَادَ الْجَدِّيَّ مِنْ حَدِيثِ الْغَدِيرِ، هُوَ إِمَامَةُ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوَلَايَتِهِ. وَتَبَيَّنَ مِنْ دَرَسَةِ فَهْمِ الْحَدِيثِ لَدَى الْعَلَامَةِ أَنَّهُ اتَّبَعَ

١. سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ٢٥٧.

٢. سُورَةُ الْأَعْرَافِ: آيَةُ ١٩٦.

٣. الصَّدُوقُ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، كَمَالُ الدِّينِ وَتَمَامُ النِّعْمَةِ، ٢٦١/١.

منهجية خاصة في تعويله على تلك البراهين. وعلى العموم، شرح العلامة حديث الغدير وبيّن المراد منه ضمن محورين أساسيين:

١-١- فهم المفردات: اعتمد العلامة المنهج الاجتهادي لتحديد المعنى اللغوي لمفردة «المولى» الواردة في حديث الغدير، وهو أفضل من المنهج التقليدي وأقرب إلى الصواب، حيث استدلّ بموجب هذا المنهج بالآيات القرآنية، والروايات المتعددة لحديث الغدير، والروايات المتّحدة مع الحديث موضوعاً، كما استند إلى فهم الصحابة، وأقوال مختلف العلماء كأئمة اللغة، من أجل إثبات دلالة لفظ «المولى» على «الأولى بالتصرّف»، بينما تمسّك علماء أهل السنّة بالمنهج التقليدي لتفسير معنى «المولى»، واستنتجوا من تتبّعهم الناقص في الكتب اللغوية أنّ «المولى» لا يعني «الأولى».

١-٢- فهم المراد: سعى العلامة خلال بحث دلالة حديث الغدير إلى استخراج جميع القرائن المتّصلة والمنفصلة لهذا الحديث في سبيل فهم المراد الجدّي منه، وقد بحث تلك القرائن في ضوء عدد من الآيات القرآنية، كآية التبليغ وآية إكمال الدين، والروايات المختلفة لحديث الغدير، والروايات المتّحدة معه موضوعاً، وفهم الصحابة له، وأقوال علماء أهل السنّة. ويحظى منهج العلامة ميرحامد حسين بالامتيازات الآتية:

أ) النظرة الشاملة لقرائن فهم الحديث: لا شك في أنّ نقطة القوّة لدى العلامة في مجال فهم المراد الجدّي من حديث الغدير تتمثّل بنظرته الشاملة إلى القرائن المحيطة به، خلافاً لأهل السنّة الذين تمسّكوا بسياق جزء واحد من الحديث، الذي لا يكفي لإثبات مدّعاهم حول دلالة حديث الغدير على مودّة أمير المؤمنين عليه السلام ونصرته، لأنّه يواجه جملة من الإشكالات.

ب) تتبّع الروايات المختلفة لحديث الغدير: لم يكن هذا المنهج متعارفاً ومتداولاً بين علماء الفريقين قبل زمن العلامة ميرحامد حسين، بل كان لا يحظى بالاهتمام اللازم، إلى أن جاء العلامة واستكشف بواسطته قرائن عديدة من الروايات المختلفة للحديث نفسه، مؤثرة في فهمه.

ج) فهم الحديث في ضوء مصادر أهل السنة: تمثل إبداع العلامة في فهم معنى حديث الغدير بمحاولة فهمه في ضوء مصادر أهل السنة، فاستخرج جميع القرائن المذكورة بهذه الطريقة، ما دفع إلى التمهيد لقبول دلالة الحديث من قبل الفريقين.

٢- إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام بحديث الغدير: إنّ رؤية الشيعة حول دلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وخلافته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، تستند إلى دلائل وبراهين قرآنية وروائية وتاريخية متقنة وورصينة، مضافاً إلى فهم الصحابة، وأقوال علماء أهل السنة والاستدلال من مصادرهم، بحيث لا يمكن الإشكال عليها وردّها، خلافاً لرؤية أهل السنة القائمة على أسس واهية، عاجزة عن مجاراة رؤية الشيعة في هذا المجال. وعليه، فدلالة حديث الغدير على إمامة الإمام عليّ عليه السلام وولايته وخلافته تامّة.



المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
٣. ابراهيمي، ابراهيم، غدیر، پیدایش و رویش، قم: دار نشر تأمین، ٢٠١٥ م.
٤. ابن الجوزي، سبط، تذكرة الخواص من الأئمة في ذكر خصائص الأئمة، قم: الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٥. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٦. ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العموري، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ.
٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٨. ابن المغازلي الشافعي، مناقب ابن المغازلي الشافعي، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
٩. الإيجي، مير سيد شريف، شرح المواقف، قم، الطبعة الأولى، ١٣٢٥ هـ.
١٠. بابايي، علي اكبر وآخرون، روش شناسی تفسير قرآن، طهران: معهد الحوزة والجامعة، ١٣٨٨ ش.
١١. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، [د.ت]
١٢. _____، صحيح البخاري، القاهرة: لجنة إحياء كتب السنة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
١٣. البغوي، حسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، بيروت: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٤. البيضاوي، عبدالله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

١٥. التفاتزاني، سعد الدين، شرح المقاصد، قم: الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٦. الثعلبي النيسابوري، ابواسحاق احمد، الكشف و البيان عن تفسير القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٧. الجوادى الأملى، عبد الله، تفسير تسنيم، قم: اسراء، ١٣٨٩ش.
١٨. حسن بيگى، على، بررسى و تحليل مبانى و روش هاى نقد حديث از ديدگاه آيت الله صالحى نجف آبادى، الأستاذ المشرف: الدكتور عابدى، الأستاذ المساعد: الدكتور طيب حسيني و الدكتور زاهدى، قم: كلية اصول الدين، ١٣٨٨ش.
١٩. الخطيب بغدادى، أبو بكر أحمد بن على، تاريخ بغداد، بيروت: دار الغرب الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٠. الخوارزمى، الموفق بن احمد، المناقب، تحقيق: الشيخ مالك المحمودى، قم: مؤسسة النشر الإسلامى، [د.ت].
٢١. الدهلوى، شاه عبدالعزیز، مختصر التحفة الإثني عشرية، نقله من الفارسية إلى العربية الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمى، اختصره و هذبّه محمود شكري الألوسى، حققه و علق عليه محب الدين الخطيب، قاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٧٣هـ.
٢٢. الزمخشري، محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت: دار الكتاب العربى، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٣. الزوزنى، الحسين بن أحمد بن الحسين، شرح المعلقات السبع، بيروت: دار احياء التراث العربى، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٤. شاكر، محمد كاظم، مبانى و روشهاى تفسيرى، قم: المركز العالمى للدراسات الإسلامىة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ش.
٢٥. الصدوق، محمد بن على، كمال الدين و تمام النعمة، طهران: مطبعة الإسلامىة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
٢٦. الطباطبائى، سيد محمد حسين، الميزان فى تفسير القرآن، قم: مكتب النشر الإسلامى، ١٤١٧هـ.

٢٧. الطباطبائي، محمد كاظم، منطق فهم حديث، قم: مؤسسة الإمام الخميني عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ ش.
٢٨. الطبراني، سليمان ابن احمد ابوالقاسم، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٢٩. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق مؤسسة البعثة، قم: دارالثقافة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٣٠. العسقلاني الشافعي، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دارالمعرفة، ١٣٧٩ هـ.
٣١. الفراهيدي، خليل بن احمد، كتاب العين، قم: نشر الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
٣٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، طهران: دارالكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ.
٣٣. المحلى، جلال الدين وسيوطي، جلال الدين، تفسير الجلالين، بيروت: مؤسسة النور للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٣٤. المسعودي، عبدالهادي، روش فهم حديث، طهران: نشر سمت و كلية علوم الحديث، ١٣٨٦ ش.
٣٥. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣ ق.
٣٦. المكارم شيرازي، ناصر، آيات ولايت در قرآن، قم: نشر نسل جوان، الطبعة الثالثة، ١٣٨٦ ش.
٣٧. ملاهروي قاري، علي بن (سلطان) محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٣٨. المناوي، زين الدين محمد، التيسير بشرح الجامع الصغير، الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.
٣٩. الموسوي، مير حامد حسين، عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار، اصفهان: مكتبة اميرالمؤمنين عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٣٦٦ ش.

٤٠. ميرجليلي، علي محمد، مباني و روش های فهم حديث، يزد: جامعة يزد، ١٣٨٩ ش.
٤١. الميلاني، سيد علي، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، قم: مهر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٤٢. نجارزادگان، فتح الله، برسی تطبیقی تفسیر آیات ولایت اهل بیت عليهم السلام در دیدگاه فریقین، قم: معهد الحوزة والجامعة، الطبعة الخامسة، ١٣٩١ ش.
٤٣. النسائي، احمد بن علي، السنن الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١١ ق.
٤٤. النيسابوري، مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، قاهرة: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٤٥. الهيثمي، أبو العباس أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالله التركي و كامل محمد الخراط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
٤٦. الهيثمي، نور الدين علي، مجمع الزوائد و منبع الفوائد، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢ هـ.



نظرية التغلب في تعيين الإمام في الفكر السياسي عند أهل السنة والجماعة^١

حامد مقدم^٢

الملخص

ثمة ثلاث طرق لتعيين الحاكم والإمام وتشكيل السلطة في فكر أهل السنة والجماعة، هي: اختيار أهل الحل والعقد، والاستخلاف، والقهر والتغلب. وقد التزم عدد منهم بنظرية القهر والغلبة لتعيين الحاكم دون أي قيد أو شرط، استناداً إلى بعض الأحاديث النبوية وسيرة بعض الصحابة، في حين أنّ هذا القول معارضٌ للآيات القرآنية ولأحاديث النبوية ولسيرة عدد آخر من كبار الصحابة والتابعين. ولإثبات هذه النظرية، تمسك بعض فقهاء أهل السنة بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» وقاعدة «لا ضرر»، لكن يبدو أنّ الاستدلال بهذه القواعد غير تام أيضاً، فضلاً عن أنّ المعتزلة لم يقبلوا بهذه الطريقة لتعيين الحاكم والإمام. وعلى هذا الأساس، حاولنا في هذه المقالة عرض الأدلة التي استندوا إليها لإثبات نظرية القهر والغلبة في الفكر السني، ثم إخضاع هذه الأدلة للتحليل والمناقشة.

الكلمات المفتاحية: تعيين الحاكم، القهر والغلبة، أهل السنة والجماعة، الضرورة.

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٧/٠٤؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١١/٠٩ م.

٢. باحث ومحقق في الامامة: Hamed.mogadam@gmail.com

١. تمهيد

لطالما كان أسلوب اختيار الخليفة من الموضوعات التي حظيت باهتمام علماء أهل السنة والجماعة، والمراد من أهل السنة والجماعة في هذه الدراسة القائلين بخلافة أبي بكر، عدا المعتزلة وبعض المفكرين المعاصرين. وقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى وجود ثلاث طرق ونظريات لانعقاد الخلافة استناداً إلى سيرة الصحابة. وبعبارة أخرى: من الجائز والمشروع التمسك بأيّ واحدة من الطرق الثلاث المذكورة لتبرير سلطة الحاكم وعدّها سلطة مشروعة، وهذه الطرق هي: العهد والتعيين من قبل الخليفة السابق، المسمّى بـ «الاستخلاف»، واختيار أهل الحلّ والعقد، والقهر والغلبة. ووراء ظهور هذه النظريات الثلاث دوافع سياسية، فكان سبب القول بالاستخلاف وشورى أهل الحلّ والعقد هو تسوية انعقاد الخلافة للخلفاء الثلاثة، أما نظرية نصب الحاكم والخليفة بواسطة القهر والغلبة فمردّها إلى عصر الأمويين، ومعاوية على وجه التحديد، فأطلقت نظرية التغلب في عصر معاوية، وإن كانت واقعة السقيفة لا تخلو من الاستيلاء ونوع من التغلب؛ لقول الخليفة الثاني: «ما هو إلا أن رأيت [قبيلة] أسلم فأيقنت بالنصر»^١.

وفي الوقت الذي وافق أغلب فقهاء أهل السنة على نظرية التغلب لنصب الإمام والحاكم وتعاملوا معها من باب الأمر الواقع، لم يقبل أبو حنيفة بهذه النظرية للاعتراف بشرعية سلطة الحاكم، وإن تماشى بعض الأحناف مع سائر المذاهب الفقهية لأهل السنة وأقروا مبدأ القهر والغلبة للتصدي لمنصب الإمامة^٢.

استدلّ القائلون بهذه النظرية إلى جانب نظرية الاستخلاف وتعيين أهل الحلّ والعقد ببعض الأحاديث النبوية، وبسيرة الصحابة، كما تمسك بعضهم لتوجيه نظرية الاستيلاء وإثباتها بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»^٣، وأكّدوا أنّ القبول بها يمنع اتّساع شقّة

١. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ٢/ ٤٥٩.

٢. التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، ٥/ ٢٣٣؛ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية ردّ المحتار على الدرّ المختار، ١/ ٥٤٩.

٣. التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، ٥/ ٢٤٥؛ الغزالي، محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٥١.

الخلاف بين المسلمين وشيوع الفرقة بينهم، ويسهم في الحفاظ على أرواحهم وأموالهم^١.
 وشدّد فقهاء أهل السنّة على أنّ نظرية الغلبة تركز إلى نقطتين أساسيتين هما:
 إشهار السيف والتعويل على القوة العسكرية للإسكاف بدقّة الحكم واعتلاء عرش
 السلطة، ولزوم طاعة الأمة واستسلام الناس للحاكم المستولي على السلطة، بيد أنّ
 هذا القول معارض لقول آخر لهم يقضي بعدم جواز الخروج على الحاكم. فمن جهة،
 يحرم في الفكر التقليدي السنّي الخروج على الحاكم، حيث يُتهم من يحمل السلاح
 ضدّ الحاكم بشقّ عصا المسلمين. ومن جهة أخرى، إذا تمكن الثائر على الحكم
 من الانتصار على الحاكم يجب على الناس طاعته، وإن كان فاقداً لشروط الإمامة^٢.
 وفي ضوء هذه النقاط بخصوص طرق نصب الحاكم في الفكر التقليدي عند أهل
 السنّة، خصوصاً طريقة التغلب، بدايةً سيكون لنا مرور سريع على نظريتي الاستخلاف
 واختيار أهل الحلّ والعقد، ثم نبحث نظرية التغلب، فنأتي بأقوال المؤيدين لها من
 المذاهب المختلفة لأهل السنّة، ونسرد الأدلة المقامة لإثباتها. وفي الختام، سنحاول
 تحليل أدلة نظرية الغلبة في الفكر السنّي ومناقشتها.

٢. اختيار الإمام وتعيينه عند أهل السنّة والجماعة

٢-١- العهد والتعيين أو الاستخلاف

لا خلاف بين الأشاعرة وأهل الحديث في ثبوت الإمامة بالنصّ، حتى أنّ بعضهم
 ادّعى الإجماع والاتفاق على هذا الأمر^٣.

قال الماوردي:

أما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه ووقع
 الاتفاق على صحّته^٤.

١. المصدر نفسه.

٢. القادري، حاتم، اندیشه های سیاسی در اسلام و ایران، ص ٢٧.

٣. الباقلاني البصري، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص ١٦٥؛ الفخر الرازي، محمد بن
 عمر، معالم أصول الدين، ص ١٠٣.

٤. الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، ص ٦.

وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم:

إنّ المسلمين أجمعوا على أنّ الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف^١.

قال ابن حزم: «واتفقوا [المسلمون] أنّ للإمام أن يستخلف قبل ذلك [الموت] أم لا»^٢. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: هل تنعقد الخلافة للشخص بمجرد العهد والنصّ عليه من الإمام السابق أم هي مشروطة بالبيعة من أهل الحلّ والعقد؟ للأشاعرة وأهل الحديث في هذه المسألة قولان:

القول الأول: لا يشترط رضا أهل الحلّ والعقد في انعقاد الإمامة، ومن القائلين بذلك الماوردي، حيث قال: «الصحيح أنّ بيعته منعقدة وأنّ الرضا بها غير معتبر»^٣. واستدلّ لصحّة قوله هذا بعمل الخليفة الأول لما عهد بالأمر إلى عمر ولم تتوقف بيعته على رضا الصحابة^٤.

القول الثاني: يرى أنّ بيعة أهل الحلّ والعقد أمرٌ لازمٌ لانعقاد الإمامة، يقول أبو يعلى الفراء في هذا المجال: «الإمامة لا تنعقد للمعهود إليه بنفس العهد، وإنّما تنعقد بعهد المسلمين»^٥.

وقال الماوردي:

فذهب بعض علماء أهل البصرة إلى أنّ رضا أهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها للأمة^٦.

وقال ابن تيمية:

١. النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، ٢٠٥/١٥.

٢. ابن حزم، علي بن أحمد وابن تيمية، مراتب الإجماع، ص ١٤٥.

٣. الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، ص ١٠.

٤. المصدر نفسه.

٥. الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، ص ٢٥.

٦. الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، ص ١٠.

كذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر، إنما صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه، ولو
قَدَّرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْفَدُوا عَهْدَ أَبِي بَكْرٍ وَلَمْ يَبَايَعُوهُ لَمْ يَصِرْ إِمَاماً.^١

وبناءً على القول الثاني، يشترك الاختيار والعهد في اشتراط البيعة وموافقة أهل
الحلّ والعقد. وعليه، فالعهد والنص من وجهة نظر أهل السنّة بلغة عصرية هو أشبه
بالاقتراح أو الترشيح للخلافة بتوصية أو أمرٍ من النبي أو الإمام الفعلي للإمام اللاحق،
وذكر بعض العلماء أنّ معنى النص هو الكشف عن الشخص الأصلح والأفضل من
حيث التمتع بأوصاف الإمامة وشروطها.^٢

٢-٢. اختيار أهل الحلّ والعقد

من الطرق لانعقاد الإمامة والخلافة للشخص المتوقّف على شروطها، انتخاب الشعب
أو الأمة له، وقد ذهب الأشاعرة وأهل الحديث كالمعتزلة إلى أنّ من يقوم بعملية
الانتخاب أو الاختيار هم «أهل الحلّ والعقد».

ولنا هنا أن نتساءل عن أمورٍ عدّة: أولاً، من هم أهل الحلّ والعقد وما هي
مواصفاتهم؟ ثانياً، كم هو عددهم؟ ثالثاً، أيلزم لاختيار الإمام اجتماع أهل الحلّ
والعقد في جميع البلدان أم في بلد الإمام فقط؟

قال أبو الحسن الأشعري في هذا المجال:

اختلفوا في كم تنعقد الإمامة من رجلٍ، فقال قائلون: تنعقد برجلٍ واحدٍ
من أهل العلم والمعرفة والستر، وقال قائلون: لا تنعقد الإمامة بأقلّ من
رجلين، وقال قائلون: لا تنعقد بأقلّ من أربعة يعقدونها، وقال قائلون: لا
تنعقد إلا بخمسة رجالٍ يعقدونها، وقال قائلون: لا تنعقد إلا بجماعةٍ لا
يجوز عليهم أن يتواطؤوا على الكذب ولا تلحقهم الظنّة.^٣

١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنّة النبویة، ١/١٤٢.

٢. الدمیجی، عبد الله بن عمر، الإمامة العظمی عند أهل السنّة والجماعة، ص ١٩٢؛ عدد من الكتاب، دائرة
المعارف بزرگ اسلامي، ١٠/١٤٨.

٣. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٤٦٠.

وذهب الباقلاني إلى أنّ أهل الحلّ والعقد هم أفاضل المسلمين والمؤمنين على هذا العقد، وحول عددهم قال: «عقد الإمامة ينعقد ويتّمّ برجلٍ واحدٍ من أهل الحلّ والعقد».

وردّ على من يسأل ويقول: ألا جعلتم العقد إلى كلّ فضلاء الأمة في كلّ عصر من أعصار المسلمين؟ قائلاً:

أجمع أهل الاختيار على بطلان ذلك، ولعلمنا بأنّ الله قد فرض علينا فعل العقد على الإمام وطاعته إذا عقد له، وأنّ اجتماع سائر أهل الحلّ والعقد في سائر أمصار المسلمين بصقعٍ واحدٍ وإطباقهم على البيعة لرجلٍ واحدٍ مُتَعَدِّرٌ مُمْتَنِعٌ، وأنّ الله تعالى لا يكلّف فعل المحال المُمْتَنِع الذي لا يَصِحُّ فعله ولا تتركه، ولعلمنا بأنّ سلف الأمة لم يراعوا في العقد لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي [عليه السلام] حضور جميع أهل الحلّ والعقد في أمصار المسلمين^١.

وقال البغدادي في كيفية ثبوت الإمامة:

اختلفوا في طريق ثبوت الإمامة من نصّ أو اختيار، فقال الجمهور الأعظم من أصحابنا ومن المعتزلة والخوارج والنجارية: إنّ طريق ثبوتها الاختيار من الأمة باجتهاد أهل الاجتهاد منهم، واختيارهم من يصلح لها^٢.

ثم أشار إلى اختلاف أهل الاختيار في عدد المختارين، وقال:

فقال أبو الحسن الأشعري: إنّ الإمامة تنعقد لمن يصلح لها بعقد رجلٍ واحدٍ من أهل الاجتهاد والورع، إذا عقدها لمن يصلح لها، فإذا فعل ذلك وجب على الباقيين طاعته. وإن عقدها مجتهد فاسق أو عقدها العالم الورع لمن لا يصلح لها، لم تنعقد تلك الإمامة، كما أنّ النكاح ينعقد بوليٍّ واحد عدل ولا ينعقد بالفاسق عند هؤلاء^٣.

١. الباقلاني البصري، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص ١٧٨.

٢. البغدادي، عبد القاهر، أصول الدين، ص ٢٧٩.

٣. المصدر نفسه، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

ولفت الجويني إلى أنه إذا لم يُشترط الإجماع في عقد الإمامة لم يثبت عدد محدود ولا حدّ محدود، فالوجه الحكم بأنّ الإمامة تنعقد بعقدٍ واحدٍ من أهل الحلّ والعقد.^١

قال الشهرستاني في الملل والنحل:

من قال: إنّ الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار قال بإمامة كلّ من اتفقت عليه الأمة أو جماعة معتبرة من الأمة، إما مطلقاً وإما بشرط.^٢

وأشار في «نهاية الإقدام» إلى الأقوال المختلفة في عدد من يصحّ به عقد البيعة من الأمة، وقال:

ومن العلماء من نقص من العدد الذي ذكرناه، ومنهم من زاد العدد لعقد البيعة، فقيل: تتمّ البيعة برجلٍ عدلٍ، وقيل: برجلين، وقيل: بأربعة، وقيل: بجماعة من أهل الحلّ والعقد والاجتهاد والبصيرة بالأمر.

وأضاف قائلاً:

ولو عقد واحدٌ ولم يُسمع من الباقيين نكير كفى ذلك، ويجب الإشهاد به؛ فإنّه خطب جسيم ومنصب عظيم.^٣

واعتبر الفخر الرازي البيعة والاختيار طريقاً لتعيين إمام الأمة لا النصّ، واستدلّ على صحة هذا الطريق باختيار أبي بكر للخلافة، فالدليل على صحّة إمامته إجماع الأمة على ذلك.^٤

كما ذهب الآمدي إلى أنّ الدليل على نصب الإمام هو الاختيار لا النصّ، واستدلّ على هذا القول بمنهج السلف الصالح، فلما عقد أبو بكر الإمامة لعمر، وكذلك لما عقدها عبد الرحمن بن عوف لعثمان، لم يكن إلا شخص واحد مرشح لهذا المنصب. واستنتج من ذلك أنه لا يُشترط في نصب الإمام إجماع الأمصار المختلفة، بل ولا

١. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك، الإزشاد إلى قواطع الأدلة، ص ٣٥٦.

٢. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، ١ / ٢٨؛ وانظر كذلك: الحنفي، حسن، من العقيدة إلى الثورة، ٢٦ / ٥.

٣. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، نهاية الإقدام في علم الكلام، ص ٤٩٦.

٤. الفخر الرازي، محمد بن عمر، معالم أصول الدين، ص ١٠٣.

إجماع أهل المدينة أيضاً. وذكر الآمدي - ثم تبعه الإيجي -^١ أنّ بعض الأصحاب اشترط وجود شهود عدول وبيّنة أثناء انعقاد الإمامة.^٢

وشدّد التفازاني على أنّ الإمامة لدى أغلب الفرق الإسلامية عدا الشيعة تثبت باختيار أهل الحلّ والعقد، وإن قلّ عددهم.^٣

وعلى هذا الأساس، فإنّ مذهب الأشاعرة قائمٌ على قبول اختيار الإمام إن جرى على يدي العلماء وعلّية القوم من أهل الحلّ والعقد، بل حتى لو عقد الإمامة لمستحقّها شخصٌ واحد عالم وعادل، وبإيعه الناس على ذلك، تُقبل بيعته.

٢-٣. التغلّب

التغلّب من الطرق التي أقرّها الفقه السياسي السني لانعقاد السلطة ومشروعيتها، والمقصود من ذلك الاستيلاء على السلطة ولو بقوة السلاح، فإذا ما تمكّن شخصٌ من بلوغ هذا المنصب بهذه الطريقة يطلق عليه عنوان «التغلّب»؛ ولذا نرى أنّ أغلب الحكام المسلمين وعلى مرّ التاريخ تولّوا الحكم بهذه الطريقة، واختلفت مواقف علماء الفرق الإسلامية، في هذا الأمر وبنوا مواقفهم على تقديرهم للمصالح الدينية والدينية للمسلمين، وما يترتب على هذه العملية من آثار وتداعيات.

قالت طائفة من العلماء بعدم انعقاد إمامة مثل هذا الشخص وعدم وجوب طاعته؛ لأنّ إمامته لم تنعقد بالبيعة، وهذا القول هو ما ذهب إليه المعتزلة والخوارج وبعض الأشاعرة من المذهبيين الشافعي والحنفي.^٤

وفي المقابل، تمسك أكثر الأشاعرة وأهل الحديث والماثريدية ببعض الأحاديث والقواعد مثل «الضرورات تبيح المحظورات»، وقالوا بأنّ التغلّب وسيلة من وسائل تبرير السلطة للحاكم والإمام، ما يعني أنّه يحقّ لمن يمتلك القوة والقدرة البدنية

١. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين، المواقف في علم الكلام، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

٢. الآمدي، سيف الدين، غاية المرام في علم الكلام، ص ٣٨١ - ٣٨٢؛ الآمدي، سيف الدين، أباكار الأفكار، ١٨٨ / ٥ - ١٨٩.

٣. التفازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، ٢٥٢ / ٥ - ٢٥٣.

٤. القلقشندي، أحمد بن علي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ١ / ٥٩.

والنفسية الكبيرة تولى زمام أمور المجتمع واعتلاء سدّة الحكم. وفي هذا السياق، شدّد بعض الفقهاء على لزوم اتّصاف الحاكم المتغلّب بصفات من قبيل العدل وأخذ البيعة، وإن أخذت بالقوة والإكراه، بينما ذهب آخرون إلى عدم لزوم عقد البيعة من جهة عامة المسلمين أو أهل الحلّ والعقد أساساً، ومنهم أحمد بن حنبل الذي قال: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفةً وسُمّي أمير المؤمنين، فلا يحلّ لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً^١.

وعلى هذا الأساس، تبلورت قاعدة «الحكم لمن غلب».

٣. أقوال العلماء

يمكن تقسيم القائلين بنظرية التغلّب إلى ثلاث طوائف: الطائفة الأولى ذهبت إلى كفاية الغلبة للتصدي للحكم مطلقاً، وإن لم يبايع الحاكم وكان مفتقراً إلى بعض الشروط كالعلم والعدل، فالشرط الوحيد الواجب والضروري للحاكم في رأيهم هو الإسلام، واستدلّوا لذلك ببعض الأحاديث وسيرة الصحابة والتابعين. وفي المقابل، أكدت الطائفة الثانية على جواز حكم هذا الحاكم أثناء الفتنة فقط من باب قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات». أما الطائفة الثالثة فاعتبرت تحقق شروط الإمامة والبيعة للحاكم المتغلّب أمراً ضرورياً، لكنّها رفعت يدها عن هذه الشروط والمواصفات اللازمة للحاكم ووافقت الطائفة الثانية عند الاضطرار.

ونعرض في ما يأتي آراء هذه الطوائف الثلاث والقائلين بها:

٣-١. الطائفة الأولى

١- نقل القاضي أبو يعلى، أحد كبار علماء المذهب الحنبلي في القرن الخامس من الهجرة، عن أحمد بن حنبل قوله حول مشروعية الحكم: «ثبت الإمامة بالقهر والغلبة، ولا تفتقر إلى العقد، برّاً كان الإمام أو فاجراً»^٢.

١. الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، ص ٢٣.

٢. المصدر نفسه، ص ٢٤.

٢- قال ابن قدامة الحنبلي في كتاب «المغني» في بحث «البُغاة»:

لو خرج رجل على الإمام فقهره وغلب الناس بسيفه حتى أقزوا له وأذعنوا بطاعته وتابعوه، صار إماماً يحرم قتاله والخروج عليه؛ فإنَّ عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعاً وكرهاً، فصار إماماً يحرم الخروج عليه... فمن خرج على من ثبتت إمامته بأحد هذه الوجوه باغياً وجب قتاله كائناً من كان^١.

٣- ذهب الشافعي، أحد أئمة المذاهب الأربعة لأهل السنة، إلى أنَّ من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة^٢.

٤- قال ابن جماعة الشافعي:

إذا خلا الوقت عن إمام، فتصدى لها من هو من أهلها، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف، انعقدت بيعته، ولزمت طاعته... ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً أو فاسقاً في الأصح. وإذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده، انعزل الأول وصار الثاني إماماً^٣.

٥- اتفق ابن تيمية مع أكثر علماء أهل السنة والجماعة، فقال:

متى صار [الشخص] قادراً على سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطانٍ مطاع، إذا أمر بطاعة الله^٤.

٦- وقال شمس الدين الرملي الشافعي في «نهاية المحتاج»:

وثالثها [ثالث طرق التصدي للإمامة] باستيلاء جامع الشروط بالشوكة... وكذا فاسق وجاهل وغيرهما، وإن اختلفت فيه الشروط كلّها في الأصح^٥.

١. الحنبلي، ابن قدامة، المغني، ١٠/٥٣.

٢. البيهقي، أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، ١/٤٤٩.

٣. ابن جماعة، بدر الدين، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ص ٩.

٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنة النبوية، ١/٥٢٩.

٥. الرملي، محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج، ٧/٤١٢.

ويبدو أنّ الرملي لم يشترط حتى إسلام المتغلب لتولي منصب الإمامة! وإن لم تنازل الأغلبية الساحقة من علماء أهل السنة عن شرط الإسلام وعدم القبول بإمامة الكافر، لكنّ الرملي لم يكن هو الوحيد القائل بعدم اشتراط الإسلام للإمام، بل إنّ ابن باز يشاطره الرأي كذلك، فقال بشكل صريح:

إذا شاهد المسلمون كفراً صراحاً من الحاكم، فلهم الخروج عليه في حالة القدرة على عزله، وإلا فإن لم يكونوا قادرين على المواجهة، أو استلزم خروج المسلمين شراً أكبر، فلا ينبغي لهم حينئذ الخروج، واستدل لهذا القول بقاعدة «لا يجوز إزالة الشرّ بما هو أشدّ منه»^١.

٢-٣. الطائفة الثانية

١- قال التفتازاني الحنفي، وإن اعتبره البعض شافعيّاً، في مقام بيان رأيه حول انعقاد الإمامة بالقهر والغلبة:

إذا مات الإمام وتصدّى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة واستخلاف، وقهر الناس بشوكته، انعقدت الخلافة له. وكذا إذا كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر، إلا أنه يعصى بما فعل، ولا يعتبر الشخص إماماً بتفزده بشروط الإمامة، ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع، سواء كان عادلاً أو جائراً^٢.

وتمسك بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» لإثبات جواز ومشروعية تصدّي الشخص المتغلب الفاقد للشروط لمنصب الإمامة^٣.

وقال في عزل الإمام:

ولا ينعزل الامام بالفسق، أي بالخروج عن طاعة الله تعالى، والجور أي الظلم على عباد الله تعالى؛ لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة

١. الرفاعي، عبد الله بن محمد، مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري، ص ٢٤؛ نقلاً عن فركوس، أبو عبد

المعزّ محمد بن علي، منصب الإمامة الكبرى، ص ٢٦.

٢. التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، ٢٣٣/٥.

٣. المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

والأمراء بعد الخلفاء الراشدين. والسلف قد كانوا ينفقون لهم، وقيمون
الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم^١.

ومن هنا، ادّعى التفتازاني عدم لزوم تحقق شروط الإمامة في الإمام المتغلب، واحتجّ
له بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»، مضافاً إلى سيرة بعض علماء السلف.

٢- ذهب الحصفكي - أحد علماء الأحناف - إلى القول بإمامة المتغلب مع
الضرورة مطلقاً، سواء كان جامعاً لصفات الإمامة أم لم يكن كذلك^٢.

٣- أفاد كمال بن همام أنّ الإمامة تنعقد للإمام الفاقِد لشروط الإمامة في حال
حدوث فتنة، وشدد على أنّه لو انتصر شخص على الإمام الأول بالقهر والغلبة يُعزل
الأول وتنعقد الإمامة للمتغلب^٣.

٤- وقال الدسوقي، أحد أبرز علماء المذهب المالكي:
من اشتدّت وطأته بالتغلب وجبت طاعته، ولا يراعى في هذا شروط
الإمامة؛ إذ المدار على درء المفاسد وارتكاب أحفّ الضررين^٤.

٣-٣. الطائفة الثالثة

١- أبو حامد الغزالي الشافعي أحد الفقهاء القائلين بتحقيق الإمامة بالقهر والغلبة،
ومع أنّه أشار إلى لزوم توفر شروط الإمامة في المتغلب، واصل كلامه قائلاً:
لو انتهض لهذا الأمر من فيه الشروط كلّها سوى شروط القضاء... يجب
خلعه إن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط من غير
إثارة فتنةٍ وتهيج قتالٍ، وإن لم يكن ذلك إلا بتحريك قتالٍ وجبت طاعته
وحكم بإمامته... ليست هذه مسامحة عن الاختيار ولكنّ الضرورات تبيح
المحظورات، فنحن نعلم أنّ تناول الميتة محظور ولكنّ الموت أشدّ منه^٥.

١. التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح العقائد النسفية، ص ١٠٠-١٠١.

٢. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية ردّ المحتار على ردّ المختار، ١/٥٤٩.

٣. كمال الدين بن أبي شريف، المسامرة بشرح المسامرة، ٢/١٧٣.

٤. الدسوقي، محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/٢٩٨.

٥. الغزالي، محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٥١-١٥٢.

٢- أفرد إمام الحرمين الجويني الشافعي فصلاً في كتابه «غياث الأمم» عنوانه بـ «من يستبد بالاستيلاء والاستعلاء من غير نصب ممن يصحّ نصبه»، وبحث هذه المسألة بالتفصيل، وخلاصة ما توصل إليه:

الكلام في ذلك على أقسام: أحدها أن يكون المستظهر بعدته ومثته صالحاً للإمامة على كمال شرائطها، والثاني ألا يكون مستجمعاً للصفات المعتبرة. والثالث: أن يستولي من غير صلاح لمنصب الإمامة ولا اتّصاف بنجدة وكفاية. فأما إذا كان المستظهر صالحاً للإمامة، وليقع الفرض فيه إذا كان أصلح الناس لهذا المنصب، فالقول في هذا القسم ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يخلو الزمان عمّن هو من أهل الحلّ والعقد.

والثاني: أن يكون في الزمان من يصلح للعقد والاختيار.

فإن لم يكن في الزمان من يستجمع صفات أهل الاختيار، وكان الداعي إلى اتباعه على الكمال المرعي، فإذا استظهر بالقوة، وتصدى للإمامة، كان إماماً حقاً، وهو في حكم العاقد والمعقود له. والدليل على ذلك أنّ الافتقار إلى الإمام ظاهر، والصالح للإمامة واحد، وقد خلا الدهر عن أهل الحلّ والعقد.

فأما إذا اتحد من يصلح، وفي العصر من يختار ويعقد، فهذا ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يمتنع من هو من أهل العقد عن الاختيار والعقد، بعد عرض الأمر عليه على قصد، فإن كان كذلك فالمتحد في صلاحه للإمامة يدعو الناس، ويتعين إجابته واتباعه على حسب الاستطاعة بالسمع والطاعة. ولا يسوغ الفتور عن موافقته - الحالة هذه - في ساعة، ووجود ذلك الممتنع عن العقد وعدمه بمثابة واحدة، وإذا لم يكن [للذي] أبدى امتناعاً عذر في امتناعه، وترك موافقة المتعين للأمر واتباعه، [فالأمر] ينتهي إلى خروجه عن أن يكون من أهل هذا الشأن، لما تشبث به من التماذي في الفسق والعدوان.

والثاني: ألا يمتنع من هو من أهل الاختيار. وتمام الكلام في هذا المرام يستدعي ذكر أمر: وهو أنّ الرجل الفرد وإن استغنى عن الاختيار والعقد، فلا بد من أن يستظهر

بالقوة والممنة، ويدعو الجماعة إلى بذل الطاعة، فإن فعل ذلك فهو الإمام على أهل الوفاق والاتباع، وعلى أهل الشقاق والامتناع.

ثم نقل الجويني عن بعض علماء أهل السنة أنه لا داعي للبيعة والاختيار في الاستخلاف والتغلب، فتتحقق إمامة المتغلب بالقوة والشوكة إذا تعسرت مدافعته، ويتعين تقريره. لكنّه خالف هذا الرأي، وشدّد على لزوم البيعة عند التغلب للشخص المتغلب غير الوحيد المؤهل لمنصب الإمامة، وقال:

يجب العقد له؛ لما فيه من تقرير غرض الإمامة وإقامة حقوقها وتسكين الفتنة الثائرة وتطفية النائرة، فإنّ الذي ينتهض لهذا الشأن لو بادره من غير بيعة وحاجة حافزة وضرورة مستفزة أشعر ذلك باجترائه وغلوه في استيلائه وتشوّفه إلى استعلائه، وذلك يسمه بابتغاء العلوّ في الأرض بالفساد. ولا يجوز عقد الإمامة لفاسق وإن كانت ثورته لحاجة ثم زالت وحالت فاستمسك بعّدته محاولاً حمل أهل الحلّ والعقد على بيعته؛ فهذا أيضاً من المطاولة والمصاولة وحمل أهل الاختيار على العقد له بحكم الاضطرار، وهذا ظلم وغشم يقتضي التفسيق، فإذا تصورت الحالة بهذه الصورة لم يجز أن يبايع، وإنما التصوير فيه إذا ثار كان لحاجة ثم تألّبت عليه جموع لو أراد أن يتحول عنهم لم يستطع، وكان يجزّ محاولة ذلك عليه وعلى الناس فتناً لا تطاق ومحناً يضيّق عن احتمالها النطاق، وفي استقراره الاتساق والانتظام ورفاهية أهل الإسلام، فيجب تقريره.^١

ويتضح من هذا التفصيل الذي ذكره الجويني حول لزوم مبايعة المتغلب أو عدمها أنّه في حالة كون الحاكم المتغلب واجداً لشروط الإمامة وقادراً على حكم المجتمع، ففي هذا الفرض تتحقق إمامته ولا حاجة إلى بيعة الآخرين له، لكن لو لم يكن وحيداً وتوفرت شروط الإمامة في غيره أيضاً تنعقد إمامته بمبايعة أهل الحلّ والعقد، إلا إذا خيف الفتنة فلا تلزم البيعة في تلك الحالة. أما إن لم يكن المتغلب واجداً لشروط الإمامة فلا تفصيل في المسألة، بل يجب القبول بإمامته من باب الضرورة.

١. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك، غياث الأمم في التياث الظلم، ص ٢٣١ - ٢٣٨.

ويتبيّن من مجموع أقوال فقهاء أهل السنّة والجماعة وكلماتهم أنّ القائلين بنصب الإمام بواسطة التغلّب يختلفون في كثير من التفاصيل، فذهب فريق منهم إلى أنّ هذا الطريق - إلى جانب طريقي الاستخلاف وتعيين أهل الحلّ والعقد - موجبٌ للتصدي لمنصب الإمامة من دون أيّة شروط. بينما قال فريقٌ آخر بأنّ القهر والغلبة طريق لتحقّق الإمامة عند العجز والاضطرار فقط، وفي هذه الحالة لا يلزم توفر شروط الإمامة في الحاكم المتغلّب، واستدلّوا لقولهم هذا بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»، وقاعدة «لا ضرر»، وسيرة بعض الصحابة والتابعين، ومن ثم حرّموا الخروج على مثل هذا الإمام^١. وأشار فريق آخر منهم كالجويني إلى تفاصيل وفروع كثيرة في هذا الموضوع، لكنّه حكم في نهاية المطاف بإمامة الحاكم المتغلّب الفاقد لشرائط الإمامة. ثم إنّ بعض هؤلاء العلماء نحو محمد بن عبد الوهاب اعتبر المتغلّب بحكم الإمام وقال: الأئمة مجمعون من كلّ مذهب على أنّ من تغلّب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأنّ الناس من زمنٍ طويلٍ قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحدٍ، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أنّ شيئاً من الأحكام لا يصحّ إلا بالإمام الأعظم^٢.

وعلى هذا الأساس، إذا ثار شخص مسلم على الحاكم في عصره بهدف الحصول على الخلافة، ونشب نزاع بين طائفتين من المسلمين، قُتل فيه عددٌ منهم، ثم لاحت علامات انتصار أحدهما على الآخر، فإنّ المنتصر - بمقتضى نظرية القهر والتغلّب التي ذهب إليها أكثر علماء أهل السنّة - هو الإمام، وتنتقل إليه خلافة المسلمين، وإن كان فاقداً لشروط الإمامة. ومن ثم تجب طاعته ويحرم الخروج عليه بعد ثبوته في منصب الإمامة وموافقة الناس له طوعاً أو كرهاً.

وعلى الرغم من وجود اختلافات بين القائلين بهذه النظرية، فإنّ الحكم القائم

١. الفتازاني، مسعود بن عمر، شرح المقاصد، ٥ / ٢٤٥.

٢. الدميجي، عبد الله بن عمر، الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة، ص ٢٢٤؛ نقلاً عن: الدرر السنيّة،

وقال العيني في شرح هذا الحديث:

قوله: فليصبر يعني فليصبر على ذلك المكروه، ولا يخرج عن طاعته؛ لأنّ في ذلك حقن الدماء وتسكين الفتنة... وفيه دليل على أنّ السلطان لا ينعزل بالفسق والظلم ولا تجوز منازعته في السلطنة بذلك^١.
وعليه، فهذا الحديث يشير إلى مشروعية تولّي الإمامة، حتى لو تولّى الإمام هذا المنصب بطريق غير شرعي، وكان الناس كارهين له ورافضين لإمامته.
ونقل ابن حجر عن ابن بطّال قوله:

في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان، ولو جار، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه... وحبّتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها^٢.

٤-١-٢. الحديث الثاني

روى البخاري في صحيحه عن عبادة بن صامت أنّه قال:

بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحقّ حيثما كنّا، لانخاف في الله لومة لائم^٣.

وقال النووي في شرح هذا الحديث:

معنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقلوا بالحقّ حيثما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقةً ظالمين^٤.

١. العيني الحنفي، محمود بن أحمد، عمدة القاري، ٢٤ / ١٧٨.

٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٣ / ٥.

٣. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ٨ / ١٢٢.

٤. النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، ١٢ / ٢٢٣.

واستنتج الفقهاء من عبارة «الأننازع الأمر أهله» عدم جواز النزاع مع الحاكم ومخالفته، وإن استولى على الحكم بالقهر والغلبة، وأقروا هذا الطريق للوصول إلى السلطة.^١

٤-١-٣. الحديث الثالث

أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية».^٢

ففي ضوء هذا الحديث، لا يجوز الخروج على الحاكم، وإن استأثر بالحكم بواسطة القهر والغلبة، واستدل بعض الباحثين بهذا الحديث على مشروعية سلطة الحاكم، وإن اعتلى عرش السلطة بالقهر والغلبة.^٣

٤-٢. أقوال الصحابة وأفعالهم

ذكر أبو يعلى الفراء أنّ عبدوس بن مالك العطار روى عن أحمد، قال: من غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفةً وُسِّمَ أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً، بزاً كان أو فاجراً. وقال أيضاً- في رواية أبي الحرث- في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم: «تكون الجمعة مع من غلب». واحتجّ بأن ابن عمر صلّى بأهل المدينة في زمن الحرّة، وقال: «نحن مع من غلب».^٤

من هنا، فإنّ أحمد بن حنبل يؤمن بأن أسلوب القهر والغلبة فقط كفيلاً بتحقيق الحكم، ولا حاجة إلى العقد والبيعة، واحتجّ لذلك بدليلين: أحدهما إطلاق كلام ابن عمر الذي قال: «نحن مع من غلب»، حيث إنّه غير مقيد بالبيعة. والدليل الآخر دليل عقلي مفاده أنّ الإمامة والخلافة لو كانت تتوقّف على عقد لصحّ رفع هذا العقد وفسخه بقولهم وقوله، كالبيع وغيره من العقود، ولما ثبت أنّه لو عزل نفسه أو عزله

١. طلال، راند، الولاية الشرعية في السنة النبوية، ص ١٢٥.

٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٢١/٦.

٣. طلال، راند، الولاية الشرعية في السنة النبوية، ص ١٢٥.

٤. الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، ص ٢٤.

لم يعزل دَلٌّ على أنه لا يفتقر إلى عقدٍ.

٤-٣. التمسك بأدلة ثانوية

ذهب جماعة من فقهاء أهل السنّة والجماعة إلى أنّ التصدي لمنصب الحكومة بالقهر والغلبة إنّما هو من باب الضرورة، وتمسكوا لإضفاء المشروعية عليه بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»، وقاعدة «لا ضرر»، وأمثالها، وقد تقدّمت الإشارة إلى كيفية الاستدلال بهذه القواعد.

٥. تحليل الأدلة ومناقشتها

سوف نخصّص هذا المحور لتحليل الأدلة التي ساقها فقهاء أهل السنّة من أحاديث نبوية وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم وفقاً لحكم العقل والقرآن الكريم، ثم نبحت تمسكهم بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» وقاعدة «لا ضرر».

٥-١- مناقشة الاستدلال بالأحاديث

عادةً ما يلجأ علماء الإسلام إلى منهجين لتشخيص الأحاديث الصحيحة عن المجعولة:

١- يحكمون بصحة الحديث أو وضعه بالنظر إلى السند والتعرّف إلى سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث.

٢- يدرسون مدى اعتبار الحديث عبر دراسة متنه وعرضه على العقل القطعي البدهي والقرآن والروايات المتواترة والمشهورة، فإن كان معارضاً للعقل أو القرآن أو الأحاديث المتواترة والمشهورة يكون مصيره الرّدّ والحكم بجعله. ولما كان جمهور أهل السنّة والجماعة قد ذهبوا إلى صحّة الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ومسلم سنداً وخلوّها من الإشكال والمناقشة، وأنكروا وجود أيّ حديث غير صحيح من حيث السند في هذين الكتابين، سنترك المناقشة السندية للأحاديث الواردة في الكتابين المذكورين والتي استُدلّ بها لإثبات التصدي للحكومة بالقهر والغلبة، وسنبحثها من جهة المناقشة في متونها وعرضها على العقل والقرآن الكريم.

١-١-٥. حكم العقل

تبين من نقل أقوال المؤيدين لنظرية التغلب والقهر أنهم جميعاً نفوا بنحو ما وجود شروط وصفات لازمة للحاكم، ولم يشر في الأحاديث التي استدلوا بها إلى لزوم توفر مثل هذه الصفات في الحاكم، بل أوصي في بعضها بصراحة بوجود طاعة الحاكم الظالم ووجوب اتباعه، نحو ما أخرجه مسلم في صحيحه من أنّ النبي الأكرم ﷺ قال الحذيفة:

يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس. قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع^١.

والحال أنّ الحكم وإعمال الولاية بقوة السيف وعن طريق القمع والاضطهاد ودون امتلاك مقومات الحكومة والاستحقاق لإدارة دفة الحكم مخالف للعقل والوجدان البشري؛ ولذا يرى العقلاء والعلماء أنّ تصرفات الشخص الفاقد لصلاحيّة الحكم والمفتقر للصفات اللازمة له في المجالات العامة من دون رضا أفراد المجتمع، قبيح ومن مصاديق الظلم، وبطبيعة الحال تكون الحكومة القائمة على أساس ممارسة الحاكم الفاقد للشروط اللازمة للقهر والغلبة حكومةً مدانةً ومرفوضةً. ومن هنا، فالروايات التي أظهرت مثل هذه الحكومة حكومةً صحيحةً ومشروعةً إنّما هي روايات باطلة عقلاً؛ لأنها تستلزم وقوع الظلم وتحقق الاضطهاد.

مضافاً إلى أنّ عقل الإنسان يرى أنّ وقوع الهرج والمرج والفتنة وإراقة الدماء أمر قبيح ومستهجن، فيشجب هذا العمل القبيح. وفي المقابل، فإنّ تحقيق أهداف من قبيل استتباب الأمن، والحفاظ على النظام الاجتماعي، وتوسيع نطاق العدالة الاجتماعية، والذب عن الثغور وصيانة الحدود من هجمات الأعداء ومخاطر الأعداء، وتحقيق الأهداف المعنوية الكفيلة بسعادة البشر، تقضي بضرورة تشكيل حكومة قوية. ولا يتسنى تحقيق هذا الأمر إلا من خلال تعاون عموم أفراد الشعب وطاعتهم

١. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٢٠/٦.

لأوامر الحاكم، ومن البديهي أنه لا يمكن النفوذ إلى قلوب الناس وكسب رضاهم لإبداء التعاون اللازم بواسطة القهر والغلبة واستعمال العنف والقوة، كما أن العقل لا يحكم بوجود الخضوع والطاعة لمثل هذه الحكومة. وهكذا ومع عدم مساندة الشعب، تفشل الحكومة المتغلّبة بالقوة في تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، وهذا الأمر يستلزم نقض الغرض.

٥-١-٢. العرض على القرآن

وافق عدد كبير من علماء أصول الفقه من أهل السنّة ومحدّثيهم كالخطيب البغدادي^١، وأبي بكر السرخسي^٢، والفخر الرازي^٣، والآمدي^٤، على لزوم مناقشة الأحاديث ونقدها بعرضها على كتاب الله، لكونه معياراً لكشف المنكر والمستحيل منها.^٥

وبالرجوع إلى القرآن الكريم يتبيّن أنه لا السلطة فحسب، بل أساس القبول بالدين واعتناقه قائمٌ على أساس الحرية والاختيار، فلا إكراه ولا إجبار على القبول بأصل الدين، حتى أنه في مقابل الاحتمال بأن من حقّ النبي ﷺ إكراه الناس على الإيمان رحمةً بهم ورأفةً، خاطبه الباري تعالى قائلاً:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُم جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^٦

ثم إنّ الحكم بطريقة القهر والغلبة أسلوب فرعون الذي قال القرآن الكريم على لسانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنِ اسْتَعْلَى﴾^٧. وهذا الأسلوب ممقوت عند الله تعالى ورسوله الكريم ﷺ، ولطالما ذمّ الباري ﷻ في كتابه الكريم علو فرعون واستكباره، بل إنّه أمر النبي موسى ﷺ بالتصدي له ومحاربتة بسبب استكباره وعتوّه، فقال تعالى:

١. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الدراية، ص ٤٦٩-٤٧٠.

٢. السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي، ١/٣٦٤.

٣. الفخر الرازي، محمد بن عمر، المحصول، ص ٩٤.

٤. الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، ٢/٣٢٥-٣٢٦.

٥. للمزيد ينظر: نصيري، علي، روش شناسي نقد احاديث.

٦. سورة يونس: الآية ٩٩.

٧. سورة طه: الآية ٦٤.

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ * فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾^١.

لقد صرح القرآن الكريم والسنة الصحيحة بحرمة طاعة سلاطين الجور والفسق وعدم الوثوق بهم، بل شددوا على لزوم رفض الحاكم الفاسق ومقاومة الحكومة الجائرة، فقال جلّ وعلا في محكم كتابه الكريم: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾^٢. فنجد أن هذه الآية صريحة في لزوم عدم تصدي الظالمين والجائرين لأمر الحكومة والخلافة، ولا ينبغي للناس أن يركنوا إليهم ويعتمدوا عليهم.

قال تعالى في موضع آخر من كتابه الكريم: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾^٣.

وقال أمير المؤمنين علي عليه السلام:

لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فيؤلى عليكم شراركم، ثم تدعون فلا يستجاب لكم^٤.

وقال ﷺ في سورة النمل: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^٥.

من الواضح أن الباري تعالى في هذه الآية ذمّ الدولة الملكية المستولية على الحكم بالقهر والغلبة والتي لا تنفك عن الظلم والفساد.

وفي ضوء الآيات القرآنية التي أشرنا إليها، يتجلى بوضوح أن الله يدين منطلق القهر والغلبة والاستيلاء على الحكم من قبل الحاكم الفاسد للشروط اللازمة والمواصفات المطلوبة. وعليه، فالروايات التي استدل بها القائلون بنظرية التغلب معارضة لهذه الآيات، فتسقط عن الحجية ولا تصلح للاستدلال بها.

١. سورة المؤمنون: الآيات ٤٥ - ٤٧.

٢. سورة هود: الآية ١١٣.

٣. سورة الشعراء: الآيتان ١٥١ - ١٥٢.

٤. نهج البلاغة، ص ٣١٧ و ٤٠٦.

٥. سورة النمل: الآية ٣٤.

٥-٢- مناقشة الاستدلال بأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم

احتجَّ بعض أهل الحديث بقول الصحابة وفعلهم (سيرتهم) للاستدلال على مشروعية الحكم بالقهر والغلبة، نحو أحمد بن حنبل الذي استدلَّ بقول عبد الله بن عمر وفعله كما تقدم^١. والحال أننا نعلم بأنه لا أحد من أهل السنَّة يقول بعصمة الصحابة والتابعين؛ ولهذا السبب تتوقف تمامية قول الصحابي وفعله على عدم مخالفته للنصِّ القرآني والحديث النبوي، وكذلك إحراز عدم معارضته لقول صحابي آخر أو فعله. وقد تبين في بحث مناقشة الأحاديث تعارض أقوال بعض الصحابة وأفعالهم مع النصوص القرآنية القطعية، فلا يصحُّ الاستناد إليها. فضلاً عن أنَّ الوقائع التاريخية أثبتت أنَّ عدداً من الصحابة والتابعين خالفوا تولي الحكم بالقهر والغلبة، كما خالف عبد الرحمن بن الأشعث وأنس بن مالك، وعدادٌ من التابعين كالحسن البصري وسعيد بن جبير وابن أبي ليلي، خالفوا حكومة عبد الملك بن مروان وثاروا ضده. وروى أبو هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من زار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجلٌ منهم، إلا ياذنه»^٢.

صحيح أنَّ هذه الرواية واردة في النهي عن إمامة صلاة الجماعة، ولكن يمكن تعميمها لتشمل قيادة المجتمع وحكومة الأمة بطريق أولى.

وروي في حديث آخر عن أبي الدرداء، قال: قال النبي ﷺ:

لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهئنَّ عن المنكر، أو ليسلطنَ الله عليكم سلطاناً ظالماً، لا يجلِّ كبيركم ولا يرحم صغيركم^٣.

عدَّ هذا الحديث تسلط الأشرار وسلطين الجور على الأمة ناجماً عن تركها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ثم حثَّ الأمة على ضرورة القيام بهذه الفريضة أمام سلطان الجور والحاكم الظالم، وليس ذلك إلا لمحاربة هذا الحاكم الفاسق والظالم ومجاهدته بجميع السبل.

١. الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، ص ٢٤؛ ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، ٤/ ١٤٩.

٢. الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، ٣/ ١٩٥.

٣. الغزالي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، ٧/ ١٣؛ الثعلبي، الكشف والبيان، ٣/ ١٢٣.

وفي هذا السياق، أخرج الهيثمي في «مجمع الزوائد» حديثاً شبيهاً بالحديث المتقدم، عن أبي عبيدة الجراح قال: قلت: يا رسول الله! أيّ الشهداء أكرم على الله ﷺ؟ قال: «رجلٌ قامَ إلى إمامٍ جائرٍ فأمره بمعروفٍ ونهاه عن منكرٍ فقتله»^١. لا يؤكّد هذا الحديث خطورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأهمية هذه الفريضة الدينية مقابل السلطان الظالم فحسب، وإتّما ينبّه إلى المخاطر المترتبة عليه التي قد تلحق مال الإنسان أو نفسه، وقد تصل إلى القتل أحياناً، فيجب تحمّل تلك المخاطر والتضحية بالنفس في سبيل تحقيق تلك الفريضة، ومن يُقتل لأجل ذلك ينال فضل الشهادة في سبيل الله.

وعلى هذا الأساس، فإنّ الاستدلال بأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم لإثبات نظرية القهر والغلبة غير تام؛ لأنّها معارضة للأحاديث النبوية وتتهافت في ما بينها.

٥-٣. مناقشة الاستدلال بالقواعد والأدلة الثانوية

استدلّ فريقٌ من علماء أهل السنّة والمدافعين عن نظرية القهر والغلبة لتبرير رأيهم ببعض القواعد الثانوية، نحو قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» وقاعدة «لا ضرر»، وقالوا: إنّ ضرورة المجتمع تقتضي القبول بحكومة الحاكم المتغلّب الفاقد للشروط والمواصفات المطلوبة للإمامة وطاعته في حال غياب الحاكم أو نشوب نزاع بين المسلمين حول أمر الحكومة.

ومن خلال التأمل في كيفية استدلالهم بهذه القواعد، يتّضح عدم تمامية ذلك الاستدلال كما سنبيّن ذلك أدناه:

٥-٣-١. مناقشة الاستدلال بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»

برّر بعض علماء أهل السنّة تبني نظرية الاستيلاء بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»، فقالوا: إنّ تصدي الحاكم الفاقد للشرائط لمنصب الإمامة ممنوع ومحظور، لكنّ هذا المنع والحظر بالنسبة إلى الحاكم المتغلّب يرتفع بموجب هذه

١. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٧/٢٧٢.

القاعدة، وعندئذ لا ضير من فقدان الشروط اللازمة لتبوء منصب الإمامة، ويجوز تصدي الإمام الفاقد لتلك الشروط لها. وبعبارة مغايرة: تُرفع اليد عن الحكم الأولي القاضي بمنع حكم الإمام الفاقد لشروط الإمامة، ويُحكم بإباحة تولّي الشخص الفاقد للشروط للإمامة، عبر الاستدلال بقاعدة «كلّ حرامٍ مضطرٌّ إليه حلال»، والتمسك بالعنوان الثانوي، أي «الاضطرار» أو «الضرورة».

لكنّ التمسك بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» مشروطٌ بعدد من الشروط، فلا يمكن الحكم بإباحة أيّ محظور بواسطة التمسك بهذه القاعدة. وفي ما نحن فيه ينبغي القول: إنّ بعض شروط انطباق هذه القاعدة مفقود في محلّ البحث. والشروط المذكورة هي:

١- لا ينبغي أن يؤدي ارتكاب المحظور إلى انتهاك مبادئ الشريعة الإسلامية، من قبيل حفظ النفس المحترمة والأعراض. فعلى سبيل المثال، لا يجوز التمسك بهذه القاعدة لقتل النفس وغصب أموال الناس والنيل من أعراضهم مطلقاً.

٢- تقيّد قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» بقيود، مثل قيد «الضرورة تقدّر بقدرها»، فإنّه يعدّ قانوناً ضابطاً للتصرفات الواقعة عند الضرورة والاضطرار. وعليه، متى ما ارتفعت الضرورة والاضطرار عاد النهي إلى العمل المنهيّ عنه. وبعبارة أخرى: لا يباح بالقاعدة المذكورة أكثر من القدر اللازم لدفع الضرر المحتمل فقط.^١

ولا ريب في أنّ حكم الحكّام المتغلّبين لا يُضطرُّ إليه دائماً من جهة، ومن جهة أخرى لا يباح بمقتضى الاضطرار ارتكاب أيّ نوع من المحظورات، بل الإباحة تابعة لحالة الاضطرار والضرورة، وشروط تحقّق هذه القاعدة لا تصدق على الإمام الفاهر والمتغلّب.

ثم إنّ المعيار في إباحة المحرّمات والمحظورات هو حصول الضرورة أو الاضطرار، نحو إباحة أكل الميتة للإنسان المشرف على الهلاك، في حين أنّ بعض المحرّمات لا تحلّ على أيّ حال ومع أيّ ضرورة، وذلك من قبيل قتل النفس المحترمة أو غصب

١. الزحيلي، وهبة، نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، ٧١-٧٢.

أموال الناس. والحال أنّ أهل الحديث يرون أنّ الإمام والحاكم لا يُخلع عن منصبه ولا يجب الخروج عليه بغصب الأموال والتعرض لأرواح الناس وتضييع الحقوق وتعطيل الحدود، واحتجوا لذلك بروايات عن النبي ﷺ بوجوب طاعة الأئمة وإن جاروا واستأثروا بالأموال^١.

الشرط الثاني لقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» هو أنّه عند توفر الشروط اللازمة للضرورة يباح الحد الأدنى من المحظور أو المقدار اللازم لدفع الضرر فقط، لا أكثر من ذلك. وفي بحث إمامة الإمام المتغلب، ترتفع الضرورة والمخاطر المحتملة عند توفر الأرضية اللازمة لخلع المتغلب وخلافة الإمام الذي تتوفر فيه الشروط، حتى عن طريق الثورة على الحاكم المتغلب الفاقد للشروط وحصول اليقين بالظفر والانتصار عليه، وعندئذ لا يبقى موضوع لجريان القاعدة، وبزوال الموضوع يرتفع الحكم أيضاً. وبعبارة أخرى: إنّ الاستدلال بالضرورة لانعقاد إمامة المتغلب أخص من المدعى، وقد خلط الذين استدّلوا بهذه القاعدة لتسوية حكومة الحاكم المتغلب بين ما هو مقتضى الضرورة، أي الصبر والسكوت إزاء المتغلب، وبين ما هو ليس بمقتضاها، أي انعقاد الحكومة والإمامة وحرمة الخروج على الحاكم؛ لأنّ الضرورة مقيدة بما إذا أدى الخروج على الحاكم المتغلب والفاقد لشروط الإمامة إلى سفك الدماء دون جدوى، ففي هذه الحالة لا مناص من الصبر والسكوت بحكم الضرورة، فتشكل هذه الضرورة مبرراً ومسوّغاً للسكوت إزاء الحاكم الظالم والفاسق الذي اعتلى سدّة الحكم بالقهر والغلبة، لكن لا يجوز الإيمان بإمامة مثل هذا الحاكم تمسكاً بهذه القاعدة؛ لأنّ هذا الإيمان خارج عن مقتضى الضرورة، وبانتفاء الموضوع ينتفي الحكم أيضاً. وفي ضوء هذا الكلام، لا ينفع التمسك بقاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» في تسوية هذه النظرية أيضاً.

٥-٣-٢. مناقشة الاستدلال بقاعدة «لا ضرر»

تمسك عدد آخر من فقهاء أهل السنّة والجماعة بقاعدة «لا ضرر»، الاستفادة من

١. الباقلائي، محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ٤٧٨.

قول رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، لتسويغ نظرية التغلب. وتقرير الاستدلال بقاعدة «لا ضرر» بالشكل التالي:

إذا أفضت المقاومة ومعارضة النظام الحاكم إلى ضررٍ كبيرٍ على المؤمنين، فإنّ قاعدة «لا ضرر» ترفع حكم تحريم الركون إلى الظالم ووجوب مقاومته؛ لأنّ الرفض والمقاومة تسبب الإضرار بالمؤمن. وعليه، فإنّ قاعدة «لا ضرر» ترفع حكم حرمة تأييد الظالمين المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾^١، وكذلك من النهي عن طاعة المسرفين في الآية الشريفة: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾^٢؛ ذلك أنّ هذه القاعدة حاكمة على إطلاقات الأحكام الأولية بلا شك، بمعنى أنّها تضيّق المحمول في هذه الإطلاقات وتقيّده بما إذا لم يكن ضرريّاً. أما لو وُجد الضرر فالحكم يرتفع بموجب دليل هذه القاعدة، مثلما يرتفع حكم وجوب الصلاة والوضوء في إطلاقات الصلاة والوضوء والصيام بمقتضى هذه القاعدة في حالات الضرر.

ومن هذا المنطلق، اشتهر على ألسنة الفقهاء أنّ قاعدة «لا ضرر» رافعة فقط لا وازعة أو مشرّعة، فالتمسك بهذه القاعدة لا يفيد أكثر من رفع الإلزام بمعارضة الحاكم الظالم المتغلب، ورفع وجوب النهي عن المنكر، ومقاومة الفئة الظالمة المتغلبة على الأمر، وهذا هو أقصى ما يمكن استفادته من دليل الضرر.^٣

وقد اتّضح من تحليل الأدلة الثانوية ومناقشتها الإشكالات الواردة على الاستدلال بهذه الأدلة أيضاً لإثبات نظرية القهر والغلبة.

النتيجة

نظرية التغلب أو القهر إحدى النظريات التي استند إليها أهل السنّة والجماعة لتبرير التصدي لمنصب الإمامة، فذهبوا إلى أنّ من يتمكن من الإمساك بدفّة الحكم بواسطة القوة وحدّ السيف يعدّ حاكماً للأمة، وإن كان فاقداً لشروط الإمامة وبإيعه

١. سورة هود: الآية ١١٣.

٢. سورة الشعراء: الآية ١٥١.

٣. الأصفى، محمد مهدي، ولاية الأمر، ١٤١-١٤٢.

الناس مكرهين. واستدلّوا لهذه النظرية ببعض الأحاديث النبوية وسيرة الصحابة والتابعين، كابن عمر الذي قال: «الحكم لمن غلب». وقد تبين من البحث أنّ الأحاديث التي استدلّوا بها معارضة بحكم العقل والنصوص القرآنية الصريحة؛ ولذا لا يمكن الاستناد إليها والاستدلال بها.

كما إنّ تمسك بعضهم بأقوال الصحابة والتابعين وسيرتهم لا يصلح للاستدلال أيضاً؛ لأنّ هذه السيرة - فضلاً عن تعارضها مع سيرة عدد آخر من الصحابة الذين أبوا القبول بهذه الطريقة لنصب الحاكم - معارضة للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية أيضاً.

وبالنظر إلى هذه الإشكالات، عمد بعض القائلين بهذه النظرية، كالتفتازاني، إلى الاستدلال لنظرية القهر والغلبة ورفع الإشكال عنها بقاعدتي «الضرورات تبيح المحظورات» و«لا ضرر»، متناسياً أنّ هذه التبريرات والتوجيهات أخصّ من المدّعى، بل أجنبية عن مدّعاه. ومن هنا، فلا شيء من أدلة فقهاء أهل السنّة والجماعة يمكن القبول به لإثبات نظرية الاستيلاء والقهر والغلبة.



المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. الأصفى، محمد مهدي، ولاية الأمر: دراسة فقهية مقارنة، طهران: المركز العالمي للبحوث والتعليم الإسلامي، ١٩٩٥ م.
٣. الأمدي، سيف الدين علي بن محمد، أباكار الأفكار في أصول الدين، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٣ هـ.
٤. _____، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت: دار المکتب الإسلامي، ١٤٠٢ هـ.
٥. _____، غاية المرام في علم الكلام، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١ هـ.
٦. ابن أنس، مالك، الموطأ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥ م.
٧. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مراتب الإجماع لابن حزم وبذيله: نقد مراتب الإجماع، بيروت: دار الآفاق، ١٩٧٨ م.
٨. _____، منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.].
٩. ابن جماعة الكناني، بدر الدين، تحرير الأحكام في تدبير الإسلام، مصر: [د. ت.].
١٠. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، [د. ت.].
١١. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، بيروت: دار صادر، [د. ت.].
١٢. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، مصر: مطبعة الحلبي، ١٣٨٦ هـ.
١٣. ابن قدامة الحنبلي، موفق الدين، المغني، بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.].
١٤. أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانية، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، [د. ت.].
١٥. الإيجي، عبد الرحمان بن أحمد عضد الدين، المواقف في علم الكلام، بيروت: عالم

- الكتب، [د. ت].
١٦. الباقلائي البصري، أبو بكر محمد بن الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٣ م.
 ١٧. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ.
 ١٨. البغدادي الأسفرائيني، عبد القاهر، أصول الدين، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١ م.
 ١٩. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، القاهرة: دار التراث، [د. ت].
 ٢٠. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح المقاصد، قم: الشريف الرضي، ١٤٠٩ هـ.
 ٢١. _____، شرح العقائد النسفية، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٧ هـ.
 ٢٢. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢ م.
 ٢٣. الجرجاني، علي بن محمد، شرح المواقف، قم: الشريف الرضي، ١٣٢٥ هـ.
 ٢٤. الجويني، إمام الحرمين عبد الملك، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦ هـ.
 ٢٥. _____، غياث الأمم في التياث الظلم، الإسكندرية: دار الدعوة، [د. ت].
 ٢٦. الحنفي، حسن، من العقيدة إلى الثورة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨ م.
 ٢٧. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٥ هـ.
 ٢٨. الدسوقي، محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، بيروت: دار الفكر، [د. ت].
 ٢٩. الدميجي، عبد الله بن عمر بن سليمان، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، مكة: ١٤٠٧ هـ.
 ٣٠. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، المحصول في علم أصول الفقه، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ.
 ٣١. _____، معالم أصول الدين، بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢ م.

٣٢. _____، براهين در علم كلام / براهين في علم الكلام، ترجمة: سيد محمد باقر سبزواري، طهران: منشورات جامعة طهران، ١٩٦٣م.
٣٣. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ الإسلامي، ١٤١٣هـ.
٣٤. الزحيلي، وهبة، النظرية الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م.
٣٥. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد، أصول السرخسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
٣٦. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م.
٣٧. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، بيروت: دار المعرفة، [د.ت.].
٣٨. _____، نهاية الإقدام في علم الكلام، القاهرة: مكتبة المتنبّي، [د.ت.].
٣٩. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧٩م.
٤٠. طلال، رائد، الولاية الشرعية في السنة النبوية، مكة: ٢٠٠٥م.
٤١. عدد من الكتاب، دائرة المعارف بزرگ اسلامي، طهران: مركز دائرة المعارف بزرگ اسلامي، ٢٠٠١م.
٤٢. العيني الحنفي، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.].
٤٣. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، بيروت: دار الكتاب العربي، [د.ت.].
٤٤. _____، الاقتصاد في الاعتقاد، بيروت: دار الكتب، ١٤٠٩هـ.
٤٥. فركوس، أبو عبد المعزّ محمد بن علي، منصب الإمامة الكبرى، الجزائر: دار الموقع، ١٤٣٢هـ.
٤٦. القادري، حاتم، اندیشه های سیاسی در اسلام و ایران، طهران: دار نشر سمت، ٢٠٠١م.

٤٧. القلقشندي، أحمد بن علي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، بيروت: عالم الكتب، ١٣٨٠هـ.
٤٨. كمال الدين بن أبي شريف، المسامرة بشرح المسامرة، مصر: مطبعة السعادة، ١٣٤٧هـ.
٤٩. الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.
٥٠. نصيري، علي، روش شناسي نقد احاديث، دار نشر وحي وخرّد، ٢٠١١م.
٥١. النووي، يحيى بن شرف الدين، شرح النووي على صحيح مسلم، القاهرة: المطبعة المصرية ومكتبتها، [د.ت].
٥٢. ———، شرح صحيح مسلم، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م.
٥٣. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م.



الأئمة الإثنا عشر عليهم السلام؛ النصوص وتاريخها^١

محمد باقر ملكيان^٢

الملخص

إنّ مسألة النصّ في بحث الإمامة وإثبات الإمامة بالنصّ من المسائل المهمّة في علم الكلام. ولأجل أهمّيّتها كانت هذه النصوص الدالة على الإمامة محور اهتمام بين علماء الفريقين سنّة وشيعة، وعولجت هذه النصوص سنداً ودلالة من جهات عدّة. علماً أنّ بعض النصوص قد اعتُني بها أكثر من غيرها، ومنها الرواية المتضمّنة لعبارة: «اثنى عشر خليفة»، وقد اعتُبرت من أهمّ الروايات التي حاول الشيعة وأهل السنّة البحث فيها، وفي تطبيقها على الخلفاء. الكلمات المفتاحية: نصوص الإمامة، رواية «اثنى عشر خليفة»، رواية لوح جابر، تطبيقات الحديث على الواقع.

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٦/١٥؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١١/١٥ م.

٢. باحث و محقق في الحوزه العلمية في قم المقدسة: zekr.zekr@gmail.com

١. أنواع النصوص في موضوع الإمامة

١- الخطوة الأولى في البحث حول الروايات والنصوص الواردة في الإمامة، هي تقسيمها وتصنيفها، ويمكن تقسيمها باعتبار عدّة، أهمّها: ١- تقسيمها إلى قرآنية، وحديثية.

٢- تقسيمها إلى عامة وخاصة

٣- تقسيمها إلى سنيّة أو شيعة.

وستتناول في هذه المقالة الروايات الشهيرة في موضوع إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

٢. الآيات في إمامة الأئمة الاثني عشر

أمّا الآيات الواردة في إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فلا بدّ أن نقول: توجد آيات عديدة، لكن ليست كلّها في مرتبة واحدة من حيث الوضوح والدلالة؛

وذلك أنّ دلالة بعض هذه الآيات على الإمامة أو أفضلية أهل البيت عليهم السلام واضحة غير مشوية بالغموض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^١، بعضها مشوبة بالغموض دلالةً وتحتاج إلى تبرير وتوضيح، كقوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدْعُونَ﴾^٢، وكقوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^٣، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^٤.

وقد خصّص المرحوم أبو الحسن الفتوني العاملي (ت ١١٣٨ هـ) الفصل التاسع من كتابه «ضياء العالمين في بيان إمامة أئمة المصطفين» للبحث حول آيات الولاية^٥. وقد ذكر فيه أكثر من مئة وثلاثين آية في هذا المجال، وعمل على إثبات دلالة هذه الآيات على إمامة أهل البيت عليهم السلام.

١. سورة المائدة: الآية ٥٥. للمزيد عن دلالة الآية، ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٧/٧ وما بعدها.

٢. سورة الملك: الآية ٢٧. للمزيد عن دلالة هذه الآية، ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٣٥٣/٧.

٣. سورة البقرة: الآية ٤٣. للمزيد عن هذه الآية، ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٣٦١/٧.

٤. سورة الأحزاب: الآية ٥٦. للمزيد عن الآية، ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٣٦٥/٧.

٥. ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ج ٧.

مضافاً إلى هذا، تخصّص بعض هذه الآيات أمير المؤمنين عليه السلام وحده، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^١، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾^٢ وغيرها من الآيات. هذا وثمة آيات أخرى يمكن الاستدلال بها على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^٣. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^٥.

ويجدر التأكيد على وجود بعض الآيات التي تشير إلى إمامة الإمامين الحسن والحسين عليهم السلام مضافاً إلى إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، كآية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^٦ وكذا آية المباهلة: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾^٧.

الاستدلال بآيات الإمامة، الجدير بالذكر في أنه لا يمكن إثبات حجّية تطبيق مثل هذه الآيات على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام إلا بالاستعانة بالروايات، فلا يمكن القول، مثلاً، بأن المقصود من كلمة «نساءنا» في آية المباهلة هي فاطمة الزهراء عليها السلام، أو أنّ المقصود من عبارة: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^٨ هو أمير المؤمنين عليه السلام إلا بالاستعانة بالروايات.

١. سورة المائدة: الآية ٥٥. للمزيد ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٧/٧؛ المجلسي، محمد باقر، حقّ اليقين، ص ٨٦.

٢. سورة النبأ: الآية ٢١. للمزيد ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ١٩٥/٧.

٣. سورة الشورى: الآية ٢٣. للمزيد ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٢٤١/٧.

٤. سورة الرعد: الآية ٧. للمزيد، ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ١٦٢/٧.

٥. سورة التوبة: الآية ١١٩. للمزيد ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ١٢٦/٧؛ المجلسي، محمد باقر، حقّ اليقين، ص ٩٠.

٦. سورة الأحزاب: الآية ٣٣. للمزيد ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٢٤٧/٧.

٧. سورة آل عمران: الآية ٦١. للمزيد ينظر: الفتوني، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٤٩/٧.

٨. سورة المائدة: الآية ٥٥.

وإذا أردنا الاستعانة بالروايات، فلا بدّ من دراستها من حيث الدلالة والسند، لناحية إثبات صحّتهما أو عدمه. نعم، إذا كان ما ورد في الروايات يتضمّن الدلالة على حجّة عقلية - كما في العديد من الروايات الواردة في التوحيد-، فإنّ هذا يعفينا على البحث في صحّة السند والمصدر حين الاستعانة بالروايات.

النصوص الروائية في موضوع الإمامة

نجد كمّاً هائلاً من الروايات التي درست موضوع الإمامة وبحثت فيه، حتّى إنّنا نستطيع أن نقول بجرأة: إنّنا لم نعرف قضية ورد فيها هذا المقدار من الروايات، مثلما بلغ في قضية الإمامة.

ويكفي إلقاء نظرة على الروايات الواردة في مصادر الفريقين حتّى تتبيّن لنا هذه المسألة بوضوح، حيث يدّعي الشهرستاني:

أنّ أعظم خلاف بين الأمة هو خلاف الإمامة؛ إذ ما سُئل سيّف في الإسلام على قاعدة دينيّة مثل ما سُئل على الإمامة في كلّ زمان^١.

وهذا، يزيل أيّ استغراب من كثرة الكتابة في قضية الإمامة عند الفريقين، سواء أكانت هذه الكتابات تتناول هذه المسألة بشكلٍ مستقلّ، أم تضمّنته ضمن مباحثها.

٣. مصنّفات علماء الشيعة في قضية الإمامة

زخرت مصنّفات علماء الشيعة، بعناوين عدّة حول موضوع الإمامة، وعلى الرغم من فقدان كثير من هذه المصنّفات، إلاّ أنه يظهر بجلاء شدة اهتمامهم بهذه القضية.

ونذكر على سبيل المثال من بين هذه الكتب، ما يأتي:

١- مقتضب الأثر في عدد الأئمّة الاثني عشر، تأليف: أحمد بن محمّد بن عبيد الله بن عيّاش الجوهري^٢.

٢- الموازنة لمن استبصر في إمامة الاثني عشر عليه السلام، تأليف: أبو بكر محمّد بن جعفر بن محمّد بن عبد الله النحوي^٣.

١. الشهرستاني، عبد الكريم بن ابي بكر، الملل والنحل: ٣١/١.

٢. النجاشي، احمد بن علي، رجال النجاشي، رقم ٢٠٧؛ الطوسي، محمد بن حسن، الفهرست، رقم ٩٩.

٣. النجاشي، احمد بن علي، رجال النجاشي، رقم ١٠٥٤.

٣- ما روي في عدد الأئمة، تأليف: محمد بن علي بن الفضل بن تمام.^١

٤- إثبات النص على الأئمة، تأليف: الشيخ الصدوق.^٢

٥- كفاية الأثر، تأليف: أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي.

٦- الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار، تأليف: محمد بن علي الكراچكي.^٣

٧- صحاح الأثر في إمامة الاثني عشر، تأليف: أبو الحسين يحيى بن الحسن

بن بطريق.^٤

٨- استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر، تأليف: ابن ميثم البحراني.^٥

هذا بالنسبة إلى المصنّفات التي تناولت مسألة الإمامة في كتب مستقلة، أما الكتب التي تضمّنت مسألة الإمامة في بعض مباحثها أو أبوابها، فنذكر على سبيل المثال:

كتاب الكافي الذي تناول مسألة الإمامة في عدّة أبواب، منها: «باب ما نصّ الله ﷺ . ورسوله على الأئمة - ﷺ . واحداً فواحداً»^٦، و«باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم - ﷺ .»^٧ وكذا كتاب الغيبة للنعمانى، في «باب ما روي في أنّ الأئمة اثنا عشر إماماً وأنهم من الله وباختياره»^٨.

وقد تضافرت روايات الإمامة بشكلٍ متناثر في كثيرٍ من كتب الحديث، منها: كمال الدين^٩

١. المصدر نفسه، رقم ١٠٤٦.

٢. المصدر نفسه، رقم ١٠٤٩.

٣. ينظر: ابن طاوس، رضى الدين على بن موسى، اليقين، ص ٣٧٤؛ الحر العاملي، محمد بن الحسن، إثبات الهداة، ٥٠/١؛ المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ١٠٨/١؛ النوري الطبرسي، حسين، مستدرک الوسائل، الخاتمة، ١٣٠/٣.

٤. ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٢٢/١٠٦.

٥. قال فيه الطريحي: «لم يعمل مثله». ينظر: الطريحي، فخر الدين بن محمد على، مجمع البحرين، ١٧٢/٦.

٦. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٢٩١/١.

٧. المصدر نفسه: ٥٢٥/١.

٨. ينظر: النعماني، محمد بن ابراهيم، الغيبة، ٥٧.

٩. ينظر: الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين: ٢٥٢/١؛ ح ٢؛ ٢٥٣/١؛ ٢٥٨/١-٢٥٩، ح ٣؛ ٢٦٩/١؛ ٢٨١/١، ح ٣٣؛

٢٨٢/١-٢٨٤، ح ٣٦؛ ٣٠٥/١، ح ١؛ ٣١١/١-٣١٢؛ ٣١٣/١.

والخصال^١ وعيون أخبار الرضا عليه السلام^٢ للشيخ الصدوق، والغيبة للشيخ الطوسي^٣، ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب^٤.

ومن بين روايات الإمامة يمكن اعتبار رواية «اثنى عشر خليفة» أكثرها انتشاراً وأهميّة، حيث يندر وجود كتاب روائي، سواء أكان شيعياً أو سنّياً، لم ترد فيها هذه الرواية. ومن هذا المنطلق، سنعمد إلى التفصيل في البحث حول هذه الرواية.

رواية «اثنى عشر خليفة» في مصادر الفريقين

١-٤. رواية «اثنى عشر خليفة» في مصادر أهل السنّة

روى هذا الحديث رواة أهل السنة الكبار، منهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود السجستاني، والترمذي، وأحمد بن حنبل، والطيالسي، والطبراني، وابن عساکر، والخطيب البغدادي، وغيرهم الكثير.

ولهذا السبب ادّعي تواتر هذا الحديث في مصادر أهل السنّة، كما صرّح به بعض^٥. وهي دعوى صحيحة يمكن الدفاع عنها، على الرغم من الاختلاف الطفيف في عبارات هذا الحديث. وعلى الرغم من اختلاف المفردات التي وردت في رواية «اثنى عشر خليفة» في المصادر السنّية^٦ إلا أنّ كلّ هذه المصادر اتّفقت على العدد وهو اثني عشر.

١. ينظر: الصدوق، محمد بن علي، الخصال، ٤٧٧/٢-٤٧٨، ح ٤٢.

٢. ينظر: الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٤١-٤٠/١، ح ١؛ ٤٢، ٤١/١، ح ٢؛ ٤٦/١، ح ٥؛ ٤٧، ٤٦/١، ح ٦؛ ٤٧/١، ح ٧؛ ٥٨/١، ح ٢٧؛ ٦٤/١، ح ٣٢.

٣. الطوسي، محمد بن حسن، الغيبة، ١٤٣-١٤٤.

٤. ينظر: ابن شهر آشوب السروي، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، ٢٨٢/١؛ ٢٩٦/١.

٥. الصافي الكلپايكاني، لطف الله، منتخب الأثر: ١٢/١؛ المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي: ٣٧٤/٧.

٦. مثلاً جاء في نقل: «إثنى عشر أميراً». ينظر: ابن حنبل، احمد، مسند أحمد بن حنبل، ٨٧/٥؛ ٩٠/٥؛ البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ١٢٧/٨؛ الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، ٣٤٠/٣؛ و الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، ١٩٧/٢.

وفي نقل آخر: «اثنى عشر خليفة». ينظر: ابن حنبل، احمد، مسند أحمد بن حنبل، ٨٦/٥؛ ٨٧/٥؛ النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٣/٦؛ ابو داود السجستاني، سليمان بن اشعث، سنن أبي داود، ٣٠٩/٢؛ الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، المستدرک، ٦١٧/٣.

وفي نقل ثالث: «إثنى عشر قتيماً». ينظر: الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الأوسط، ٢٠١/٣؛ الطبراني،

٤-١-١. أشهر نصوص هذه الرواية عند أهل السنة

لقد نُقلت هذه الرواية في المصادر السنن بطرق أربعة،^١ هي الآتية:

١- مسروق، قال:

كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله ﷺ كم تملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال: نعم، ولقد سألتنا رسول الله ﷺ، فقال: اثنا عشر كعدّة نعباء بني إسرائيل^٢

٢- أبو جحيفة: قال:

كنتُ مع عمّي عند النبي ﷺ، فقال: لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة، ثم قال كلمة وخفض بها صوته، فقلت لعمّي -وكان أمامي-: ما قال يا عمّ؟ قال: قال يا بني كلّهم من قريش.^٣

٣- عبد الله بن عمرو، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: يكون فيكم اثنا عشر خليفة»^٤

٤- جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الدين قائماً حتى يكون اثنا

عشر خليفة من قريش»^٥

سليمان بن احمد، المعجم الكبير، ١٩٦/٢: ٢٥٦/٢.

١. هذه الطرق الأربع هي أشهر الطرق لهذا الحديث، وإلا روي هذا الحديث بطرق أخرى. مثل ما روي عن أنس. ينظر: المتقى الهندي، على بن حسام، كنز العمال، ٣٤/١٢، ح ٣٣٨٦١.

٢. ابن حنبل، احمد، مسند أحمد بن حنبل، ٣٩٨/١: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک، ٥٠١/٤؛ ابويعلی الموصلي، احمد بن علي، مسند أبي يعلى، ٤٤٤/٨، ح ٥٠٣١؛ ٢٢٢/٩، ح ٥٣٢٢؛ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، ١٥٨.١٥٧/١٠، ح ١٠٣١٠.

٣. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک، ٦١٨/٣؛ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، ١٢٠/٢٢؛ البخاري، محمد بن اسماعيل، التاريخ الكبير، ٤١٠/٨-٤١١، الرقم ٣٥١٩؛ ابوالشيخ الاصبهاني، عبد الله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان، ٨٩/٢-٩٠، الرقم ١٤٠.

٤. ابن ابي عاصم، احمد بن عمرو، الأحاد والمثاني، ٧٣/١، ح ٩٦/١؛ ٩٦/١، ح ٦٧؛ ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، السنة: ٥٣٤، ح ١١٥٢-٥٣٤-٥٣٥، ح ١١٥٤؛ ٥٤٤.٥٤٣؛ ١١٦٩، ح ٥٤٤؛ ١١٧١؛ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الأوسط: ٣١٩/٨؛ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، ٩٠/١ ح ١٤٢؛ ابن عساكر، على بن حسن، تاريخ مدينة دمشق، ٢٢٩/٣٠؛ ١٨٢/٣٩؛ ٤٧٦/٣٩؛ ٤٠٨/٦٥.

٥. ابن حنبل، احمد، مسند أحمد بن حنبل، ص ٨٦-٩٨؛ البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ١٢٧/٨؛ النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٤/٦؛ ٣/٦؛ ابو داود السجستاني، اشعث بن سليمان،

ومن بين هذه الطرق الأربع، فإنّ ما رواه جابر بن سمرة هو الأشهر^١.

٤-١-٢. المراد من الخلفاء الاثني عشر في كلام أهل السنة

إنّ محور النقاش الأهمّ في هذه الروايات ليس هو مسألة ثبوتها؛ إذ إنها متضافرة، بل متواترة، هو تحديد أسماء هؤلاء الخلفاء أو الأمراء الاثني عشر، وقد بحث في هذه المسألة، العديد من علماء أهل السنة، وطبقوا الحديث على مصاديق متنوّعة، لا بدّ من الإشارة إلى بعضها:^٢

من هذه التطبيقات، ما ورد في رواية عبد الله بن عمرو، وقد اختلفت عبارات هذه الرواية التي مضى نصّها، وقد كان الاختلاف في آخر الرواية، كالآتي:

فقد ورد في إحدى صيغها: «أبو بكر الصديق لا يلبث بعدي إلا قليلاً»^٣.

وفي صيغة أخرى:

أبو بكر الصديق لا يلبث بعدي إلا قليلاً وصاحب رحي داره العرب يعيش حميداً ويموت شهيداً. قيل: من هو يا رسول الله؟ فقال: عمر بن الخطاب؛

سنن أبي داود، ٣٠٩/٢؛ ٤٢٧٩؛ ٣٠٩/٢؛ ٤٢٨٠؛ ح ٣٠٩/٢؛ الترمذی، محمد بن عيسى، سنن الترمذی، ٣٤٠/٣؛ ح ٢٣٢٣؛ ٣٤٠/٣؛ ح ٢٣٢٤؛ الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک، ٦١٧/٣؛ ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، الأحاد والمثاني، ١٢٦/٣؛ ح ١٤٤٨؛ ١٢٦/٣؛ ح ١٤٤٩؛ ١٢٧/٣؛ ح ١٤٥٠؛ ١٢٧/٣؛ ح ١٤٥١؛ ١٢٧/٣؛ ح ١٤٥٢؛ ١٢٧/٣؛ ح ١٤٥٣؛ ١٢٨/٣؛ ح ١٤٥٤؛ ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، السنة، ٥١٨؛ ح ١١٢٣؛ ابويعلی الموصلي، احمد بن علي، مسند أبي يعلى، ٤٥٦/١٣-٤٥٧؛ ح ٧٤٦٣؛ ابن حبان البستي، محمد، صحيح ابن حبان، ٤٣/١٥؛ ٤٤/١٥؛ ٤٥/١٥-٤٦؛ الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمان، الحدّ الفاصل، ٤٩٤؛ ح ٦٠٨؛ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الأوسط، ٢٦٣/١؛ ٢٠١/٣؛ ١٨٩/٤؛ الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير: ١٩٥/٢-٢٥٦؛ البخاري، محمد بن اسماعيل، التاريخ الكبير: ٤٤٦/١، الرقم ١٤٢٦؛ ١٨٥/٣، الرقم ٦٢٧؛ الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ١٢٤/٢، الرقم ٥١٦؛ ابن عساکر، علي بن حسن، تاريخ مدينة دمشق، ٢١/٢٨٨.

١. مثلاً إن أحمد بن حنبل روى في مسنده بأربعة وثلاثين طريقاً هذه الرواية عن جابر بن سمرة. ينظر: الفتوي، ابوالحسن، ضياء العالمين، ٦٦/٨.

٢. قد أكثر النقل عن مصادر أهل السنة أبو الحسن الفتونى العاملي (متوفى ١١٣٨ هـ) في المجلد السابع من كتاب ضياء العالمين، وكذا آية الله الصافي الكلبايكاني في المجلد الأول من كتاب منتخب الأثر.

٣. ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، الأحاد والمثاني، ٧٣/١، ح ١٣؛ ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، السنة، ص ٥٣٤، ح ١١٥٢.

٤. ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، الأحاد والمثاني، ٩٦/١، ح ٦٧؛ ابن أبي عاصم، احمد بن عمرو، السنة:

وجاء في صيغة الثالثة:

أبو بكر الصديق لا يلبث بعدي إلا قليلاً، وصاحب رحي داره يعيش حميداً، ويموت شهيداً. قيل: من هو يا رسول الله؟ قال: عمر بن الخطاب، ثم التفت إلى عثمان، فقال: وأنت سيسألك الناس أن تخلع قميصاً كسائك الله، والذي نفسي بيده لئن خلعتَه لا تدخل الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط^١.

غير أنّ هذا التطبيق غير موثوق حتى عند أهل السنة، وذلك لأسباب عدّة، أهمّها: أولاً: الاختلاف والاضطراب الموجودان في هذا الجزء من الرواية، يقللان من الوثوق في صدورهما.

وثانياً: هذه الرواية ضعيفة سنداً، حتى أنّ الذهبي، وهو رجالي مشهور عند أهل السنة، علّق على هذه الرواية بقوله:

أنا أتعجب من يحيى مع جلالته ونقده، كيف يروي مثل هذا الباطل ويسكت عنه، وربّعة [أحد رواة هذا الحديث] صاحب مناكير وعجائب^٢.

ومن التطبيقات التي ذُكرت لهذه الرواية ما روي عن عبد الله بن عمرو أيضاً، وهو تطبيقها على النحو الآتي: أبو بكر، وعمر، وعثمان بن عفان و معاوية، وابنه، والسفاح، والمنصور، وجابر، والمهدي، والأمين، وسلام، وأمير العصب. ثم قال: «كلّهم صالح»^٣.

إلا أنّ هذا التطبيق لا يُعتمد عليه، وذلك لسببين: أولهما: أنّه لم يرد ذكر بعض هؤلاء الخلفاء في أيّ رواية غير هذه الرواية، وهم: جابر، وسلام، وأمير العصب. وثانيهما: أنّه كيف يمكن اعتبار معاوية، ويزيد، ومنصور، وأمين من الصالحين؟! ومن تطبيقات هذه الرواية ما نقله القاضي عياض، وهو تطبيقٌ ورد في العديد

٥٤٣-٥٤٤، ح ١١٦٩.

١. الطبراني، سليمان بن احمد، المعجم الكبير، ٥٥٥٤/١، ح ١٢.

٢. ينظر: الذهبي، محمد بن احمد، ميزان الاعتدال، ٤٤٤/٢ و ٤٤٤٠؛ ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي، تقريب التهذيب، ٥٠١/١، الرقم ٣٣٩٩.

٣. ابن عساكر، علي بن حسن، تاريخ مدينة دمشق، ٤٠٨/٦٥؛ الذهبي، محمد بن احمد، سير أعلام النبلاء، ٣٨/٤.

من المصادر السنّية. قال القاضي عياض في تطبيق هذا الحديث المشهور:

هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، ويزيد، وعبد الملك بن مروان، والوليد بن عبد الملك، وسليمان بن عبد الملك، ويزيد بن عبد الملك، وهشام بن عبد الملك، والوليد بن يزيد بن عبد الملك.^١

وقال ابن حجر في شرح صحيح البخاري: «تطبيق القاضي عياض خير ما قيل في المقام!».^٢

ولا يخفى ضعف مثل هذا التطبيق. وعليه، فإنّ هذه التطبيقات التي ذكرناها وغيرها^٣ تبقى غير مقنعة، ولا تعدو كونها مجرد احتمالات مبنية على الاستنباط، وليس على الدليل والبرهان المقنع، ولهذا يرى ابن حجر أنّ باب التفسير والتطبيق حول هذه الرواية مفتوح؛ مضافاً إلى ما ذكرناه آنفاً، فإنّ هذه التطبيقات السنّية تعاني من مشكلة أخرى؛ إذ أنّها لا تتفق مع نصّ الحديث، لأنّه حسب الصيغ الواردة لحديث «الاثني عشر خليفة»، مثل: «لا يزال الإسلام عزيزاً»^٤، و«لا يزال هذا الأمر عزيزاً»^٥، و«لا يزال هذا الدين عزيزاً»^٦، و«لا يزال الناس بخير»^٧، و«لا يزال هذا الأمر عزيزاً منيعاً ينصرون على من ناوهم عليه»^٨، و«لا يزال أمر أمّتي صالحاً»^٩، و«لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه لا يضترّه مخالف

١. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، ص ١٤.

٢. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري، ١٣/١٨٤.

٣. ينظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ٤٤٩/١-٤٥٥؛ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري، ١٣/١٨٢-١٨٥؛ العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري، ١٦/٧٤؛ ٢٤/٢٨١-٢٨٢؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، ١٣-١٥؛ العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود، ١١/٢٤٤-٢٤٨.

٤. قال ابن حجر: «وقد يحتمل وجوهاً أخرى؛ والله أعلم بمراد نبيّه». ينظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري: ١٣/١٨٣.

٥. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ٥/٩٠؛ ٥/١٠٠؛ النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٦/٣٠٦.

٦. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ٦/٣٠٦.

٧. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ٥/٩٣؛ ابوداود السجستاني، سليمان بن اشعث، سنن أبي داود، ٢/٣٠٩، ح ٤٢٨٠.

٨. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بن حنبل، ٥/٩٨.

٩. المصدر نفسه، ٥/٩٨-٩٩.

١٠. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، ٦/٢٠٩؛ الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک، ٣/٦١٨.

ولا مفارق^١، و«لا يزال هذا الأمر ماضياً»^٢، و«لا يزال هذا الأمر مؤاتى أو مقارباً»^٣، و«لا يزال هذا الأمر صالحاً»^٤، و«لا يزال هذا الدين قائماً»^٥، فالظاهر أنه صلى الله عليه وآله في مقام بيان مدح اثني عشر خليفة -أميراً-؛ بل قد ذكر صلى الله عليه وآله صريحاً: «كلهم يعمل بالهدى ودين الحق»^٦. والسؤال هو هل تنطبق هذه العبارات مع ما فعله معاوية ويزيد؟، أي هل يمكن لأحد أن يدّعي أن الإسلام صار عزيزاً في عهديهما؟! وهل عمل هذان على أساس الهدى والدين؟! وجوابنا عن هذا السؤال، هو: لا يمكن لأي شخص يتمتع بالإنصاف، وأقلّ دراية بتاريخ الإسلام، أن يدّعي مثل هذا الادّعاء.

٤-٢. رواية «اثني عشر خليفة» في المصادر الشيعية

وردت رواية «اثني عشر خليفة» في المصادر الشيعية بعبارات صيغ متنوّعة، نذكر منها الآتي:

١- «اثني عشر من أهل بيتي»

وقد ورد هذا التعبير في رواية أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله.^٧

٢- «الأئمة بعدي - من بعدي - اثني عشر»

وردت هذه العبارة في رواية عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله،^٨ ورواها أيضاً ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله،^٩ وكذلك وردت في حديث أبي سعيد الخدري عن

١. ابن حنبل، احمد، مسند أحمد بن حنبل، ٨٧/٥؛ ٩٠/٥.

٢. المصدر نفسه: ٩٧/٥-٩٨.

٣. المصدر نفسه: ١٠٧/٥.

٤. المصدر نفسه.

٥. ابوداود السجستاني، سليمان بن اشعث، سنن أبي داود، ٣٠٩/٢، ح ٤٢٧٩.

٦. ابن عساکر، علي بن حسن، تاريخ مدينة دمشق، ١٨٩/٤٥؛ ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ٤٥٥/١؛ ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي، فتح الباري، ١٨٤/١٣؛ العيني، محمود بن احمد، عمدة القاري، ٢٨٢/٢٤.

٧. ينظر: الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٦٤/١، ح ٣٢؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٢٨١/١، ح ٣٣؛ المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص، ص ٢٠٨.

٨. ينظر: ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٧.

٩. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٣ و ٢٧.

النبي ﷺ،^١ وكذا في رواية عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.^٢

٣- «الأئمة اثنا عشر من أهل بيتي»

وردت هذه العبارة في رواية أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ.^٣

٤- «اثنا عشر إماماً»

ورد هذا التعبير في رواية عن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام عن رسول الله ﷺ.^٤

٥- «اثنا عشر محدثاً»

وقد ورد هذا التعبير عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام عن رسول الله ﷺ.^٥

٦- «الأئمة بعدي بعدد نساء بني إسرائيل»

وقد ورد هذا التعبير في رواية سلمان عن رسول الله ﷺ.^٦

بناءً على ما مرّ، نجد أنّ الرواية المنقولة في المصادر الشيعيّة مختلفة عن الرواية المنقولة في المصادر السنيّة، إضافة إلى أنّ بعض المصادر الشيعية قد ذكرت تفاصيل هؤلاء الخلفاء الاثني عشر - أي الأئمة -.

٤-٢-١. رواية لوح جابر بن عبد الله الأنصاري في المصادر

تعتبر رواية جابر بن عبد الله الأنصاري أشهر الروايات المنقولة في المصادر في هذا المجال، وقد جاءت هذه الرواية أيضاً بصيغ شتى، وتعرف هذه الرواية برواية لوح جابر. ونورد في ما يأتي صيغ هذه الرواية، ونسخها المتنوّعة:

١. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٩ و٣٠.

٢. ينظر: المصدر نفسه، ص ٨٠.

٣. ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٤.

٤. ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٦.

٥. ينظر: الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ٣٢٠/١، ح ٤؛ النعماني، محمد بن ابراهيم، الغيبة، ص ٦٦، ح ٦، وسنده هكذا: أبو جعفر عن آبائه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وهو الصحيح.

٦. ينظر: ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ٤٧.

٤-٢-١. رواية جابر بن عبد الله الأولى

أ- الكليني، عن محمد بن يحيى، ومحمد بن عبد الله، عن عبد الله بن جعفر، عن الحسن بن ظريف وعلي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

قال أبي لجابر بن عبد الله الأنصاري: إن لي إليك حاجة، فمتى يخف عليك أن أخلو بك، فأسألك عنها. فقال له جابر: أي الأوقات أحببته، فخلا به في بعض الأيام. فقال له: يا جابر، أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما أخبرتك به أمي أنه في ذلك اللوح مكتوب.

فقال جابر: أشهد بالله أنني دخلت على أمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهنيتها بولادة الحسين عليه السلام، ورأيت في يديها لوحاً أخضر ظننت أنه من زمرد، ورأيت فيه كتاباً أبيض شبه لون الشمس، فقلت لها: بأبي وأمي يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه اسم أبي، واسم بعلي، واسم ابني، واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليبتئرنى بذلك.

قال جابر: فأعطتني أمك فاطمة عليها السلام فقرأته واستنسخته، فقال له أبي: فهل لك يا جابر أن تعرضه علي؟ قال: نعم، فمشى معي إلى منزل جابر، فأخرج صحيفة من رق، فقال: يا جابر انظر في كتابك لأقرأ أنا عليك، فنظر جابر في نسخة فقرأه أبي فما خالف حرف حرفاً. فقال جابر: فأشهد بالله أنني هكذا رأيته في اللوح مكتوباً:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيّه، ونوره، وسفيره، وحجابه، ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين. عظم يا محمد أسمائي، واشكر نعمائي، ولا تجحد آلائي، إني أنا الله لا إله إلا أنا، قاصم الجبارين، ومدبّر المظلومين، وديان الدين، إني أنا الله لا إله إلا أنا، فمن رجا غير فضلي أو خاف غير عدلي عذبتّه عذاباً لا

أعدّبه أحداً من العالمين، فأياي فاعبد، وعليّ فتوكّل. إنّي لم أبعث نبياً فأكملت أيامه وانقضت مدّته إلا جعلتُ له وصياً، وإنّي فضّلتك على الأنبياء، وفضّلت وصيّك على الأوصياء، وأكرمتك بشبليك وسبطيك حسن وحسين، فجعلتُ حسناً معدن علمي بعد انقضاء مدّة أبيه، وجعلتُ حسيناً خازن وحيي، وأكرمتُه بالشهادة، وختمتُ له بالسعادة، فهو أفضل من استشهد، وأرفع الشهداء درجة، جعلت كلمتي التامة معه وحبّتي البالغة عنده، بعترته أئيب وأعاقب، أولهم عليّ سيّد العابدين وزين أوليائي الماضين، وابنه شبه جدّه المحمودريال محمّد الباقر علمي والمعدن لحكمتي، سيهلك المرتابون في جعفر، الرادّ عليه كالرادّ عليّ، حقّ القول منّي من مثوى جعفر، ولأسرّته في أشياعه، وأنصاره، وأوليائه، أتاحت بعده موسى فتنة عمياء حندس، لأنّ خيط فرضي لا ينقطع وحبّتي لا تخفى، وأنّ أوليائي يسقون بالكأس الأوفى، من جحد واحداً منهم فقد جحد نعمتي، ومن غير آيةٍ من كتابي فقد افتري عليّ، ويل للمفتريين الجاحدين عند انقضاء مدّة موسى، عبدي وحببي وخيرتي، في عليّ وليّي، وناصريّ، ومن أضع عليه أعباء النبوة، وأمتحنه بالاضطلاع بها، يقتله عفريت مستكبر، يُدفنُ في المدينة التي بناها العبد الصالح، إلى جنب شرّ خلقي، حقّ القول منّي لأسرّته بمحمّد ابنه، وخليفته من بعده، ووارث علمه، فهو معدن علمي، وموضع سرّي، وحبّتي على خلقي، لا يؤمن عبد به، إلا جعلت الجنة مثواه، وشقّعته في سبعين من أهل بيته كلّهم قد استوجبوا النار، وأختم بالسعادة لابنه عليّ وليّي، وناصريّ، والشاهد في خلقي، وأميني عليّ وحيي، أخرج منه الداعي إلى سبيلي والخازن لعلمي الحسن، وأكمل ذلك بابنه محمد رحمةً للعالمين، عليه كمال موسى، وبهاء عيسى، وصبر أيّوب، فيدلّ أوليائي في زمانه، وتتهادى رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والدّيلم، فيقتلون، ويحرقون، ويكونون خائفين مرعوبين وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم ويفشو الويل والرّثة في نسائهم، أولئك أوليائي حقّاً، بهم أذفَع كلّ فتنة عمياء حندس، وبهم

أكشف الزلازل وأدفع الأصار والأغلال، أولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمة، وأولئك هم المهتدون.

قال عبد الرحمن بن سالم: قال أبو بصير: «لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث
لكفأك فضنه إلا عن أهله»^١.

ورواه والد الصدوق عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً،
عن أبي الحسن صالح بن أبي حمّاد، والحسن بن طريف جميعاً عن بكر بن صالح،
عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام^٢.

ورواه الخصبيني عن جعفر بن أحمد القصير، عن صالح بن أبي حمّاد، والحسين
بن طريف جميعاً، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام^٣.

ورواه النعماني عن موسى بن محمّد القمي أبي القاسم بشيراز سنة ثلاث عشرة
وثلاثمائة، قال:

حدّثنا سعد بن عبد الله الأشعري، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن
بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام^٤.

ورواه الصدوق، عن أبيه ومحمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قالاً:

حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن أبي
الخير صالح بن أبي حمّاد والحسن بن طريف جميعاً، عن بكر بن صالح،
وحدّثنا أبي، ومحمّد بن موسى بن المتوكّل، ومحمّد بن علي ماجيلويه،
وأحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم، والحسين بن إبراهيم بن تاتانة،
وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني - رضي الله عنهم - قالوا: حدّثنا علي
بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن

١. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٥٢٧/١-٥٢٨، ح ٣.

٢. ابن بابويه، علي بن الحسين، الإمامة والتبصرة، ص ١٠٣، ح ٩٢.

٣. الخصبيني، حسين بن حمدان، الهداية الكبرى، ص ٣٦٤.

٤. النعماني، محمد بن إبراهيم، الغيبة، ٦٢، ح ٥.

سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.^١

ورواه عن أبيه ومحمد بن الحسن عليهما السلام قالاً:

حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن أبي الحسن صالح بن أبي حمّاد والحسن بن طريف جميعاً، عن بكر بن صالح، وحدّثنا أبي، ومحمد بن موسى بن المتوكّل، ومحمد بن عليّ ماجيلويه، وأحمد بن عليّ بن إبراهيم، والحسن بن إبراهيم، وأحمد بن زياد الهمداني عليه السلام، قالوا: حدّثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.^٢

ورواه المسعودي، عن أبي الحسن صالح بن أبي حمّاد والحسن بن طريف جميعاً، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.^٣

ورواه في الاختصاص المنسوب إلى المفيد، عن محمد بن معقل، قال:

حدّثنا أبي، عن عبد الله بن جعفر الحميري عند قبر الحسين عليه السلام في الحائر، سنة ثمان وتسعين ومائتين، قال: حدّثنا الحسن بن طريف بن ناصح، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.^٤

ورواه الشيخ، عن جماعة، عن أبي جعفر محمد بن سفيان البزوفري، عن أبي علي أحمد بن إدريس وعبد الله بن جعفر الحميري، عن أبي الخير صالح بن أبي حمّاد الرازي والحسن بن طريف جميعاً، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.^٥

١. الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٤١١-٤٢، ح ٢.

٢. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٣٠٨/١، ح ١.

٣. المسعودي، علي بن حسين، إثبات الوصية، ص ٢٧١.

٤. المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص، ص ٢١٠.

٥. الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ١٤٣-١٤٤.

٤-٢-٢. رواية جابر بن عبد الله الثانية

ب- روى الكليني، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر، آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي^٢. ورواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^٣.

ورواه عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال:

حدّثني أبي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^٤.

ورواه عن الحسين بن أحمد بن إدريس، قال:

حدّثنا أبي، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^٥.

ورواه عن أبيه، قال:

حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^٦.

١. «من ولدها» ليس في الخصال والعيون وكمال الدين.

٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٥٣٢/١، ح ٩.

٣. الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ١٨٠/٤، ح ٥٤٠٨.

٤. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٣١٢.٣١١/١؛ الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٤٧.٤٦/١، ح ٦.

٥. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٣١٣/١، ح ٤؛ الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٤٧/١، ح ٧.

٦. المفيد، محمد بن محمد، الخصال، ٤٧٨.٤٧٧/٢، ح ٤٢.

ورواه عن محمد بن موسى بن المتوكل، قال:

حدّثني محمد بن يحيى العطار وعبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^١.

ورواه المفيد، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^٢.

٤-٢-١-٣. رواية جابر بن عبد الله الثالثة

روى الصدوق، عن علي بن الحسين بن شاذويه المؤدّب وأحمد بن هارون العامي، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي، عن مالك بن السلولي، عن دُرُثست، عن عبد الحميد، عن عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن جبلة، عن أبي السفّاج، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «دخلت على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أمها لوح، يكاد ضوءه يغشى الأبصار، وفيه اثنا عشر اسماً، ثلاثة في ظاهره، وثلاثة في باطنه، وثلاثة أسماء في آخره، وثلاثة أسماء في طرفه، فعدّدها فإذا هي اثنا عشر.

قلت: أسماء من هؤلاء؟ قالت: هذه أسماء الأوصياء، أولهم ابن عمي، وأحد عشر من ولدي، آخرهم القائم. قال جابر: فرأيت فيه محمداً، محمداً، محمداً في ثلاثة مواضع، وعلياً، علياً، علياً، علياً في أربعة مواضع^٣.

ورواه المسعودي، عن أبي السفّاج، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري^٤.

١. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٢٦٩/١، ح ١٣.

٢. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد، ٣٤٦/٢، ح ١٥.

٣. الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٤٦/١، ح ٥؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٣١١/١، ح ٢.

٤. المسعودي، علي بن حسين، إثبات الوصية، ص ٢٦٨.

روى الصدوق عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال:

حدّثنا الحسين بن إسماعيل، قال: حدّثنا أبو عمرو سعيد بن محمد بن نصر القطان، قال: حدّثنا عبيد الله بن محمد السلمي قال: حدّثنا محمد بن عبد الرّحيم، قال: حدّثنا محمد بن سعيد بن محمد، قال: حدّثنا العباس بن أبي عمرو، عن صدقة بن أبي موسى، عن أبي نضرة، قال: «لَمَّا احْتَضِرَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ الْبَاقِرِ عليه السلام عِنْدَ الْوَفَاةِ دَعَا بَابَنَهُ الصَّادِقَ عليه السلام لِيُعْهَدَ إِلَيْهِ عَهْدًا.

فقال له أخوه زيد بن علي عليه السلام: لو امتثلت في تمثال الحسن والحسين عليهما السلام لرجوت أن لا تكون أتيت منكراً، فقال له: يا أبا الحسن، إنّ الأمانات ليست بالتمثال، ولا العهود بالرّسوم، وإتما هي أمور سابقة عن حجج الله عزّ وجل، ثمّ دعا بجابر بن عبد الله، فقال له: يا جابر، حدّثنا بما عاينت من الصحيفة. فقال له جابر: نعم، يا أبا جعفر.

دخلت على مولاتي فاطمة بنت رسول الله . صلى الله عليه وآله . لأهنتها بمولود الحسين عليه السلام فإذا بيديها صحيفة بيضاء من دة، فقلت لها: يا سيّدة النساء، ما هذه الصحيفة التي أراها معك؟ قالت: فيها أسماء الأئمة من ولدي. قلت لها: ناوليني لأنظر فيها؟ قالت: يا جابر، لولا النهي لكنتُ أفعل، لكنّه قد نهى أن يمسه إلا نبي، أو وصي نبي، أو أهل بيت نبي، ولكنّه مأذون لك أن تنظر إلى باطنها من ظاهرها.

قال جابر: فإذا أبو القاسم محمد بن عبد الله المصطفى أمّه آمنة، أبو الحسن علي بن أبي طالب المرتضى أمّه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أبو محمد الحسن بن عليّ البرّ، أبو عبد الله الحسين بن التّقيّ أمهما فاطمة بنت محمد، أبو محمد علي بن الحسين العدل أمّه شهربانو بنت يزيد جرد، أبو جعفر محمد بن عليّ الباقر أمّه أمّ عبد الله بنت الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق وأمّه أمّ فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، أبو إبراهيم

موسى بن جعفر أمه جارية اسمها حميدة المصفأة، أبو الحسن علي بن موسى الرضا أمه جارية اسمها نجمة، أبو جعفر محمد بن علي الزكي أمه جارية اسمها خيزران، أبو الحسن علي بن محمد بن الأمين أمه جارية اسمها سوسن، أبو محمد الحسن بن علي الرفيق أمه جارية اسمها سمانة، وتكنى أم الحسن، أبو القاسم محمد بن الحسن هو حجة الله القائم أمه جارية اسمها نرجس صلوات الله عليهم أجمعين^١.

٤-٢-١-٥. رواية جابر بن عبد الله الخامسة

الشيخ الطوسي، عن أبي محمد الفحام، قال:

حدّثني عمّي، قال: حدّثني أبو العباس أحمد بن عبد الله بن علي الرأس، قال: حدّثنا أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله العمري، قال: حدّثنا أبو سلمة يحيى بن المغيرة، قال: حدّثني أخي محمد بن المغيرة، عن محمد بن سنان، عن سيّدنا أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، قال: قال أبي لجابر بن عبد الله: لي إليك حاجة أريد أخلو بك فيها، فلمّا خلا به في بعض الأيام، قال له: أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة عليها السلام. قال جابر: أشهد بالله، لقد دخلت على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأهنتها بولدها الحسين عليه السلام فإذا بيدها لوح أخضر من زبرجدة خضراء، فيه كتاب أنور من الشمس، وأطيب من رائحة المسك الأذفر. فقلت: ما هذا، يا بنت رسول الله؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي، فيه اسم أبي واسم بعلي واسم الأوصياء بعده من ولدي، فسألته أن تدفعه إليّ لأنسخه ففعلت، فقال له: فهل لك أن تعارضني به؟ قال: نعم. فمضى جابر إلى منزله وأتى بصحيفة من كاغد، فقال له: انظر في صحيفتك حتى أقرأها عليك، وكان في صحيفته مكتوب:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله العزيز العليم، أنزله الروح الأمين على محمد خاتم النبيين. يا محمد، عظّم أسمائي، واشكر نعمائي، ولا

١. الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ١/٤١٤، ح: ١؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين،

تجحد ألاني، ولا ترجُ سواي، ولا تخشَ غيري، فإنه من يرجو سواي، ويخشى غيري أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين.

يا محمد، إني اصطفتك على الأنبياء، وفضلت وصيكَ على الأوصياء، وجعلت الحسن عيبة علمي من بعد انقضاء مدّة أبيه، والحسين خير أولاد الأولين والآخرين، فيه تثبت الإمامة، ومنه يعقب عليّ زين العابدين، ومحمد الباقر لعلمي، والداعي إلى سبيلي على منهاج الحقّ، وجعفر الصادق في العقل والعمل تنشب من بعده فتنة صمّاء، فالويل كلّ الويل للمكذب بعبدي وخيرتي من خلقي موسى، وعليّ الرضا يقتله عفريت كافر يدفن بالمدينة التي بناها العبد الصّالح إلى جنب شرّ خلق الله، ومحمد الهادي إلى سبيلي، الذابّ عن حريمي، والقيّم في رعيتي حسن أغرّ، يخرج منه ذو الاسمين عليّ والحسن، والخلف محمد يخرج في آخر الزمان، على رأسه غمامة بيضاء تظّله من الشمس، ينادي بلسان فصيح يسمعه الثقلين والخافقين، وهو المهديّ من آل محمد، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً!

ونقله الطبري بالإسناد عن أبي محمد بن الفخّام، قال:

حدّثني عمّي، قال: حدّثني أبو العباس أحمد بن عبد الله بن عليّ الرّؤاس، قال: حدّثنا أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله العمري، قال: حدّثنا أبو سلمة يحيى بن المغيرة، قال: حدّثني أخي محمد بن المغيرة، عن محمد بن سنان، عن سيّدنا أبي عبد الله عليه السلام.

هذه كلّها نسخ أو صيغ الحديث المروي عن جابر، والذي يُعرف برواية لوح جابر.

٢-٢-٤. روايات أخرى في مصادر الشيعة

وقد ذُكرت أسماء الأئمة عليهم السلام تفصيلاً مضافاً إلى رواية جابر، في العديد من الروايات، في المصادر الحديثيّة الشيعيّة، وقد وردت هذه الروايات بالطرق الآتية:

١. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، ص ٢٩١-٢٩٢، ح ١٣.

٢. الطبري، محمد بن علي، بشارة المصطفى، ص ١٨٣.

- ١- سهل بن سعد الأنصاري، عن فاطمة بنت النبي ﷺ،^١
- ٢- عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ،^٢
- ٣- سلمان الفارسي، عن النبي ﷺ،^٣
- ٤- جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ،^٤
- ٥- أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ،^٥
- ٦- أبو هريرة، عن النبي ﷺ،^٦
- ٧- أبو أمامة، عن النبي ﷺ،^٧
- ٨- حذيفة، عن النبي ﷺ،^٨
- ٩- علي بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله ﷺ،^٩
- ١٠- الإمام الحسن عليه السلام، عن النبي ﷺ،^{١٠}

١. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ١٩٥. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٥٢٣٥١.
٢. الجوهري، احمد بن عياش، مقتضب الأثر، ص ٢٣-٢٤. وينظر: الجوهري، احمد بن عياش، مقتضب الأثر، ص ٢٧-٢٩.
٣. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ٤٠-٤٢. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٢٨٩-٢٩٠.
٤. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٣١/٢٥٣. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٢٤٩-٢٥٠. وينظر: ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ٥٥-٥٤؛ الراوندي، سعيد بن هبة الله، قصص الأنبياء، ص ٣٦١، ٣٦٠؛ السروي، محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/٢٨٢.
٥. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ٦٩-٧٣. وينظر: ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ٧٤-٧٥؛ الديلمي، حسن بن ابوالحسن، إرشاد القلوب، ٢/٤١٥-٤١٦.
٦. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ٨١-٨٤. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣١٢-٣١٣.
٧. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٠٥. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٢١-٣٢٢. وينظر: السروي، محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/٢٩٦.
٨. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٣٦-١٣٨. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٣٢-٣٣٣.
٩. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٤٣-١٤٥. وينظر: ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٤٦-١٥٠؛ ١٥٢-١٥٣؛ ١٥٥-١٥٦؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ١/٢٥٢، ح ٢؛ ١/٢٥٨-٢٥٩، ح ٣؛ الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ١/٥٨، ح ٢٧؛ الراوندي، محمد بن هبة الله، قصص الأنبياء، ص ٣٦٨؛ الطبرسي، احمد بن علي، الاحتجاج، ١/٦٨؛ الإربلي، علي بن عيسى، كشف الغمة، ٢/٥١٠.
١٠. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ١٦٢-١٦٤. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٣٨-٣٤٠.

١١- الإمام الحسين عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم،^١

١٢- أم سلمة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،^٢

١٣- عائشة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم،^٣

١٤- جارود بن المنذر العبدي، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم،^٤

١٥- أبو سلمى، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،^٥

١٦- ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم،^٦

مضافاً إلى طرق أخرى لم نذكرها.^٧

٤-٣. مرجّحات تطبيق الشيعة

بعد الاطلاع على ما ذكر سابقاً، يمكن القول أنّ التطبيقات التي ذكرها أهل السنة حول رواية «اثنى عشر خليفة»، لا تعدو أن تكون مجرد احتمال لا يستند إلى أدلة مقنعة، وعلى الرغم من بعض التشكيكات التي ذكرت حول التطبيق المذكور عند الشيعة، إلا أنه يبقى الخيار الأسلم والأرجح، وذلك لعدة أسباب، منها:

١- الشيعة وحدهم، هم الذين يدعون إمامة اثنى عشر إماماً دون شك أو تردّد عندهم في دعواهم.

وهذا قول كبار علماء الشيعة، ومنهم: الشيخ الطوسي،^٨ وتقي الدين

١. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ١٦٩-١٧٠. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٤١.

وينظر: ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٧٥-١٧٦ و ١٧٧.

٢. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٨٥-١٨٦. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٤٨.

٣. ابن خزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، ص ١٨٧-١٨٩. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٣٤٨.

٤. الجوهري، احمد بن عياش، مقتضب الأثر، ص ٣٢-٣٨. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ١٥/٢٤١-٢٤٧.

٥. الجوهري، احمد بن عياش، مقتضب الأثر، ص ١٠-١١.

٦. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٢٨٢/١-٢٨٤، ح ٣٦. وعنه: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار،

٤٣/٢٤٨-٢٥٠.

٧. وللتفصيل انظر المصلحي، عبد الله، نصوص الإمامة: دراسة تأملية، مجلة نصوص معاصرة، العددان ٥٠ و ٥١.

٨. وهذا نصّه: «أما الدليل على أن المراد بالأخبار والمعني بها أئمّتنا. عليهم السلام. فهو أنه إذا ثبت بهذه

الأخبار أنّ الإمامة محصورة في الإثني عشر إماماً وأنهم لا يزيدون ولا ينقصون ثبت ما ذهبنا إليه». الطوسي،

محمد بن حسن، الغيبة، ص ١٥٧.

الحلبي^١، والسيد ابن طاوس^٢، وابن شهر آشوب^٣.

٢- التطبيق الوارد في بعض النصوص نفسها، حيث تذكر أسماءهم عليهم السلام بالتفصيل.

٣- إجماع أهل البيت عليهم السلام على هذا التطبيق.

وقد ذكر ابن شهر آشوب هذا الوجه في تفضيله للتطبيق الشيعي^٤؛

على الرغم مما ذكرناه، فإن بعض الشكوك قد تثار حول هذه الروايات الشيعية،

وكذا حول التطبيق المذكور، وفيما يلي نستعرض هذه الشكوك وناقشها.

٤-٥. نصوص الأئمة الاثني عشر وشكوك الشيعة المتشككين

لقد أثير منذ فترة متقدمة وفي فترات زمنية مختلفة مجموعة من الشكوك حول هذه الروايات، نقل بعضها الشيخ الصدوق عن الزيدية^٥.

توضيح ذلك: إن الروايات التي وردت فيها أسماء الأئمة الاثني عشر بالتفصيل،

قد روتها عائشة، وأم سلمة، وأبو هريرة وعبد الله بن عمر، وكثير غيرهم، إلا أننا في قبال

١. وهذا نصه: «ثبوت النص منه - صلى الله عليه وآله - على هذا العدد المخصوص، ينوب مناب نصه على أعيان أئمتنا عليهم السلام، لأنه لا أحد قال بهذا في نفسه غيرهم وشيعتهم لهم، فوجب له القطع على إمامتهم». الحلبي، ابوالصلاح تقى الدين، تقريب المعارف، ص ١٨٢.

٢. وهذا نصه: «و هذا العدد ما عرفنا أن أحداً اعتقده غير الإمامية، وهو تصديق لما أنت عليه وسلفك من اعتقاد إمامة الاثني عشر من الصفوة النبوية». السيد ابن طاوس، جمال الدين، كشف المحجة، ص ١٠١. وقال أيضاً: «فهل تعرف في الإسلام فرقة تعتقد هذا العدد غير الإمامية الاثني عشرية، فإن كانت هذه الأحاديث صحيحة... فهذه مصححة لعقيدة الإمامية وشاهدة بصدق ما رواه سلفهم». المصدر نفسه، ص ١٣٥.

٣. وهذا نصه: «إذا ثبت بهذه الأخبار هذا العدد المخصوص، ثبتت إمامتهم، لأن من خالفهم لا يقصر الإمامة على هذا العدد، بل يجوز الزيادة عليها وليس في الأئمة من ادعى هذا العدد سوى الإمامية، وما أدى على خلاف الإجماع يحكم بفساده». السروي، محمد بن علي بن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ١/٢٩٣. ومثله في ابن شهر آشوب، محمد بن علي، متشابه القرآن ومختلفه، ٥٧/٢.

٤. وهذا نصه: «ما اجتمع أهل البيت خلفاً عن سلف عن آبائهم، وعن النبي - صلى الله عليه وآله - على عددهم وأسمائهم وذكر استخلافهم ما نعجز عن حصرها، وإجماعهم حجة كما بيناه». ينظر: ابن شهر آشوب، محمد بن علي، متشابه القرآن ومختلفه، ٥٥/٢.

٥. قال الشيخ الصدوق: «قالت الزيدية، لو كان خبر الأئمة الاثني عشر صحيحاً، لما كان الناس يشكون بعد الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام في الإمامة، حتى يقول طائفة من الشيعة بعبد الله، وطائفة بإسماعيل، وطائفة تتحير». الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٧٤/١.

هؤلاء، نرى كثيراً من صحابة النبي ﷺ لم يقبلوها، بل نلاحظ العمل على خلافها، وهذا يدل على عدم الاعتقاد بمضمونها. كما نرى تأسيس فرق بُنيت على أساس، غير هذا الأساس، المستفاد من هذه الروايات. ومن هنا، ورد في روايات عدّة أنّ جميع أصحاب النبي ﷺ ارتدوا بعد وفاته إلا ثلاثة، وكذلك الحال بعد استشهاد الإمام سيّد الشهداء عليه السلام حيث لم يسلم من الارتداد إلا القليل.^٢

كما إنّ انشعاب الزيدية، والاختلاف على الخلف بعد الإمام الصادق عليه السلام، ودعوى الإمامة لعبد الله الأفطح،^٣ وكذا ما عُرف بظاهرة الوقف وانشقاق الواقعة، وانضمام العديد من شيوخ الشيعة إليها، على نحو ما روى الشيخ الطوسي،^٤ كلّ هذه المشاهد والمواقف^٥ توجب الصبره والشكّ في وجود مثل هذه الروايات التي ذكرت أسماء الأئمة الاثني عشر بالتفصيل.

٦-٣. مناقشة الشكوك ومعالجتها

يقول الشيخ الصدوق في مقام ردّه على هذه التشكيكات:

إنا لم ندع أنّ جميع الشيعة عرف في ذلك العصر الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بأسمائهم، وإنما قلنا: إنّ رسول الله ﷺ أخبر أنّ الأئمة بعده الإثنا عشر الذين هم أمناءه، وأن علماء الشيعة قد رووا هذا الحديث بأسمائهم. ولا ينكر أن يكون فيهم واحد أو اثنان أو أكثر لم يسمعوا بالحديث.^٦

كما ذُكر في مقام الردّ: أنّ ظروف الاستبداد واضطرار الشيعة إلى التقيّة، أدّى إلى اختفاء بعض الأحاديث التي تدلّ على أسماء الأئمة عليهم السلام. ويُضاف إلى ذلك بعض

١. ينظر: المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص، ص ٦ و ١٠؛ الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، ص ٨ و ١١.

٢. ينظر: الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، ص ١٢٣؛ المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص، ص ٦٤.

٣. ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٣/١، ح ٣١٣/١، ح ١٢؛ الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام،

٣/١، ح ٢٦؛ المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد، ٢/٢٥١؛ الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ٣٩-٣٨؛ الكشي،

محمد بن عمر، رجال الكشي: ١٥٣-١٥٤.

٤. راجع: الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ٧٢-٧١.

٥. وللتفصيل ينظر: المصاحي، عبد الله، نصوص الإمامة: دراسة تأملية، مجلة نصوص المعاصرة، العددان ٥٠ و ٥١.

٦. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٧٤/١-٧٥.

التصريفات التي صدرت عن بعض الخواص ومن حولهم، من أمثال: عبد الله الأفتح، أو زعماء الواقفية، أو بني الحسن، أو جعفر الكذاب، كذلك سوء الفهم لعقيدة المهدي، أو إساءة استخدامها، والبعد عن مركز قيادة الطائفة الشيعية، كل ذلك أدى إلى إرباك عند الشيعة في تعيين مصداق الإمام. وفي المقابل، أفضى اعتماد تدابير أخرى وتوضيح معايير التصدي للإمامة، على اتّضح الأمر عند الغالبية العظمى من الشيعة الإمامية عبر التاريخ^١.

وعلى الرغم من جودة هذه الأجوبة التي ذكرها الشيخ الصدوق ومنطقيتها، إلا أنها تبقى غير شاملة لجميع جوانب الشكوك المذكورة، وذلك لأنه يمكن أن يقال: إن رواية هذه الروايات التي تذكر أسماء الأئمة عليهم السلام هم صحابة، أمثال: ابن عمر وعائشة وأبي هريرة فكيف يُقال إن بعض علماء الشيعة لم يسمعوا بهذه الروايات، كما يقول الشيخ الطوسي؟!^٢ مضافاً إلى أنّ رواية هذه الأحاديث عن مثل: ابن عمر وعائشة وأبي هريرة وغيرهم، لا تنسجم مع دعوى التقية والاضطرار إلى إخفاء مثل هذه الروايات من قبل الشيعة! وفي الجواب يُقال: لقد قَبِل الشيعة أحاديث الأئمة الاثني عشر، وطَبَّقوها على أئمتهم الاثني عشر.

وفي مثل هذه الحالة، فإنّ قبول إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، والإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام، هي محلّ وفاق من قبل جميع الفرق الشيعية^٣. ويبقى محلّ الخلاف في إمامة الأئمة من الإمام السجاد عليه السلام حتى الإمام المهدي عليه السلام، حيث إنّها محلّ نقاشٍ عند غير الإمامية الاثني عشرية.

أمّا مسألة الشكّ في صحّة الأحاديث التي ورد فيها أسماء جميع الأئمة عليهم السلام، فيمكن القول: إنّ الشكّ في صحّة هذه الأحاديث وصدورها، لا يعني الشكّ في صحّة إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وإنّما يبقى الشكّ فقط في معرفة أسماء الأئمة عليهم السلام من قبل الصحابة، الذين نقلوا هذه الرواية، أمثال: ابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، إذ

١. ينظر: هاشمي، روح الله، حيرت ها وهدايت ها.

٢. ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص ٧١-٧٢.

٣. إن قلنا بعدم واقعية فرقة الكيسانية فإمامة الإمام السجاد عليه السلام أيضاً مقبولة عند جميع الفرق الشيعية. ينظر:

ملكيان، محمد باقر، تأملات في الكيسانية، مجلة العقيدة، العدد ١٦.

إنَّ عدم صحَّة الرواية لا يعني كذب محتواها، حتى يستدلَّ بعدم صحَّتها على عدم صحَّة مضمونها.

وأما نشأة طوائف منشقة عن الإمامية، كالكيسانية، والفطحية، والإسماعيلية، والواقفة، فلا يضرُّ بدعوى الشيعة في إمامة الأئمة الاثني عشر، ومعارضتهم لا تستحقُّ الاهتمام بهم، إن لم نُقل بأنَّ عدداً من الطوائف وليدة أوهام الكتاب في الملل والنحل¹. أضف إلى ذلك أنَّ عدداً من هذه الفرق اضمحلَّت في ضوء صحَّة الدعوى الإمامية إمامة الأئمة الاثني عشر.

أما بالنسبة إلى موضوع امتداد الإمامة إلى الإمام المهدي عليه السلام. كما يؤمن الشيعة بها، فيمكن تقديم شواهد وبراهين مختلفة، منها:

لقد اتَّبع الشيعة، كما نصَّت الروايات الكثيرة، الإمامة والإمام في وُلد الإمام الصادق عليه السلام بعده عليه السلام، وهو الوقت نفسه الذي تكوَّنت فيه بعض الطوائف، كالفطحية.

فمن هشام بن سالم:

كنا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر أنه صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده وذلك أنهم رَووا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إنَّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة، فدخلنا عليه نسأله عمَّا كنا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ فقال: في مئتين خمسة، فقلنا: ففي مئة، فقال: درهمان ونصف، فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفع يده إلى السماء، فقال: والله ما أدري ما تقول المرجئة. قال: فخرجنا من عنده ضلَّالاً لا ندرى إلى أين نتوجَّه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى، لا ندرى إلى أين نتوجَّه ولا من نقصد، ونقول: إلى المرجئة؟! إلى القدرية؟! إلى الزيدية؟! إلى المعتزلة؟! إلى الخوارج؟!، فنحن كذلك، إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه يوماً إلى بيده، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور؛ وذلك

١. وللتفصيل انظر كتابنا: ملكيان، محمد باقر، الغلو في مصطلح الملل والنحل والرجال.

أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتفقت شيعه جعفر عليه السلام عليه فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم، فقلت للأحول: تنح، فإني خائف على نفسي وعليك وإنما يريدني لا يريدك، فتتح عني لا تهلك وتعين على نفسك، فتتحى غير بعيد وتبعث الشيخ؛ وذلك أني ظننت أني لا أقدر على التخلص منه، فما زلت أتبعه وقد عزمت على الموت حتى ورد بي على باب أبي الحسن عليه السلام، ثم خلاني ومضى، فإذا خادم بالباب، فقال لي: ادخل رحمك الله، فدخلت فإذا أبو الحسن موسى عليه السلام، فقال لي ابتداءً منه: لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية، ولا إلى الزيدية، ولا إلى المعتزلة، ولا إلى الخوارج، إليّ إليّ، فقلت: جعلت فداك، مضى أبوك؟ قال: نعم، قلت: مضى موتاً؟ قال: نعم، قلت: فمن لنا من بعده؟ فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قلت: جعلت فداك، إن عبد الله يرعم أنه من بعد أبيه، قال: يريد عبد الله أن لا يعبد الله. قال: قلت: جعلت فداك، فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك. قال: قلت: جعلت فداك، فأنت هو؟ قال: لا، ما أقول ذلك، قال: فقلت في نفسي: لم أصب طريق المسألة، ثم قلت له: جعلت فداك، عليك إمام؟ قال: لا، فداخني شيء لا يعلم إلا الله ﷻ إعظاماً له، وهيبة أكثر مما كان يحلّ بي من أبيه إذا دخلت عليه، ثم قلت له: جعلت فداك، أسألك عما كنت أسأل أباك؟ فقال: سل تخبر ولا تدع، فإن أذعت فهو الذبح، فسألته، فإذا هو بحرّ لا ينزف، قلت: جعلت فداك، شيعتك وشيعه أبيك ضلال، فألقي إليهم وأدعوهم إليك وقد أخذت عليّ الكتمان، قال: من أنست منه رشداً فألق إليه وخذ عليه الكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح وأشار بيده إلى حلقه. قال: فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر الأحول، فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى، فحدثته بالقصة. قال: ثم لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلنا عليه وسمعا كلامه وساء لاه وقطعا عليه بالإمامة، ثم لقينا الناس أفواجاً، فكل من دخل عليه قطع، إلا طائفة عمّار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلا قليل من الناس، فلما رأى ذلك، قال: ما حال الناس، فأخبر أن هشاماً

صدّ عنك الناس، قال هشام: فأقعد لي بالمدينة غير واحد ليضربوني^١. وهذا يعني أنّ عظماء الشيعة، مثل: هشام بن سالم ومؤمن الطاق، آمنوا بامتداد الإمامة وأنهم كانوا يعرفون الإمام من صلب الإمام الصادق عليه السلام. وأما قصة زرارة إذا قبلناها، ولم نبرّها كما فعل الشيخ الصدوق^٢، فيمكن أن يكون لها مثل هذا التفسير.

وكذلك الحال بالنسبة إلى إمامة الإمام الجواد عليه السلام بعد استشهاد أبيه الإمام الرضا عليه السلام، ومع أنّه كان طفلاً صغيراً، إلا أنّ المجتمع الشيعي لم يتردّد في امتداد الإمامة إليه، وأنّ الإمامة لا بدّ وأن تكون في نسل الإمام الرضا عليه السلام^٣.

وكذلك الحال في قضية الإمامة في عهد الإمام الرضا عليه السلام وظهور الواقعة، إذ لم يؤمن أيّ من الشيعة بنهاية الإمامة، إلا أنّ حيرتهم كانت في كيفية امتداد الإمامة في وُلد الإمام الرضا عليه السلام مع أنّه عليه السلام لم يكن له ابن حتّى ذلك الحين؟

ومن الشواهد التي تؤكّد هذه العقيدة أي باستمرار الإمامة الخوف الذي كان موجوداً عند بني العباس تجاه الأئمة عليهم السلام والتي استمرّ حتّى بعد استشهاد الإمام العسكري عليه السلام، حتى أوصلهم إلى درجة تفقّد أعوان الحكّام إماء الإمام العسكري عليه السلام للتأكّد من عدم وجود ولد له منهنّ^٤.

هذا الخوف يعكس الاعتقاد العامّ الموجود عند الطائفة الشيعية بإمامة الإمام العسكري عليه السلام وابنه، إذ لم يكن خوفهم ناتجاً عن إمكانية حدوث انتفاضة مسلّحة من قبل أتباع الأئمة ضدّهم؛ حيث إنّ الأئمة عليهم السلام - بخلاف بني الحسن - لم يرد أيّ

١. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٣٥١/١، ح ٧؛ الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، ص ٢٨٢.

٢. ينظر: الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي: ص ١٥٣-١٥٦، الرقم ٢٥١ و٢٥٤ و٢٥٦.

٣. قال الشيخ الصدوق: «قيل: إنّ زرارة قد كان علم بأمر موسى بن جعفر عليه السلام وإمامته، وإنّما بعث ابنه عبداً ليتعرف من موسى بن جعفر عليه السلام، هل يجوز له إظهار ما يعلم من إمامته أو يستعمل التقية في كتمانها، وهذا أشبه بفضل زرارة بن أعين وألبق بمعرفته». ينظر: الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٧٥/١.

٤. ينظر: المسعودي، علي بن حسين، إثبات الوصية، ص ٢٢٠؛ الطبري، محمد بن جرير، دلائل الإمامة، ص ٣٨٨؛ ابن عبد الوهاب، حسين، عيون المعجزات، ص ١١٩.

٥. ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٥٠٥/١، ح ١؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين، ٤٣/١.

دعوة عنهم للانتفاضة، وتشكيل الحكومة، وقد وصل هذا الأمر وعرفه الجهاز الحاكم، بل قد صدر عنهم المنع من الخروج في بعض الأحيان^١.

٤-٧. روايات الأئمة الثلاثة عشر

في كتاب الكافي روايات، قد يظن المرء عند النظر فيها، أنّ عدد الأئمة ثلاثة عشر. ومجموع هذه الروايات، كما ورد في كتاب الكافي، خمس، وهي كالآتي:

١- محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمّد الخشاب، عن ابن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الإثنا عشر الإمام كذا في المصدر من آل محمّد عليهم السلام كلّهم محدّث من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي^٢.

٢- محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد، عن أبي عبد الله ومحمّد بن الحسين، عن إبراهيم، عن أبي يحيى المدائني، عن أبي هارون العبدوي، عن أبي سعيد الخدري، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «إنّ لهذه الأمة اثني عشر إماماً هدى من ذرّيّة نبيّها وهم منّي»^٣.

٣- محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال:

دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعدّدت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمّد، وثلاثة منهم علي^٤.

٤- محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي

١. ينظر: «باب حكم الخروج بالسيف قبل قيام القائم عليه السلام» في الحز العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ٥٦.٥٠/١٥، النوري الطبرسي، حسين، مستدرك الوسائل، ٣٤/١١-٣٩ وفيهما أكثر من ثلاثين خبراً.
٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٥٣١/١، ح ٧. وكذا ينظر: الصفّار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ٣٢٠/١، ح ٥.

٣. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٥٣١/١-٥٣٢، ح ٨.

٤. المصدر نفسه، ٥٣٢/١، ح ٩.

زرّ الأرض، يعني أوتادها وجبالها^١.

٥- محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن الحسين، عن أبي سعيد، رفعه عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي اثنا عشر نقيباً نجباء محدّثون مفهّمون، آخرهم القائم بالحقّ، يملأها عدلاً كما ملئت جوراً^٢.

وفي هذه النصوص، كما ترى، توجد عبارات يفهم منها أنّ عدد الأئمّة ثلاثة عشر، مثل: «الاثنا عشر الإمام من آل محمّد عليه السلام... من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد عليّ»، و«اثني عشر إماماً من ذرّيّة نبيّها».

إلا أنّه لا يمكن المرضى بهذه النصوص، بل نقول: قد وقع فيها تصحيف^٣.

فعلى سبيل المثال، روى الشيخ المفيد الرواية الأولى عن الكليني هكذا: «الاثنا عشر الأئمّة من آل محمّد كلّهم محدّث، عليّ بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعليّ هما الوالدان»^٤.

كما روى الشيخ الصدوق هذه الرواية بسند مماثل، هكذا: «اثنا عشر إماماً من آل محمّد عليه السلام كلّهم محدّثون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وعليّ بن أبي طالب عليه السلام منهم»^٥. كما نقل الشيخ الصدوق الرواية الثانية هكذا: «فإنّ لهذه الأئمة اثني عشر إماماً، هادين مهديين، لا يضربهم خذلان من خذلهم»^٦، وفي نقله، لا يوجد عبارة: «من ذرّيّة نبيّها وهم منّي».

كما روى الصدوق الخبر الثالث - بدون فقرة: «من ولدها» - هكذا: «فيه أسماء

١. المصدر نفسه، ٥٣٤/١، ح ١٧.

٢. المصدر نفسه، ٥٣٤/١، ح ١٨.

٣. وللتفصيل ينظر: التستري، محمد تقى، الأخبار الدخيلة، ٢/١ وما بعدها.

٤. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد، ٣٤٧/٢.

٥. الصدوق، محمد بن عليّ، الخصال، ٤٨٠/٢، ح ٤٩؛ الصدوق، محمد بن عليّ، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٥٦/١ - ح ٥٧، ح ٢٤.

٦. الصدوق، محمد بن عليّ، كمال الدين، ٢٩٨/١.



الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر^١.

وكذا روى أبو سعيد العصفري الخبر الرابع - كما في أصله - كالآتي: «إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا عليّ زرّ الأرض، أعني أوتادها وجبالها»^٢.

وكذا الرواية الخامسة - على ما في أصل العصفري - وردت هكذا:

من ولدي أحد عشر نقيباً نجباء محدّثون مفهمون، آخرهم القائم بالحقّ، يملأها عدلاً كما ملئت جوراً^٣.

يضاف إلى ذلك:

١- كلّ هذه الروايات - مضافاً إلى كونها أخبار آحاد، وخبر الواحد حسب ما يعتقده معظم الأصوليين الشيعة^٤، بل ادّعي عليه الإجماع^٥، لا يوجب علماً ولا عملاً في الاعتقادات^٦ - فهي ضعيفة سنداً.

٢- هذه الروايات تتعارض مع الروايات المتواترة المقتصرة على الأئمة الاثني عشر.

٣- عدد الأئمة الاثني عشر محدّد في هذه الروايات، ولهذا السبب فهي لا تختلف مع الروايات الأخرى، أي إنّ المشكلة الوحيدة في هذه الروايات تبقى في تفصيل الأئمة الاثني عشر.

٤- الإجماع العملي الشيعي أيضاً ضدّ هذه الروايات^٧.

١.. الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ١٨٠/٤، ح ٥٤٠٨؛ الصدوق، محمد بن علي، الخصال، ٤٧٧/٢-٤٧٨، ح ٤٢؛ الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ٤٦١-٤٧، ح ٦ و٧؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين: ٣١١/١-٣١٢، ح ٣.

٢. جمع من المؤلفين، الأصول الستة عشر، ص ١٤٠.

٣. المصدر نفسه، ص ١٣٩.

٤. ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، عدّة الأصول: ٧٣٠/٢-٧٣١؛ المحقق الحلّي، جعفر بن الحسن، معارج الأصول، ص ١٩٩؛ الشهيد الأول، محمد بن جمال، الألفية، ص ٣٨؛ الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، المقاصد العلية، ص ٢١؛ القمي، ميرزا ابوالقاسم، مناهج الأحكام، ص ٢٩٤؛ الحر العاملي، محمد بن الحسين، الفصول، ص ٤١٦.

٥. ينظر: العلامة الحلّي، حسن بن يوسف، الباب الحادي عشر، ص ٣-٤.

٦. وللتفصيل ينظر: الانصاري، مرتضى، فرائد الأصول، ٥٥٣/١.

٧. وبتعبير المحقق التستري: «ضرورة المذهب». ينظر: التستري، محمد تقي، الأخبار الدخيلة، ٢/١.



المصادر

١. ابن عساكر، علي بن الحسين، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق علي شيري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٢. الإربلي، علي بن عيسى، كشف الغمّة، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٣. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، تحقيق فرانس شتاينر، ويسبادن، ألمانيا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
٤. البخاري، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، بيروت: دار الكتب العلمية، [د.ت].
٥. _____، التاريخ الكبير، ديار بكر: المكتبة الإسلامية، [د.ت].
٦. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، المكتبة الإسلامية، ١٤١٧هـ.
٧. الترمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سوره، سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٨. التميمي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تصحيح شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٩. الحسيني، شرف الدين، تأويل الآيات، قم: مدرسة الإمام المهدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٠. الذهبي، علي بن محمّد الجاوي، ميزان الاعتدال، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
١١. الراوندي، سعيد بن هبة الله، قصص الأنبياء، تصحيح الميرزا غلام رضا عرفانيان اليزدي الخراساني، قم: مؤسّسة الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٢. أبوداود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق سعيد محمّد اللحام، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١٣. السروي، رشيد الدين محمّد بن علي بن شهر آشوب، متشابه القرآن ومختلفه، مؤسّسة سهامية نشر وطبع كتاب، ١٣٢٨ش.

١٤. _____، مناقب آل أبي طالب، النجف الأشرف: الحيدرية، ١٣٧٦هـ.
١٥. السمرقندي، عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل، سنن الدارمي، دمشق: الاعتدال، ١٣٤٩هـ.
١٦. الشيباني، أحمد بن عمرو الضحاك، الأحاد والمثاني، تصحيح باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض: دار الدراية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٧. الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.].
١٨. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تصحيح ميرزا حسن كوچه باغي، طهران: منشورات الأعلمي، ١٤٠٤هـ.
١٩. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
٢٠. _____، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، [د.ت.].
٢١. الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، إعلام الوري بأعلام الهدى، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٢. _____، الاحتجاج على أهل اللجاج، مشهد: المرتضى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٣. الطبرسي، حسين النوري، مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٤. الطبري، محمد بن جرير، دلائل الامامة، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٥. الطبري، محمد بن علي، بشارة المصطفى، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، قم: مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٢٦. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، قم: دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٧. _____، الغيبة، تحقيق عباد الله الطهراني وعلي أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٨. _____، تهذيب الأحكام، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٣٦٥هـ.

٢٩. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.
٣٠. _____، فتح الباري، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية، [د.ت].
٣١. _____، المقنعة، بيروت: دار المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٣٢. _____، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
٣٣. _____، الاختصاص، تحقيق علي أكبر الغفاري و محمود الزندي، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤ هـ.
٣٤. العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت].
٣٥. الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال ابن الغضائري، تحقيق السيد محمد رضا الجلاي، قم: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٣٦. الفتوني، أبو الحسن العاملي، ضياء العالمين في بيان إمامة أئمة المصطفين، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ.
٣٧. القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، [د.ت].
٣٨. القمي، علي بن بابويه، الإمامة والتبصرة، الطبعة الأولى، قم: مدرسة الإمام المهدي، ١٤٠٤ هـ.
٣٩. القمي، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، الخصال، تصحيح علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.
٤٠. _____، من لا يحضره الفقيه، تصحيح علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
٤١. _____، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٢. _____، علل الشرائع، النجف الأشرف: الحيدرية، الطبعة الأولى، ١٣٨٥ هـ.

٤٣. ———، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تصحيح السيّد مهدي الحسيني اللاجوردي، طهران: منشورات جهان، الطبعة الثانية، ١٣٧٨ هـ.
٤٤. الكشي، محمّد بن عمر بن عبد العزيز، رجال الكشي، تصحيح حسن المصطفوي، مشهد: جامعة مشهد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ.
٤٥. الكليني، محمّد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، تصحيح علي أكبر الغفّاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٣٦٥ هـ.
٤٦. الماوردي، علي بن محمّد بن حبيب البصري البغدادي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مصر: مكتبة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ هـ.
٤٧. المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
٤٨. الموصللي، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تصحيح حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون، [د.ت].
٤٩. النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي، تصحيح السيّد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.
٥٠. النسائي، أحمد بن علي بن شعيب، سنن النسائي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ.
٥١. النعماني، محمّد بن إبراهيم، الغيبة، تصحيح فارس حسون كريم، قم: أنوار الهدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٥٢. النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، بيروت: دار المعرفة، [د.ت].
٥٣. النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.



الإمامة واختلاف الأدوار في قيام الأئمة بها وموافقهم من القائمين باسمها ولاية الإمام الرضا عليه السلام للعهد أنموذجاً^١

السيد محمد رضا الحسيني الجبالي^٢

الملخص

تعالج هذه الدراسة تاريخ الإمامة بصورة مختصرة، وتسلط الضوء على اختلاف الأدوار بين الأئمة خلال قيامهم بأعباء الإمامة ونهوضهم بمسؤولياتها. وبعد عرض تاريخي لأدوار الأئمة عليهم السلام في ممارستهم لمهمة الإمامة، تركّز الدراسة على الاهتمام بدور الإمام الرضا عليه السلام، وعلى وجه التحديد قضية قبوله ولاية العهد. بالنظر إلى الأسئلة التي تطرح حول تقبل الإمام ولاية العهد من المأمون، وبيان الأهداف التي كان يبتغيها هذا الأخير.

الكلمات المفتاحية: الإمام الرضا عليه السلام، ولاية العهد، المأمون، أدوار الأئمة.

١. تاريخ الاستلام: ٢٥/١٦/٢٠٢٣م؛ تاريخ القبول: ٢٠/١٠/٢٠٢٣م.

٢. علامة ومحقق في التراث.



تمهيد

إنّ الإمامة مقام إلهي ينصب له من يقوم بأمر الناس ديناً ودنياً.

وتشترك الإمامة في هذا مع الرسالة والنبوة، بلا تفاوت سوى الوحي المختصّ بالأنبياء والرسل، والإمامة لم يجب فيها ذلك، وهي امتداد لأداء ما جاء به الرسل والأنبياء.

فالواجب على الرسول، كما هو على الإمام، القيام بأمر الدين، بإبلاغه، وإعلامه، وهداية الأمة إليه، وإنذارهم، وتبشيرهم، وإخراجهم من الجهل والضلال، إلى العلم والهدى.

وهذا ما قام به الرسل والأئمة، بلا هوادة وعلى طول الخط، وفي أحلك الظروف، وأشدّ حالات الضغط والعداء والأذى من المعارضين والأعداء.

١. القيام بأمر دنيا الأمة مشروط بالأنصار:

وأما القيام بأمر دنيا الناس، وإدارة الولاية عليهم بالحكومة والسلطة، فهو أمر لم يكن عليهم إلا عند تهتؤ الأرضية وحصول طاعة الناس، ووجود الأعوان والأنصار.

وقد حاول الرسل - كالأئمة - في إيجاد هذه الأرضية والدعوة إلى إيجادها، وعندما كانت تتمّ الشروط، وتتهيأ الظروف، كان المنصوبون الالهيين يقومون بما يلزم، وإلا، فكانوا يطلبون الأنصار له ويدعونهم للحضور.

وتاريخ الأنبياء وقصصهم مليئة بمثل تلك الدعوة منهم، وقد ورد في القرآن الكريم ما فيه ذلك.

وكذلك الأئمة وتاريخهم فيه التصريح بأنّ قيامهم متوقف على وجود الناصر، وقيام الحجّة عليهم بحضور الحاضر^١.

وإلا، فإنّ الإمامة لم تتوقف على خصوص القيام إذا لم يوجد الناصر، والإمام هو إمام، قام، أو قعد، إذا لم يجد أعواناً ينصرونه.

١.. لقد شرحنا جانباً من هذا البحث، في مقال بعنوان: قيام الحجّة بوجود الناصر.



وهذا الأصل . مع أنه شرعي، ومنصوص عليه . فهو عقليّ وعرفيّ وجدانيّ متفق عليه بين العقلاء . وبعد هذا نقول:

٢. الأئمة أدوا ما عليهم بأفضل ما استطاعوا

أما الإمام عليّ عليه السلام الذي قامت الأدلة . كتاباً، وسنةً . على إمامته:

فإنه لم يأل جهداً في القيام بأمر الإمامة الدينيّة، والحفاظ على الشريعة الإسلاميّة التي تلقاها من الرسول الأكرم ﷺ قياماً بخير ما أمكنه عملاً، في ما حضره من المواقع والمجالس والمسائل والمشاكل، طوال أيام إمامته من يوم موت النبي ﷺ وإلى يوم شهادته عليه السلام .

وأما قيامه بالإمامة: فقد صرح بأنّه لم يقم بشقّها الآخر . وهو أمر دنيا الناس . لعدم وجود من يتحقّق به هذا الهدف من الإمامة، وهو وجود الناصر .

وقد دام ذلك طيلة عهد الخلفاء من بعد وفاة النبي ﷺ، إلى يوم رجوع الناس إليه، واستخلافه في سنة (٣٦) الهجرية، ولكنّه بعد رجوع الناس إليه، قام بالأمر حتى وفاته عليه السلام وأداه حقّ الأداء فلمّا وجد أنصاراً قاوم من أثار الفتنة بين الأئمة، حتى أخمدها في حرب الجمل، ووقف في وجه البغاة في حرب صفّين، وقطع حجة الخوارج في النهروان . وهكذا سنّ الدفاع عن الحقّ في الدولة الإسلاميّة عندما يكون العدوّ داخليّاً، فبيّن أحكام البغاة ممّا ورثه من الرسول ﷺ ولم يعرفه المسلمون إلاّ من الإمام عليه السلام .

وهكذا كان عليه السلام حافظاً للدين في سكوته وعوده، وفي حكمه وقيامه .

وأما الإمام الحسن عليه السلام:

فقد قام بالأمر الذي كان له ما دامت الأمة قائمة معه، ولمّا انخزل الناس عنه، ووهنوا، وضعفوا، لم يكن عليه سوى المحافظة على البقية من أنصار الحقّ، فسالم كي لا يستأصل معاوية المؤمنين .

ووحد عليه السلام من معاوية تظاهراً بالإسلام، فبعد أن أخذ عليه عهداً بالحفاظ على

شروط لمصلحة الدين والأمة، صالحه على ما وافقه.

لكن معاوية خالف الشروط، ونقض العهد، وخان بما وعد، فكان في ذلك الكشف لما كان عليه معاوية من الخروج عن الدين، وما له من العداوة للإسلام والمسلمين. وهذا الكشف من أهم ما قام به الإمام على حساب ما تحمّله من الظلم والجور، والشماتة، والأذى من الأعداء.

وأما الإمام الحسين عليه السلام:

فلما انقضت السنوات الباقية من ملك معاوية، والتزاماً بما عاهد الحسن من شروط الصلح معه، لم يقيم الحسين بالتحرك ضدّ معاوية، إلاّ أنّه لم يسكت عن محاسبته على ما كان يقوم به من المخالفات للدين.

لكن لما استخلف معاوية ابنه يزيد، واحتلّ يزيد كرسيّ الحكم، خرج الإمام الحسين عليه السلام من عهدة الصلح، ووجد المجال لمعارضة الحاكم الأموي، الذي تولّى الخلافة زوراً، بغير التزام حتّى بظواهر الإسلام، فكان سكوته عنه توقيعاً على حكمه، وعمله، وسيرته، فرأى الإقدام على القيام، من أهم ما يجب على الإمام، وفدى بنفسه في سبيل إحياء الإسلام.

فسنّ بعمله طريق الخلاص من حكام الجور والفساد بين الأمة الإسلاميّة.

وأما الإمام السّجاد عليه السلام:

فلم يجد في الأمة من ينصره للقيام، لما داخل نفوسهم من اليأس والإحباط، وما استولى عليهم من الخوف بالظلم الذي جرى على آل الرسول من الحكّام.

فحوّل الإمام السّجاد عليه السلام جهوده إلى الجهاد بأقوى من المواجهة العسكريّة، حتّى تمكّن من الحفاظ على الإسلام في أصوله وفروعه، وأعاد الأمل إلى المسلمين، وأبطل محاولات بني أمية المستخلفين في تحريف الدين.

ولقد تحقّق ما أراد الإمام بفضل ما قام به من الجهاد^١.

١. لقد شرحنا جميع ما قام به الإمام السّجاد عليه السلام في كتاب جهاد الإمام السّجاد عليه السلام.

وكذلك الأئمة: من بعد الإمام السجّاد، فإنّهم قاموا بالحفاظ على الإسلام عقيدةً،
وشريعةً، وسيرةً، وبتربية الكوادر الكفوءة لمتابعة الأهداف الإلهية، لتبقى بين الأمة،
ولا يتمكن الحكّام الجهلة القائمون باسم الخلافة، من تحريفها وتزييفها.
ولكلّ واحدٍ من الأئمة، أسلوبه الخاصّ من الأعمال في ذلك السبيل حسب
الظروف بما قاموا به، حسب الأدوار المختلفة والمتنوّعة.

ولقد بلغ الأئمة: بجهودهم العظيمة وجهادهم القويم، إلى الأهداف المرسومة
بأفضل ما يتصوّر، حتّى في إثبات إمامتهم الإلهية، واستحقاقهم لها حسب المناهج
والأطروحات والقابليات.

وقد واجه الخلفاء، ما قام به الأئمة: من الجهود والأعمال بالعنف والقسوة والتشديد
والتعسف، بدءاً بالمحاسبات والمضايقات والسجن، والتبعيد، إلى القتل والإبادة،
لما عرفوا منهم من الأهداف.

إلّا أن المأمون العباسي، وبذكائه السياسي، وحنكته في التحايل، حاول أن يقابل
أسلوب الأئمة ذلك بسياسةٍ مغايرةٍ لسيرة آبائه، فحاول الالتفاف على الإمام الرضا
عليه السلام، والوقوف أمام مضيئه على سيرة آبائه حذراً من نفوذه، وإيقافه عند حدٍّ معيّن.

فقام بمشروع عرض الخلافة على الإمام عليه السلام، ولمّا واجه رفض الإمام لذلك، حاول
فرض ولاية العهد عليه، ولا أخذ وردّ، اضطرّ الإمام الرضا عليه السلام إلى قبولها منه، لكن مع
فرض شروطٍ تبرىء ساحة الإمام من مآثم ذلك المقام، وتدلّ الشروط بوضوحٍ على
إجباره على ذلك، فوافق مكرهاً عليه مجبراً.

وقد أعلن الإمام بأنّ من أغراض المأمون من هذا العرض:

إثارة الفتنة بين أتباع الإمام عليه السلام بالتشكيك في إمامته، حيث: إنّ من هو إمامٌ
بالنصّ، وبالتحديد النصّ الإلهي، كيف يقبل ولاية العهد للخليفة المتحكّم؟
وأيضاً: في قبوله الولاية الموافقة الضمنيّة على استحقاق المأمون لمنصب الخلافة؟
مع أنّ في مثل هذا القبول من الإمام الرضا عليه السلام تأكيداً على مزاعم الواقفيّة من

الفرق الخارجة على إمامة الرضا عليه السلام الشرعية، بعد أبيه الإمام موسى الكاظم عليه السلام؟ وكذلك هدف المأمون إلى تخويف العباسيين الذين قالوا بخلافة أخيه الأمين في بغداد، متظاهراً بأن الخلافة سوف تنتهي إلى العلويين، في ما لو استمروا على رفض خلافته، والتزموا بالأمين أخيه في بغداد. فلم تكن ولاية العهد التي قبلها الإمام الرضا عليه السلام برضاه، ولا مقصودة له، حتى تنافي ثبوت إمامته الإلهية.

وقد صرح بذلك في ما أخبر به، كما أوحى إلى ذلك في نص ولاية العهد نفسها. ولو دققنا البحث في سيرة كل إمام، وأنعمنا النظر في الجوانب المختلفة في تصرفات الأئمة: وحسب الظروف والأدوار، وما يناسب كل زمان لأشخاص الحكام وأتباعهم، لوقفنا على ما لكل منهم من جهود وأساليب تدل على التزامهم التام بأداء حقهم من الإمامة المفروضة لهم، وبذلهم لما يناسب لإنجاح مهمتهم الإلهية، وأهمها الحفاظ على الإسلام في عقيدته وشريعته، والحفاظ على المسلمين من الانحراف ومن الانخراط في سلك عمالة الحكام الظلمة والجهلة.

وبالتالي محاولة ردّ كيد الأعداء وأهل الفتنة.

وإن ما قام به الأئمة: تبعاً للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وما بذله أصحابهم الكرام من جهود جبارة في سبيل الإسلام عقيدةً وشرعيةً وسيرةً، وفي سبيل الحفاظ على علومه وتراثه، يكون اليوم. أكبر ذخيرة موثوقة، في أنصع صورة وشكل، تعرّف ما للإسلام من حقّ وصدق وواقعية.

كما أنّ سيرتهم هي الدروس العملية المتقنة للبشرية أجمع، للحياة الحرة الكريمة. كما أرادها الله، وكما أنزل به كتابه القرآن الكريم، وكما بلغ به أنبيأؤه ورسله من آدم إلى محمّد الخاتم، وما أثبتته الأئمة العظام وخطوه. في تراثهم الخالد. بدمائهم الطاهرة.

٣. الإمام الرضا عليه السلام وولاية العهد

وقد لفت نظري في ما كتب عن الإمام الرضا عليه السلام، وما جمع حوله من البحوث والدراسات، أمران تميّزا بوفرة الاهتمام بهما، وهما:

١. أمر ولاية العهد

٢. أمر المناظرات التي جرت بين الإمام، وبين أصحاب الديانات والمذاهب والآراء.

فمن مجموع ما ذكر من البحوث، والكتب، والرسائل، وقفت على (٢٥) بحثاً عن الأمر الأول، و(٢٥) بحثاً عن الأمر الثاني.

وأما الجوانب الأخرى المرتبطة بالإمام عليه السلام فهي كثيرة جداً، قد استوعبتها سائر المؤلفات والبحوث.

فقررت الحديث عن الأمر الأول، وهو ولاية العهد الذي حصل للإمام، ووقع فيه الخلاف وسبب الأخذ والرد عن موجباته وأسبابه، كما عن آثاره الإيجابية أو السلبية. وجرى الحديث. ضمناً. عن الأمر الثاني.

وأما النماذج البارزة من القضايا والأحداث في عصره عليه السلام:

(١) حصول الانشقاق الواسع في البلاط العباسي، بعد مضيّ سنين من تناميته، وقوّته، وسعته، وذلك عند انفراد المأمون بالحكم في أرض خراسان، بعيداً عن العاصمة بغداد، ومنازعتة أخاه الأمين الذي ادّعى الخلافة في بغداد.

(٢) تميّز عصر الإمام عليه السلام بالازدهار العلمي، والتطلع الثقافي، والانفراج السياسي، والانطلاق العقدي لأهل الأهواء، والآراء، والديانات.

(٣) ظهور الانشقاق الكبير بين الشيعة الإمامية، منذ وفاة الإمام الكاظم عليه السلام، بدعوى جمع من كبار الطائفة الوقوف عليه وعدم انضوائهم تحت إمامة الرضا عليه السلام.

ولقد واجه الإمام الرضا عليه السلام هذه الأمور المهمة، بعلاج ناجع، وحاول دفع أخطارها بما ملكه من حول وقوة، وتمكّن من مواجهة الأخطار والخروج من عهدة الواجب حيال كلّ ما خلفته من المشاكل والشبه.

والحديث عن الأمر الثالث، وهي مشكلة الوقف والواقفة، بحثٌ طويلٌ، يحتاج إلى مجالٍ واسعٍ مستقلٍّ، فلا نتعرّض له هنا، ولكننا نحاول الكلام على الأمرين، الأول والثاني، بعون الله -تعالى-.

٣-١. مسألة ولاية العهد

مع أنّ هذا الأمر المهمّ يحتاج إلى البحث الواسع، وقد بلغت الكتب والبحوث الخاصّة (٢٥) عملاً كما قلنا، فلا يمكن عرضه في هذا المجال الضيق، إلا أنّ بالإمكان جمع ما في ولاية العهد من السليبيّات التي قصدتها المأمون منها، وكذلك الإيجابيات التي تمكّن الإمام عليه السلام من إنجازها من خلال قبولها. فنقول:

أما أهداف المأمون من هذا الإقدام الفريد، الغريب، والجريء فهي:

١) أنّه أراد بذلك هزّ العصا في وجوه العباسيّين، الذين وقفوا في صفّ أخيه محمّد الأمين، الذي كان هو الخليفة الرسمي، المنصوب من قبل أبيهما هارون الرشيد، وقد خرج عليه المأمون، فقتل الأمين، واستولى المأمون على الخلافة بالقوة، وبمعونه العجم من أهل خراسان، فكانت حركة استدعاء الإمام الرضا، وتوليته ولاية العهد تهديداً، بغرض إخضاع كافّة بني العباس، لحكمه، خوفاً من وقوع الحكم بيد العلويّين مثل الرضا وابنه محمّد الجواد من بعده.

٢) تشييت جمع شيعة العلويّين، وأتباع أهل البيت، وإيقاع الفتنة بينهم، والتشكيك في عقيدة الإمامة لأهل البيت: لأنّ دخول الإمام عليه السلام في ظلّ الحكّام المدّعين لمقام الإمامة، كان أمراً غريباً على ثقافة الشيعة، ومنافياً لما يعتقدون في أئمتهم من أنّهم المنصوبون بالنصّ الإلهيّ على لسان الرسول.

ثمّ إنّ الأئمة: على طول الخطّ، كانوا يعلنون عن بطلان دعاوى الخلفاء لمقامات الخلافة عن الرسول ﷺ، وينادون بحقّ أهل البيت العلوي لمقام الإمامة والولاية على الأمة.

وعلى ذلك الأساس، كان الحكّام دائماً يواجهون أئمة أهل البيت بقسوة وغلظة، ويلاحقون أتباعهم وأنصارهم بالمحاسبة، والتعذيب، والسجن، والإقصاء.

فكان قبول الإمام الرضا عليه السلام لولاية العهد. مهما كانت بواعثه ودوافعه، يضيف على الخلافة العباسيّة شيئاً من الشرعيّة، وهذا ما لا يهضمه بعض الشيعة، وبالخصوص أولئك الذين التزموا بفكر الواقفة، وهم من أوقفوا الإمامة على الإمام الكاظم عليه السلام ولم

يعترفوا بإمامة الرضا عليه السلام من بعد أبيه، فكان هذا ممّا زاد في تعنتهم وسبب تمرّدهم، فكان مذهبهم من أقوى المذاهب المنشقة، وأطولها دواماً، حتّى انقرضوا في القرن الخامس، ولم يبق منهم من يتكلّم باسمهم.

٣) وهدفٌ آخر قام المأمون من أجله بأمر ولاية العهد، وهو: شيوع الأفكار المستوردة على الأمة، جزاء الانفتاح الفكري الذي توسّع بسعة الرقعة التي، وصلها إليها الإسلام، وانتشاره بين الشعوب ذات الثقافات المختلفة، فكان ذلك سبباً لنشوء شبّهاتٍ، وتشكيكاتٍ في مسائل، وأحكامٍ، وسنين، ممّا جاء بها الإسلام وتعارف عليها المسلمون.

وقد تجرّأ المخالفون بنشاطٍ واسعٍ في بثّ ذلك بين المسلمين، وبالخصوص اليهود، والنصارى، والمجوس في الأراضي المفتوحة من قبل المسلمين.

وكان لذلك أثر سلبيّ على الأمة، كما هو على الدولة، فشعر المأمون بالخطر، ولمواجهة ذلك، والوقوف في وجه الغزو الثقافي والمدّ الخطر، ولمعرفته بمقام الإمام الرضا في الدين، والعلم والقوّة، اختار الإمام الرضا لولاية العهد ليتولّى الرّد على تلك الأفكار المستوردة، وهذا ما عنوّاه بالأمر الثاني.

٣-٢. مسألة المناظرات والبحوث

كان المأمون يعقد مجالس المناظرة والنقاش بين علماء المذاهب والفرق، سواء الناشئة بين المسلمين، حسب انتماءاتهم المتعدّدة، أم الحاصلة بين المسلمين وبين الأديان القديمة الموجودة في البلاد الإسلامية، وكذلك أصحاب الأفكار والآراء المستوردة من الخارج.

وقد وجد المأمون في الإمام الرضا عليه السلام الشخص المتمكّن من مواجهة جميع أولئك، لما كان يعرفه فيه من العلم والقوّة والاطلاع، ولقد وقف على ذلك من الإمام عليه السلام منذ عهد أبيه هارون، ومواقفه من الإمام الكاظم عليه السلام، والمذكورة في موارد التاريخ.

وقد عقد المأمون مجالس المناظرة والاحتجاج، هادفاً من ذلك: أن يشغل الإمام

الذي أصبح وليّ العهد، عن التصدي والقيام بأمر الدولة، هادفاً إلى أحد أمرين:
فإما أن يتمكّن الإمام الرضا عليه السلام من الردّ على أولئك المخالفين ودرهمهم، فيكون ذلك مفخرةً للمأمون وحكومته، بوسيلة وليّ العهد الذي اختاره، وأصبح من عناصر البلاط والخلافة.

وإما أن يندحر الإمام، فلا يتمكّن من السيطرة على الموقف، وينقطع في مواجهة المعارضين، ويتقدّم عليه المخالفون والمباحثون، فيكون ذلك إبطالاً لدعوى الشيعة إمامته، وقضاء على المذهب الشيعي، والطائفة الشيعية الملتزمة بإمامته.

فيكون المأمون هو المنتصر في كلتا الحالتين!!

بل، في الأحوال كلّها يكون المأمون قد صرف وليّ العهد من التدخل في شؤون الحكم، وأمور الدولة، والاتّصال بعموم الشعب، وحلّ مشاكلهم، ورفع همومهم، لئلا يكسب شعبيةً توجب خطراً على النظام^١.

٣-٣. موقف الإمام في مواجهة أهداف المأمون

إنّ الإمام عليه السلام، وهو المفروض إماماً قائماً بالنصّ على أمور دين الناس وديناهم، مع علمه بكلّ ما ذكر من أهداف المأمون، وتدبيراته، فقد قام بما فيه النقص لجميع تلك الأهداف، وأدى دوره في تشييد الإسلام وأصوله، والتفنيد لمزاعم المخالفين. بجميع اتّجاهاتهم وأديانهم ومذاهبهم. بقوة وحزم، ممّا كان أكبر دليلٍ على إمامته. كما أنّه تمكّن خلال فترة بقائه في ولاية العهد، من تثبيت أسس المذهب الشيعي، والتأكيد على أحقيّته، وكونه تطبيقاً للإسلام بحذافيره، عقيدةً وشريعةً، وتدبيراً وسياسةً، وتناسباً مع الحياة الحرّة الكريمة.

ومراجعة التقارير المحفوظة عن مجالس المناظرات، وما دار فيها من البحوث،

١. ولقد استعمل المأمون هذا الأسلوب السياسيّ المراوغ، حتّى مع علماء البلاط ووعاظ السلاطين لإشغالهم بأمرٍ تصرفهم عن التفكير في تصرّفات الحاكم وجهاز الحكم، مثل فكرة «خلق القرآن» التي توزّط فيها العلماء، واشتغلوا بها وكفّر بعضهم بعضاً من أجلها، فتغافلوا عمّا يجري حولهم في البلاد وبين العباد، من المآسى والفساد، والظلم والإلحاد، والمخالفات التي يقوم بها الحكّام.

تكشف عن معاجز علمية من الإمام، أذهلت العلماء في عصره، وبقيت بعده أدلة واضحة على أفضليته، وأعلميته، وأحقيته بمنصب الإمامة والخلافة.

إنَّ سنَّ هذه الطريقة للدعوة الصالحة، من هذا الإمام الذي واجه المخالفين على اختلاف نزعاتهم، وأهوائهم، وأساليبهم، لهو من أفضل ما قدّمه الإمام الرضا عليه السلام إلى شيعته، ويدلُّ على اهتمامه بعلم الدين، وتعلّمه، وتعليمه، فهو يدعو إلى طلب العلم من مصادره الموثوقة، ورجاله الموثوقين، ليكون الطالب معتمداً على قواعد رصينة، ومنطلقاً مأموناً من الزلل، ينطلق وهو على يقينٍ من الأمر، ويجدّ بليغٍ كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا كنت في أمرٍ، فكن فيه».

واقْتداءً بالحديث: «رحم الله امرءاً عمل عملاً فأتقنه».

كلّ ذلك ليكون المبلِّغ والتبليغ بمستوى المسؤولية.

وهو يدعو إلى القيام بالتبليغ والتوجيه الديني، الذي هو واجبٌ على الجميع، وعلى طلاب العلم، والقائمين به، بالوجوب بوجه خاصٍ عملاً بها كتب على العلماء. وقيام الإمام الرضا عليه السلام بهذا الإعلان، وبهذه الصراحة ممّا أتيح له في هذه الفترة بالذات، وهو من موجبات الدخول في ولاية العهد.

٣-٤. وأما ما قام به الإمام في موقع «ولي العهد»

فالنماذج المنقولة منه من قضايا الأحكام والإرادة والاجتماع، فإنّه يمثّل أفضل ما بالإمكان عمله في مثل موقع الإمام وظروفه، وعلى أساس من علمه وتقواه، وحسب ما اشترطه في وثيقة «ولاية العهد».

وهذا بحاجة إلى بحثٍ مستقلٍّ لبيانهِ، والاستدلال عليه ومعرفة أبعاده، وقّنا الله لأداء حقّه.

ولاريب في أنّ بعض ما روي ونقل عنه، يكشف عن مدى تأثيره في النظام العباسي، وفي شخص المأمون، إلى الحدّ الذي أدّى إلى القضاء على الإمام للتخلص منه، كما هو المعروف في تاريخ وفاته وأسبابها:

إنَّ الإمام الرضا عليه السلام في مسألة «ولاية العهد» قام بما وجب عليه من واجب التقيّة من الحاكم الظالم المهّدّد له على ذلك، أولاً.

وأدى ما أمكنه من واجبات الإمامة المعيّنين لها، بأفضل ما يمكن، ثانياً. وبيّن الطريقة التي يقوم بواجبه من يواجهه مثل تلك الظروف من علماء الأمة، والدعاة إلى مذهب أهل البيت والتشيّع، ثالثاً.

إنّ بعض هذه الإيجابيات في قبول ولاية العهد، يبرّره، فكيف إذا اجتمعت. وهذا بقطع النظر عن الأسباب التي وراء ذلك ممّا لا يتصرّف الإمام - المفروضة طاعته - إلا على أساسها، ولم تكن إلا لمصلحة الدين والمسلمين. وقد وقفت في سيرة الإمام الرضا عليه السلام على ما قرأته عند أحد علماء أهل السنّة في ما كتبه عن الإمام عليه السلام، ومضمونه:

إنَّ الإمام الرضا هو ثالثُ المسمّين باسم عليّ من أئمّة أهل البيت في سلسلة الاثني عشر:

أولهم: الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام:

الذي قام بدورٍ بارزٍ في دعم الإسلام، والدفاع عنه، والمحافظة على قواعده ومعارفه، وحامل لوائه في حياة الرسول وبعده، ولا غرو فهو نجلُ أبي طالب الذي قيل فيه، وفي ابنه الإمام:

ولولا أبو طالب وابنه

لما مثل الدين شخصاً فقاما

فهذا بمكّة أوى وحامى

وهذا يشرب جسّ الحماما

وثانيهم: الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين بن أمير المؤمنين عليه السلام:

الذي جاهد في حفظ الدين في أحلك ظروفه، بحيث عمّ الناس اليأس عمّا في الإسلام من عدلٍ وحقٍّ، وارتدّ الناس عن ولاية أهل البيت إنفراً قليلاً، فأعاد بجهاده

وجهوده عظمة الإسلام وقوته وشوكته وعزّه.

وثالثهم: هو الإمام «علي» الرضا عليه السلام:

الذي وقف في وجه الغزو الثقافي، وتصدّى للهجوم الفكري والعقدي الذي مهّد له هارون العباسي، وأكّد عليه المأمون في نهايات القرن الثاني، ومطلع القرن الثالث، فكانت مواقف الإمام سدّاً رفيعاً أمام الانحراف، وحصناً منيعاً للحقّ.

٣-٥. الأسباب والنتائج

وهو حدثٌ تاريخيٌّ عظيمٌ، ينعكس بصورة في خلد من يمرّ مدقّقاً على صفحات التاريخ بحياة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، فيأخذ به كلّ مأخذ، ويورده كلّ مشرب، حتّى أثر في الذين لا يرون للحوادث التاريخية منطلقاً سليماً، يحلّله العقل السليم، فتعدّى حدّ الواقع، وكاد أن يقع في هاوية الباطل، ذلك هو: قبول الإمام الرضا ولاية عهد المأمون!

ولقد ظلّ هذا الحدث العظيم مشوّه الصورة، مجهول العلل، ضائع الحكمة.

فما سرّ ذلك الموقف؟

وما هي الأسباب الداعية إلى اتّخاذه؟

وما هي النتائج العائدة منه؟

ولنستعرض. في البداية. ظروف الإمام والأمة، لندخل على ضوئها إلى صلب الموضوع.

٣-٥-١. ظروف الإمام

عند التدقيق في ظروف الإمام، نجدّها تنقسم إلى: مكانيّة، وزمانيّة.

أمّا المكانيّة: فقد كان للإمام عليه السلام رصيدان قويّان، يهدّدان كيان الامبراطوريّة العباسيّة

أحدهما: بلاد فارس، فإنّ أهلها عرفوا من عهدٍ بعيدٍ أهل البيت، وطبعوا على



الولاء لهم، وكانوا يرون الخلافة الإسلامية من شأنهم، حتى أنّ العباسيين لم تدب روح سلطانتهم في تلك البلاد، ولم يتمكنوا من تركيز دعوتهم في نفوس أهلها، إلا بالتدرج باسم أهل البيت، والانتساب إليهم.

وثانيهما: بلاد الجزيرة العربية، فإنّ العرب في كثيرٍ من أقطارها كانوا يميلون إلى أهل البيت، ويرون أنّ مقومات الخلافة مجتمعةً فيهم، وكانوا يحسّون فيهم كلّ مكرمة وفضيلة، وبتوقّر الأخلاق الكريمة والفاضلة في أئمتهم من العلم، والحلم، والزهد، والتقوى، والسخاء، والهيبة، والبهاء، فكان الشعب يميل إليهم من دون تكلفٍ ولا عناء. وكان ما يراه الشعب المسلم من أعياء الخلافة، من تحكيم الأنانية، وإعمال الأغراض الشخصية، بما كان يهدّد كيان الإسلام بالخطر، بإيحاء اليأس عند الناس من عد الإسلام ورأفته وحكمته، ممّا يزيد من التنفّر عن الحكّام والأنظمة الحاكمة، ويزدادون ميلاً إلى أهل البيت، لا سيّما عند تشريد الحكومات للعلويين، نفيّاً، وإبعاداً ومطاردة فقد سبّب ذلك انتشار أهل البيت في الأقطار الإسلامية البعيدة عن مراكز القوى وعواصم الحكومات، فتغلغل التشييع لأهل البيت في أعماق النفوس وواحات العقول. وعند ظهور الإمام الرضا عليه السلام إماماً، كانت له يدٌ قويّةٌ ورصيدٌ ضخمٌ في البلاد.

وأما الظروف الزمانية: فقد عاش الإمام في عهد هارون الرشيد، الذي طالما وصد أبواب العفو والعدل على أهل البيت، وسلب عنهم قرارهم في الأرض الإسلامية، ولم تنته الضغوط إلا في عهد الأمين ابن هارون وتوليّه الملك، وإبان حربه مع أخيه المأمون، حيث تمكّن الإمام (عليه السلام) وسائر العلويين من تهدئة نفوسهم، ولمّ شعثهم، وتقوية شوكتهم، وعند ذلك تمكّنوا من كشف ظلماتهم، وشنّ الغارة على ما اقترفه العباسيون من ظلم وتعسف تجاههم، ومن تعدّ وتحريفٍ وفسادٍ في بلاد الإسلام، وبين الأئمة الإسلامية.

إنّ هذه الظروف التي كان يراقبها المأمون، كانت من الدوافع التي بعثته إلى اتّخاذ القرار بتولية الإمام الرضا عليه السلام «ولاية العهد».

وأما أغراض المأمون، من إقدامه:



فقد استفاد من كل الظروف في تمشية سياسته، وكان نظره الوحيد التصّح أمام الناس لتسوية الأمور لصالحه.

فجعل ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام وسيلةً لحلّ كل المشاكل المواجهة، وندّخص أغراضه من ذلك في الأمور التالية:

٣-٥-٢. استمالة الشعب

فالفرس - كما سبق - تحمّسوا لأهل البيت وأحبّوهم.

فما كان من المأمون الذي كان الاستيلاء على أرض فارس، أهم مقاصده، إلا إرضاءهم، والمماشاة مع عواطفهم في ما يريدون، وهو يرى ويعلم ما عندهم من الولاء والحبّ لأهل البيت عليهم السلام، فعمد إلى فكرة تولية العهد للإمام الرضا عليه السلام، استمالةً لهم.^١

٣-٥-٣. استمالة العلويين

فالعلويون - كما سلف - كانوا قد توغّلوا في البلدان الإسلاميّة وانتشروا في أقطارها، وتمكّنوا من الدخول في قلوب شعوبها.

فتمكّن المأمون بعمل ولاية العهد من جلبهم إلى جانبه، والتفافهم حوله، وأمن بذلك جانبهم، وإلّا فقد كان تكثّرهم وانتشارهم يهدّد كيان المملكة.^٢

٣-٥-٤. التكفير عن جرائم أبيه هارون

فإنّ هارون قد أكثر الظلم والضغط على العلويين، وعلى أئمة أهل البيت عليهم السلام بخاصّة، ممّا كان يثير في قلوب محبّيهم - الذين كثروا على مرور الأيام - البغض والنقمة على الدولة العباسيّة.

فتمكّن المأمون، بولاية العهد من امتصاص النقمة، وإخماد الغضب.

١. وهذا ما ذكره الخضري بك المصري في محاضرات تاريخ الأمم الإسلاميّة: ١٨١.

٢. وهذا ما ذكره المؤرخ ابن خلدون. عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون: ٩/٤.



٣-٥-٥. الاستهانة بإمامة الإمام

استفاد المأمون من عملية ولاية العهد الحظ من منزلة الإمام في البلاد الإسلامية، والقدح بإمامته، فإنه عليه السلام كان معروفاً كآبائه: بالزهد في الدنيا، والتباعد عن طلب الجاه والحكم، فأراد المأمون بولاية العهد أن يعلن للناس أن زهد الإمام في الدنيا إنما هو لزهد الدنيا عنه.

وقد صرح الإمام نفسه ﷺ للمأمون بهذا الهدف، في حوار معه، قال له: «إني أعلم ما تريد.

فقال المأمون: وما أريد؟

قال ﷺ: الأمان على الصدق قال: لك الأمان.

قال الإمام ﷺ: تريد أن يقول الناس: إن علي بن موسى لم يزهّد في الدنيا، بل زهدت الدنيا فيه، ألا ترون كيف قبل ولاية العهد طمعاً في الخلافة»

٣-٥-٦. وخامساً: التقوي ضدّ العباسيين

لقد استفاد المأمون من تولية العهد للإمام الرضا ﷺ فائدةً عظيمةً في مواجهة العباسيين، الذين كانوا ينقمون عليه أموراً عدّة:

منها: تسليط الفرس على أمارات البلاد، وتوليتهم أموراً الممكّلة، وحملهم على المناصب.

ومنها: إطلاق العلويين، وعدم تحديدهم، وهو أمرٌ يهاب العباسيون عاقبته.

فتمكّن المأمون - بتولية العهد للإمام الرضا ﷺ - من الائتلاف مع العلويين والفرس بالاعتماد عليهم في الحكومة، من صدّ خطر العباسيين.

ولعل هذا من أهمّ دوافع المأمون إلى تولية الإمام الرضا ﷺ ولاية العهد.

وأما موقف الإمام ﷺ وموجبات قبوله فقد كان له ﷺ تجاه المأمون موقفان:

لأنّ المأمون جهد - أولاً - في مواطن عديدة، ومراسلات مديدة، أن يوّلي الإمام أمر

الخلافة.



فكان موقفه عليه السلام من ذلك سلبياً ورافضاً، وكان لا يوافق عليه، بل كان الإمام يلزمه بالحجج بعدم الإقدام على ذلك.

ولما يئس المأمون من إقناعه، عدل إلى عرض ولاية العهد عليه، وأخذ يلح عليه في قبولها.

والإمام عليه السلام المطلع على أحبولته ومراده من ذلك، كان موقفه سلبياً كذلك، لكن لما سدّ المأمون على الإمام طرق التخلّص، وهدّده بالقتل.

فاضطرّ الإمام إلى أن يجيب، وقد صرّح عليه السلام بذلك حين قيل له:

إنّ الناس يقولون: إنك قبلت ولاية العهد، مع إظهارك الزهد في الدنيا؟

فقال:

قد علم الله كراهمتي لذلك، فلما خيّرت بين قبول ذلك، وبين القتل، اخترت القبول على القتل^١

وصرّحت الروايات بتهديد المأمون، ففي خبرٍ طويلٍ:

إنّ المأمون قال للإمام عليه السلام: لما طال الكلام في ذلك بينه وبين الإمام عليه السلام:

فبالله أقسم! لئن قبلت ولاية العهد، وإلا، أجبرتك على ذلك، فإن فعلت،

وإلا، ضربت عنقك^٢

وقد أبدى الإمام عليه السلام استيائه من الدّخول في هذا الأمر، عند تشبيهه حالته بحالة جدّه أميرالمؤمنين عليه السلام حين دخل في الشورى العمرية قسراً وقهراً، فكان كأحدّهم، مع كونه الإمام بالحقّ.

وكان الإمام الرضا عليه السلام يعلن في دعائه وفي مناجاته إلى الله، عن إكراهه على القبول ويشهد الله على ذلك.

١. الصدوق، محمّد بن علي، الأمالي، ص ٧٢؛ الصدوق، محمّد بن علي، علل الشرائع: ١/ ٢٣٩، المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار: ١٣٠/ ٤٩.

٢. الصدوق، محمّد بن علي، الأمالي، ص ٧٠، الصدوق، محمّد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/ ١٤٠، المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار: ١٢٩/ ٤٩.

وأما: لماذا يَرَجَّحُ الشهادة بقتله، على قبول الولاية؟

فذلك من الأسرار التي جرى بها قلم القضاء، ولا مردّ لأمر الله.

مع العلم بأنّ قبوله لولاية العهد كان له من الآثار الحميدة التي عادت على الحقّ وأهله بالخير، وبالنتائج الملموسة، ما يقطع العذر في ذلك، ويتمّ الحجّة على المتسائل.

والنتائج المنظورة، هي:

أولاً: تحرّر العلويين من الضغوط الصعبة، التي أودت بكثيرٍ منهم إلى الهلاك، والتشرّد في أبعاد البلاد، فكان قبول ولاية العهد موجباً لتوقّف ذلك التشديد عليهم، ولم يتمكّن أحدٌ من المساس بهم بسوءٍ، ودزّت عليهم الخيرات بفضل الإمام عليه السلام ووجوده بعد قبول ولاية العهد.

وكذلك فسح المجال للشيعة من محبّي أهل البيت، بعد مختلف الضغوط، والمراقبة، والعذاب.

ثانياً: لقد قام الإمام . في هذه الفترة . بيثّ المعارف الحقّه إلى الأمة، وإثبات حقوق الأئمّة على الأمة، بثتّى الأساليب، تلك الحقوق التي أغفلوها وما أشرف منها على النسيان والإغفال، أو تعرّض للتحريف والتبديل.

ومن مهمّات ذلك التصريح بالحقّ في أمر الخلافة بعد الرسول، وانحصارها في أهل البيت، وكشف ما يزول معه الشك في انحراف الخلافة التي تزعمها من هبّ ودبّ.

كماهتمّ الإمام بإحياء السنن المحمّديّة، مثل ما قام به في الصلاة يوم العيد، وذلك: أنّ المأمون بعث إلى الإمام الرضا عليه السلام يسأله: أن يركب، ويحضر العيد للصلاة والخطبة! وبعد امتناع الإمام بشدّة، وإلحاح المأمون الكثير، قال عليه السلام:

إن أعفيتني من ذلك فهو أحبّ إليّ، وإن لم تعفني خرجت كما كان يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكما خرج أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

قال المأمون «أخرج كما تحبّ». وأمر المأمون القواد والناس أن يبكروا إلى باب

الرضا عليه السلام، فقعد له الناس في الطرقات، وازدحموا ينتظرون خروج الإمام، فلما طلعت الشمس قام الرضا عليه السلام فاغتسل وتعمّم وتحنّك وشمر ثيابه، ثم قال لجميع مواليه: افعلوا مثل ما فعلت.

فخرج وهو حافي القدمين، والناس على الباب قد تزيّنوا، وتهيّاوا بأحسن هيئة، فلما طلع عليهم موكب الإمام بهذه الصورة، والإمام رافعٌ صوته بالتكبير، والتحميد، والتهليل، فزع الناس، وأخذوا يبكون، وتزعزعت مرو من البكاء والنياح، وضجّوا ضجّةً واحدةً.

وكان الإمام يقف كلّ عشرة خطواتٍ وقفَةً، يكبر الله فيها أربع مرّات، فيخيّل للناس أنّ السماء، والأرض والحيطان يجاوبنه.

وكذلك سار الإمام بموكبه الفخم مصطحباً هيبَةً وعظمةً لم تعهد من قبل، والناس حيارى، يبكون كأنّهم جدّدوا عهد رسول الله.

ولمّا رأى الفضل بن سهل، وزير المأمون ذلك، خاف أن يفتن الناس بالإمام، فنّبّه المأمون، وحثّه على إرجاع الإمام.

ثالثاً: تمكّن علماء الشيعة من الاتصال بالأئمّة، والتزوّد من نمير علومهم، ومعرفة تكاليفهم الشرعية، والأحكام الدينيّة، بلا تقية.

ولقد تمكّن العلماء بالشرعية من جمع الكثير من الثراث المخزون عند الإمام وكتبوه في أعمالهم الموروثة.

وهكذا كانت مواقف الإمام الجبّارة في دحض جهاز الحكم الفاسد.

٣-٦- نصّ شروط الإمام عليه السلام بقبوله الولاية لعهد المأمون.

وبعد كلّ الذي مرّ، فإنّ الإمام عليه السلام لم يستسلم للمأمون بصورة مطلقة، بل حدّد قبوله بقيود هي في الحقيقة تدلّ على رفض ولاية العهد، فإنّه كتب في صحيفة العهد ما نصّه:

١. لقد روى المؤرّخ الأربلي في (كشف الغمة) نسخة من العهد بخط يد المأمون، وفي ظهره بخط الإمام عليه السلام في شهر رمضان سنة إحدى ومئتين، وفي نهاية ما نقل:

فإني أجيبك إلى ما تريد من ولاية العهد، على أنني: لا آمر، ولا أنهى، ولا أفتي، ولا أقضي، ولا أولي، ولا أعزل، ولا أغير شيئاً مما هو قائم.

وفي نصٍ آخر:

... وأنا أقبل ذلك على: أن لا أولي أحداً، ولا أعزل أحداً، ولا أنقض رسماً ولا سنةً، وأكون من الأمر - من بعيدٍ - مشيراً.

فرضي المأمون منه بذلك، وكان ذلك في سنة (٢٠١ هـ) في الخامس أو السابع من شهر رمضان.

ولكن المأمون كان مكتفياً بمجرد الموافقة اللفظية الظاهرية من الإمام، حتى يصل إلى أهدافه بإعلان ذلك.

ولذلك احتفل المأمون وأمر الناس يلبس الخضرة - وهو شعار العلويين - وترك السواد - وهو شعار العباسيين -، وضرب الدراهم باسم الإمام، وأخرج أموالاً كثيرة، وأعطى جميع الجند، وأكثر من لم يرض منهم حتى أرضاه، وحبس من لم يبايع وعصاه، وكتب بذلك إلى الأمصار والبلدان، وخطب باسمه على المنابر، وقرن اسم الإمام عليه السلام باسمه في الخطب، وقد أوفد الشعراء، وأعطاهم على مدح الإمام، فأصبحت البلاد كلها تهتف باسم الإمام ﷺ.

ومضت على هذه الوتيرة الأيام والشهور، بل السنون، حتى أهدق الخطر ودب إلى رجال الدولة، ومنهم وزراء المأمون، فأخذوا يحدّثونه، ومنهم وزيره الفضل بن سهل الذي جدّ في تنبيه المأمون إلى الخطر من وجود الإمام.

والمأمون لم يتمكن من استيفاء أغراضه كلها من أحبولته التي دبرها بولاية العهد،

رسم أمير المؤمنين أطل الله بقاءه هذه الصحيفة التي هي صحيفة الميثاق، ... بحرم سيدنا رسول الله ﷺ بين الروضة والمنبر، على رؤوس الأشهاد بمراى ومسمع من وجوه بني هاشم وسائر الأولياء والأجناد، بعد استيفاء شروط البيعة عليهم بما أوجب أمير المؤمنين الحجّة به على جميع المسلمين. وأبطل الشبهة التي كانت اعترضت آراء الجاهلين «ما كان الله ليدر المؤمنين على ما أنتم عليه». وكتب الفضل بن سهل بأمر أمير المؤمنين، بالتاريخ فيه.

ينظر: الأربلي، علي بن عيسى، كشف الغمة، ٣/٤٦٦. ٤٧٥.

وكان يحس من الإمام ما يثير حسده، ويؤجج بغضه، من غزارة العلم، وطيب السيرة، والحكمة في التصرف، مضافاً إلى ما كان يعرفه للإمام من مقام، وقدسيّة وأهليّة للإمامة الإلهيّة، مما أفرعه من عواقب الأمر، فأظهر ما في نفسه من التزوير، بعد أن استنفذ سعيه، وأيس من استكمال مطالبه، فصمّم على الخلاص من وجود الإمام. فأقدم على ما قام به من الجريمة النكراء، كما اشتهر عنه، في سنة (٢٠٣ هـ) على أشهر الروايات.

وقضى على ذلك الوجود المقدّس، محاولاً إطفاء ذلك النجم المتألّق، ولكن نوره الربّاني لم يطفأ، وخلد الإمام بعظمته، وجلاله وقده في قرارة النفوس التوّاقة للحقّ، وذكره على ألسنة العارفين بفضلّه، ولا يزال مرقدّه مقاماً يأوي إليه الفاصدون للبركة من كلّ فجّ عميق، واندثر المأمون وعقّى ذكره، وبادت إمبراطورية العباسيين، ولم تبق لهم سوى المظالم والمآثم، التي سوّدوا بها صفحات من تاريخ الإسلام، والإمام الرضا عليه السلام خالّد مدى التاريخ، بالجلالة والكرامة والذكر الطيب في ذاكرة المسلمين، وعلى صفحات الآثار والمؤلّفات، وفي سجل الأبطال من آباءه وأبنائه المعصومين:.

فسلام عليه يوم ولد ويوم مات، ويوم يرجع، ويوم يحشر حيّاً.

والحمد لله وصلى الله على محمّد وآله.

الخاتمة:

كشفت هذه المقالة عن تنوّع الأدوار بين الأئمة عليهم السلام خلال أدائهم مسؤولياتهم وممارستهم واجبات الإمامة. وقد انتهت هذه الدراسة إلى أنّ كان الهدف من تولية الإمام الرضا عليه السلام العهد، احتواء حركة الإمام وتشويه صورته؛ ولكنّ الإجراءات التي اعتمدها الإمام عليه السلام حالت دون تحقيق المأمون غايته تلك، ما جعل ولاية العهد عنواناً فاقداً للمضمون الذي يمكن ترتيب الأثر السلبي عليه.



المصادر:

١. ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.].
٢. الأربلي، علي بن عيسى، كشف الغمّة في معرفة الأئمة، تحقيق علي الفاضلي، المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام، ١٤٢٦هـ.
٣. الخصري بك، محمّد، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، تحقيق محمد العثماني، بيروت: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٤. الصدوق، محمّد بن علي، الأمالي، طهران: مؤسسة البعثة، ١٤١٧ هـ.ق.
٥. _____، علل الشرائع، النجف: المكتبة الحيدرية، ١٩٦٦م.
٦. _____، عيون أخبار الرضا عليه السلام، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٨٤م.
٧. المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار، بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣م.



مفهوم الإمامة في فكر زرارة وآل أعين^١

هادي إلياسي^٢

أكبر أقوام كرباسي^٣

الملخص

زرارة بن أعين فقيهه ومتكلم إمامي مشهور، عاش في الكوفة في القرن الثاني من الهجرة، وكان له ولأسرته «آل أعين» تأثير ودورٌ في الفقه، والكلام، والحديث الإمامي، فرووا أحاديث كثيرة في هذه المجالات. وما ميّز الخطّ الفكري لزرارة من بين محدّثي الكوفة ومتكلميّهم، هو سجّلُه الحافل، وفهمه الاجتهادي، وأسئلته الذكية التي كان يطرحها على الأئمة المعصومين عليهم السلام. وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في عناصر مفهوم الإمامة والولاية، كتعريفها وبيان حدودها، وإيضاح الخصائص والشروط المهمة للإمامة كعلم، ومناصبه ومقاماته، في فكر زرارة وآل أعين؛ ذلك أنّ دراسة الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالإمامة في فكر هذا المحدّث والمتكلم الكوفي الكبير تسهم في توضيح مفهوم الإمامة عند المحدّثين - المتكلمين.

الكلمات المفتاحية: زرارة بن أعين، علم الإمام، شروط الإمام، مقام الولاية، مقام افتراض الطاعة.

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٥/١٢م؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٢/١٢م.

٢. طالب في السطح الرابع، قسم الإمامة، الحوزة العلمية في قم المقدسة، إيران (الباحث المسؤول).
elyasihadi@gmail.com

٣. أستاذ مساعد في معهد الفلسفة والكلام التابع لمركز أبحاث العلوم والثقافة الإسلامية، قم، إيران.

Akbarkarbassi@gmail.com

تمهيد

زرارة بن أعين الشيباني من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، فقيهه، ومتكلمه، وشاعر، وأديب كوفي^١، ويعدّ بمعية عبد الملك، وحمران، وعبد الرحمن، وبكير من وجوه آل أعين، وقد نُصّ على أنه كان أفقه من إخوانه وبني عمومته^٢. وكان زرارة من الشخصيات المتميّزة، والمفكرين البارزين في الكوفة، انضمّ في برهة من الزمن إلى مذهب متكلمي الكوفة، لكنّه ما لبث أن انفصل عن هذا الخطّ الفكري، ورجح منهج المحدثين المتكلمين. ولم يكن هذا هو السبب الوحيد الذي دفع الباحثين إلى منحه مكانة متميّزة، بل يُضاف إلى هذا وفاء ثلّة من أسرته وذويه في كثير من القضايا الفكرية، وكذلك نقله كمّاً هائلاً من الروايات، مقارنةً بغيره من الرواة المرموقين، أمثال مؤمن الطاق، وهشام بن سالم، وهشام بن الحكم، وأدى ذلك إلى ظهور طائفة من الرواة، تستند إلى أفكاره الكلامية في القرن الهجري الثاني^٣.

الآراء الكلامية لزرارة، خصوصاً في أبواب مسألة الاستطاعة، والقدر، والأفعال الإلهية، والإيمان والكفر، والمعرفة، والتحديث، وأمثال ذلك، جعلته من الوجوه الشهيرة في الكوفة، وقد ترتّب على ذلك ردود أفعال عدّة تتراوح بين المدح والذم^٤. ولا يُستبعد أن تكون هذه المنزلة الرفيعة وهذا الدور العلمي لزرارة في تاريخ الأفكار العقائدية هي التي أبرزت هذا الرجل في أوساط الباحثين في هذا المجال، لبيادورا إلى محاولة التعرّف إليه ودراسة أفكاره، هو وأسرته من آل أعين.

ومن هذا المنطلق، نحاول في هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة عن فكر زرارة حول مفهوم الإمامة. والنقطة المهمة في هذا المجال، هي أنه إلى الآن لم تتشكّل أنظمة كلامية كالتي برزت في مدرستي بغداد والحلة الكلاميتين، ليتسنى من خلالها الكشف عن منظومة الإمامة التي كان يؤمن بها زرارة وأسرته، وإنّما ينبغي توخي هذه المباحث في ثنايا الوقائع التاريخية المعبرة عن أفكارهم أو الروايات المروية عنهم.

١. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ١٧٥، الرقم ٤٦٣.

٢. أبو غالب الزراري، أحمد بن محمد، رسالة في آل أعين، ص ١٨٨.

٣. عدد من الباحثين، جستارهايي در مدرسه كلامي كوفه، ص ٢٧.

٤. الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، ١/ ٣٤٥، الرقم ٢٠٨ و ٢٣٥.

١. ضرورة وجود الإمام

تعدّ مسألة الإمامة من وجهة نظر أصحاب الأئمة في الكوفة إحدى أهم أركان الإسلام، بل الركن الركين فيه، وقد بلغت أهميّة هذه العقيدة في أفكارهم إلى درجة اعتقادهم بأنه لا يمكن بقاء أهل الأرض دون إمام ولو للحظة واحدة، ومن اللازم في رأيهم معرفة مسألة الإمامة، والتعرّف إلى مصداق الإمام بوصفه الشخص المنصوب من قبل الله تعالى. ويرى متكلمو أهل الكوفة أنّ هذه المعرفة تُعدّ من المبادئ الضرورية واللازمة للإيمان الحقيقي، فلا يكون الشخص الذي يجهل الأبعاد الوجودية للإمام ولا يعرف شخصه، معذوراً عند الله، ويمكن استكشاف هذا التصور لدى الأصحاب من الإمامية في الكوفة من خلال الأسئلة التي طرحوها على الأئمة عليهم السلام. وفي الحقيقة، كان الإماميون الكوفيون يؤمنون بأنّ للإمام منزلة عظيمة جداً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو وليّ الله الأوحد في الأرض، لذا لا يعدّ وجوده فقط مهماً وضرورياً لهداية الأمة، بل كانوا يرون وجوب معرفته أيضاً.

وعلى الرغم من الاختلاف بين المتكلمين والفقهاء في وجوب وجود الإمام في المجتمع، فإنّ هذا الاعتقاد يحظى بكثير من المقبولية والانتشار. وقد استدلت الإمامية على وجوب وجود الإمام ونصبه ببعض صفات الله تعالى، كالرحمة، واللطف والحكمة، وشدّدت على أنّ ترك ذلك يستلزم النقص في تلك الصفات الإلهية. ويمكن العثور على هذه العقيدة في الروايات المنقولة عن رواة الكوفة كزرارة وأسرته. فروي عنه أنّه سأل الإمام الصادق عليه السلام عن ضرورة وجود الإمام قائلاً: «يمضي الإمام وليس له عقب؟» فأجاب الإمام عليه السلام بإمكان ذلك في حالة واحدة فقط، وهي حالة غضب الله على الناس ومعاجلتهم بالعذاب بأخذ الإمام من بينهم^١. ومن هنا، فإنّ وجود الإمام واجب بالنظر إلى صفات الله الجمالية، وغيابه يكشف عن الغضب والسخط الإلهي.

١. عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يمضي الإمام وليس له عقب؟ قال: «لا يكون ذلك». قلت: فيكون ماذا؟ قال: «لا يكون ذلك إلا أن يغضب الله عزّ وجلّ على خلقه فيعاجلهم» (ابن بابويه، علي بن الحسين، الإمامة والتبصرة من الحبرة، ص ١٣٤؛ الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، ٢٠٤/١).

ومن الروايات التي وصلتنا عن طريق زرارة، ما رواه حول الآية التاسعة عشر من سورة الأنعام، وذكر فيها ضرورة وجود إمام لهداية الأمة بعد رسول الله ﷺ، ذلك أن إنذار الناس وهداية الأمة من شؤون الرسل والأنبياء الإلهيين، فوضع هذا العمل بعد النبي الأكرم ﷺ على عاتق الأئمة الميامين ﷺ؛ لينذروا الناس في سبيل الهداية. روى زرارة عن الإمامين الباقر والصادق ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾، قالوا: «يعني الأئمة من بعده، وهم يُنذرونَ به النَّاسَ». وبذلك أثبت أن هداية النبي ﷺ تكون من بعده للأئمة المعصومين ﷺ.

٢. وجوب معرفة الإمام

إن ضرورة وجود الإمام أمر تكويني، كفله الله عز وجل، بيد أن معرفة الإمام أمر تشريعي، وتكليف واجب على الناس. وقد أحصى الأشعري -متكلم أهل السنة المعروف- أقوال الإمامية في إمكان الجهل بالأئمة ومعرفتهم، فقال:

اختلفت الروافض في الأئمة هل يسع جهلهم، وهل الواجب عرفانهم فقط، أم الواجب عرفانهم والقيام بالشرائع التي جاء بها الرسول ﷺ...^٣

ويستفاد من الكلام اللاحق للأشعري هذه المعلومة التاريخية، وهي أن أصل هذا الاختلاف يعود إلى فهم الأصحاب لوجوب المعرفة، فهل معرفة الإمام من المعارف الضرورية أم الاكتسابية؟

إن وجوب المعرفة على لسان الأصحاب من الإمامية في القرن الثاني الهجري تعني أنه ليس للإنسان دور في كسب أصل المعرفة، بل المعرفة فعل إلهي يتفضل به الله على من يشاء من عباده، وغاية ما يمكن للإنسان أن يفعله لتلقي المعرفة يعود إلى كسب المقدمات لا أصل المعرفة. وبالرجوع إلى كلام الأشعري المتقدم، نجد أنه أفاد بأن بعض أصحابنا كعبد الله بن أبي يعفور كان يؤمن بأن معرفة الإمام ليست

١. سورة الأنعام: الآية ١٩.

٢. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ١/١٠١.

٣. الأشعري، علي، مقالات الإسلاميين، ١/٤٩-٥٠.

من المعارف الضرورية، بل يسعُ الإنسان الجهل بالأئمة، بينما ذهب الآخرون إلى أنّ معرفة الأئمة من المعارف الضرورية، ولا يسع الإنسان جهلهم^١.

وبقرينة كلام الأشعري، يمكن القول: إنّ رأي زرارة في هذا الموضوع، مطابق للفرقة القائلة بوجوب معرفة الإمام، وأنّه لا يسع الإنسان الجهل به، استناداً إلى ضرورة المعرفة. ولا يقتصر الأمر على قول الأشعري وحسب، بل إنّ الشهرستاني أيضاً نسب ذلك إلى زرارة وأصحابه في باب المعرفة فقال: «وحكي عن الزرارية، أنّ المعرفة ضرورية، وأنّه لا يسع جهل الأئمة»^٢.

روي عن زرارة أنّه سأل الإمام الباقر عليه السلام عن وجوب معرفة الإمام على جميع الخلق، فأجابه الإمام عليه السلام إنّها واجبة على من آمن بالله، ورسوله، وأتبعه، وصدّقه^٣. ومن هنا وفي السياق ذاته، روى زرارة وحميران عن الإمام الصادق عليه السلام أنّهما سألاه عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾، فأجاب إنّ المقصود من الدخول في السلم هو معرفتنا، فأمر الله المؤمنين بمعرفة الأئمة^٤.

٣- مقامات الإمام

٣-١- مقام الولاية

ذهب زرارة إلى ارتباط مقام الإمامة بمقام الولاية، مثلما جرى التأكيد على ذلك في الكتاب والسنة، ودلّت عليه كتب اللغة أيضاً، فالإمام لغة كلٌّ من اقتدي به وقُدِّم

١. المصدر نفسه.

٢. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، ١/ ٢١٨.

٣. عن هشام بن سالم، عن زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبة على جميع الخلق؟ فقال: إنّ الله عزّ وجلّ بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس أجمعين، رسولاً وحبّة الله على جميع خلقه في أرضه، فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله وأتبعه وصدّقه فإنّ معرفة الإمام منا واجبة عليه، ومن لم يؤمن بالله وبرسوله ولم يتبعه ولم يصدّقه ويعرف حقهما فكيف يجب عليه معرفة الإمام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقهما؟» (الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ١٨٠-١٨١).

٤. سورة البقرة: الآية ٢٠٨.

٥. عن زرارة وحميران ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «سألناهما عن قول الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾، قال: أمروا بمعرفتنا» (العباشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ١/ ٢٨).



في الأمور^١ وثمة ألفاظ أخرى شبيهة بلفظ الإمام وردت في القرآن الكريم والروايات، كالولاية، والخلافة، والوصاية، والحجّة، فهي تشترك مع هذه الكلمة معنىً، وإن اختلفت عنها مفهوماً. لكنّ المصداق الأتم لها، هو لفظ «الإمام». ولو عقدنا مقارنةً بين مفهومي «الإمام» و«الوليّ» في المصادر النصّية، لوجدنا أنّ مفردة «الإمام» أعمّ من مفردة «الوليّ»، فتشمل أئمة الهدى وأئمة الضلال^٢، كما أنّ لكلمة «الوليّ» مفهوماً عاماً وشاملاً من الناحية اللغوية وفي الاستعمال القرآني أيضاً^٣، فهي ناظرة إلى من له حقّ التصرف في الشيء، وأمره نافذ فيه، سواء بلغ هذا المقام بالحقّ، أو بالظلم والباطل. ثم إنّ البحث في الروايات الأخرى لزرارة يكشف عن أنّه كان يشير إلى الإمام بمفردة «وليّ»، ويعبّر عنه بمقام الولاية. منها رواية جميلة أخرجها، وعدد آخر من الرواة حول وجوب الولاية، والإعلان عنها يوم الغدير^٤، وقد أشار النبيّ الأكرم ﷺ في هذه الرواية إلى آيات الولاية والتبليغ والإكمال لإثبات إمامة أمير المؤمنين ﷺ. وروى زرارة عن الإمام الصادق عليه السلام في مقام التعريف بالإسلام أنّه بُني على خمسة أشياء، إحداها الولاية، بل الولاية أفضل هذه الخمسة، لأنّها مفتاح لفهمهنّ ودليل عليهنّ^٥.

١. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ٢٨/١.

٢. ينظر: سورة الإسراء: الآية ٧١؛ سورة التوبة: الآية ١٢؛ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٢١٦/١.

٣. ينظر: سورة المائدة: الآية ٥٥؛ سورة الأعراف: الآية ٢٧.

٤. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، والفضيل بن يسار، وبكبير بن أعين، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وأبي الجارود، جميعاً عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أمر الله عز وجل رسوله بولاية علي وأنزل عليه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، وفرض ولاية أولي الأمر، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمداً ﷺ أن يفتر لهم الولاية، كما فتر لهم الصلاة والزكاة والصوم والحج، فلما أتاه ذلك من الله ضاق بذلك صدر رسول الله ﷺ، وتخوّف أن يرتدوا عن دينهم، وأن يكذبوه، فضاقت صدره وراجع ربه عز وجل، فأوحى الله عز وجل إليه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، فصدع بأمر الله تعالى ذكره، فقام بولاية علي عليه السلام يوم غدير خم، فنادى الصلاة جامعة وأمر الناس أن يبلغ الشاهد الغائب». قال عمر بن أذينة: قالوا جميعاً - غير أبي الجارود-: وقال أبو جعفر عليه السلام: «وكانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى، وكانت الولاية آخر الفرائض، فأنزل الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾». قال أبو جعفر عليه السلام: «يقول الله عز وجل: لا أنزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت لكم الفرائض». (الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٢٨٩/١).

٥. عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «بُني الإسلام على خمسة أشياء، على الصلاة والزكاة والحج والصوم



ويرى زرارة أنّ المراد من الرحمة الإلهية في القرآن الكريم، ولاية أهل البيت والأئمة الميامين عليهم السلام فروى عن الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ قال: «فضل الله رسوله، ورحمته ولاية الأئمة»^١.

٣-١-١. الولاية التشريعية

تماشياً مع الآيات والروايات الماثورة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام، ذهب زرارة إلى أنّ هذه الولاية في مقام الأمر والنهي -التشريع-، فلا ريب في أنّ من حقّ الله -تعالى- حصراً أن يُعرف في الأدب الديني بالأمر التشريعي، أو الولاية التشريعية، لكنّه جلّ وعلا فوّض هذا الحقّ إلى الأئمة من أهل البيت عليهم السلام. ويعدّ تفويض أمر الدين، من المفاهيم المهمّة حول مقام الإمامة في فكر زرارة، كما إنّ التفويض في أمر الدين يمثّل وجه التمايز بين مقام الإمامة والنبوة؛ ذلك أنّ الإمام كالنبيّ مبلّغ أو حافظ للدين فقط، وليس له أفضلية من هذه الناحية، وهذا ما صرّحت به روايات عديدة في هذا الباب.^٢

لقد حظي تفويض الدين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام في روايات المتكلمين بأهميّة فائقة.^٣ وفي هذا السياق، كان لزرارة وأسرته دورٌ متميّز في نقل روايات التفويض، حيث أخرجوا أغلب الروايات في هذا الباب، منها ما رواه زرارة عن الإمامين الباقر والصادق عليهم السلام، حيث قالوا: «إنّ الله تبارك وتعالى فوّض إلى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم»^٤.

والولاية». قال زرارة: فأَي ذلك أفضل؟ فقال: «الولاية أفضلهن؛ لأنها مفتاحهن، والوَالِي هو الدليل عليهن» (البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن، ١/ ٢٨٦).

١. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ١/ ٢٦٠.

٢. ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ١٧٤-١٧٧، باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام و باب الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدّث.

٣. جمع المرحوم الصّفّار في كتاب البصائر تسع عشرة رواية تحت عنوان باب التفويض إلى رسول الله، ثم أورد ثلاث عشرة رواية في باب آخر عنوانه بباب ما فوّض إلى رسول الله فوّض إلى الأئمة. وأخرج المرحوم الكليني في كتاب الكافي عشر روايات ضمن باب التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمة في أمر الدين.

٤. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٢٦٧.

وكان زرارة يعتبر تفويض أمر الدين إلى الإمام، كتفويض أمر الشريعة إلى النبي ﷺ، ويرى أنّ دائرة نفوذ الإمام في الشريعة كحدود ولاية رسول الله ﷺ في هذا المجال، ويمكن إثبات هذا المدعى من خلال تتبع الروايات المنقولة عنه بصيغة قياس من ثلاث نقاط وبالشكل التالي:

- إنّ الله تعالى أمر الناس بطاعة النبي الأكرم ﷺ، فتجب طاعته والعمل بكل ما جاء به إلى الناس من أوامر ونواهي^١.
- لرسول الله ﷺ ولاية في أمور الشريعة، فشرع بعض الأحكام من عند نفسه^٢.
- بما أنّ الإمام عليه السلام خليفة لرسول الله ﷺ، يثبت له ما ثبت للرسول من ولاية في الأمور الدينية؛ ولذا يكون عنده جميع مسائل الحلال والحرام^٣.

وفي الحقيقة، كان زرارة يؤمن بأنّ تشريع الأحكام قد فوّض من الله تعالى إلى الرسول الكريم ﷺ والأئمة الميامين عليهم السلام، بحيث شرّعت بعض الأحكام الدينية من قبل الأئمة المعصومين عليهم السلام بعد رسول الله ﷺ، وهذا التشريع مغايرٌ للأحكام الولائية الاجتماعية. ومن هنا، روى ابن بكير عن زرارة أنّه سأل الإمام الباقر عليه السلام عن أشياء من الصلاة، والديات، والميراث، وأشياء من أشباه هذا، فأجاب الإمام عليه السلام: «إنّ الله فوّض إلى نبيّه ﷺ». ^٤ كما روي رواية أخرى عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام:

١. أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، أنّه سمع أبا جعفر وأبا عبد الله عليه السلام يقولان: «إنّ الله تبارك وتعالى فوّض إلى نبيّه ﷺ أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم، ثم تلا هذه الآية ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾» (المصدر نفسه).
٢. الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الشّفاء، عن حمّاد بن عثمان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «وضع رسول الله ﷺ دية العين ودية النفس وحرم النبيذ وكل مسكر». فقال له رجل: وضع رسول الله ﷺ من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال: «نعم، ليعلم من يطيع الرسول مَن يعصيه» (المصدر نفسه).
٣. حدّثنا محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة، عن زرارة، عن أحمد بن موسى، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت: يكون الإمام يُسأل عن الحلال والحرام ولا يكون عنده فيه شيء؟ قال: «لا، قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾» هم الأئمة «﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾». قلت: من هم؟ قال: نحن. قلت: فمن الأمور بالمسألة؟ قال: أنتم. قلت: فإننا نسألك وقد زمّت أنّه لا يمنع منّي إذا أتيتّه من هذا الوجه، فقال: «إنما أمرتم أن تسألوا وليس علينا الجواب، إنّما ذلك إلينا» (الصقار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ٣٩ - ٤٠).

٤. المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

قال: «وضع رسول الله ﷺ دية العين، ودية النفس، وحرّم النبيذ، وكلّ مسكر. فقال له رجل: وضع رسول الله ﷺ من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال: نعم، ليعلم من يطيع الرسول ممّن يعصيه»^١.

٣-٢. الولاية التكوينية

لا يقتصر مقام ولاية أهل البيت عليهم السلام على الأمور التشريعية فحسب، ويدخل زارة وأسرته من آل أعين في عداد الأصحاب الذين كانوا يؤمنون بولاية للأئمة عليهم السلام في أمور التكوين أيضاً، ولا يقيدون ولايتهم بمجالٍ خاص. ولا ريب في أنّ هذه القدرة موهوبة لهم من الباري - عزّ وجلّ -، كما هو الحال في الأمور التشريعية والأوامر والنواهي. وثمة روايات في التراث الروائي لزارة تكشف عن هذا المقام للأئمة الميامين عليهم السلام، نحو ما رواه عن الإمام الباقر عليه السلام في أنّ الأرض تطوى لهم^٢، وكذلك الرواية الأخرى الحاكية عن التصرف التكويني للإمام السجاد عليه السلام في الحجر الأسود وإنطاقه بإذن الله لإثبات إمامته لعنه محمد بن الحنفية^٣.

٣-٢. مقام افتراض الطاعة

إنّ المنزلة الرفيعة للإمامة بين الأصحاب من طائفة الإمامية دفعت بعض الأفراد في القرن الثاني من الهجرة إلى القول بعدم الفرق بين الإمام والنبّي، واعتقادهم بأنّ الإمام نبي^٤، وتشير الأسئلة الكثيرة من الأصحاب للأئمة عليهم السلام في هذا الخصوص إلى هذه الإشكالية التي مفادها: إن كانت الإمامة كالنبوة، ومثلما كان النبي مبعوثاً من الله - تعالى - ومرسلاً لهداية البشر، فالإمام كذلك مختار من الله، ومنصوب في مقام الإمامة من قبل الرسول ﷺ. ومن الطبيعي أن يكون كالنبي من حيث كونه مفترض الطاعة، وتجب طاعته على الجميع، فما الفارق إذن بين الإمام وبين النبي؟

١. المصدر نفسه، ص ٣٧٩؛ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٢٦٧.

٢. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ٣٩٨.

٣. المصدر نفسه، ص ٥٠٢؛ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٣٤٨.

٤. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ٢٥٨.



من أهمّ مقامات الإمام التي كان يؤمن بها زرارة وآل أعين، مقام افتراض الطاعة للإمام، بمعنى وجوب أتباعه وطاعته بصورة مستقلة، فثمة أهميّة كبيرة لافتراض طاعة الإمام من حيث مقام الإمامة وفرض وجوب أتباعه استقلالاً، فلو فرضنا أنّ مقام افتراض الطاعة للإمام ثابت له من حيث خلافته لرسول الله ﷺ والنبوة، فلا يعدّ وجوب الطاعة في هذه الحالة وجوباً مستقلاً، وإنّما تكون الطاعة وفقاً لهذه الرؤية، ذات بُعدٍ تعليلي وتقليدي. وعليه، لا يكتسب مقام افتراض الطاعة للإمام أهميّة تُذكر إلا إن كان بسبب منزلة الإمامة نفسها، فتعتبر الطاعة في هذه الحالة استقلاليةً ومن حيث مقام الإمامة.

ذهب زرارة إلى أنّ الإمام مفترض الطاعة، فشدّد على أنّ من واجبات الأئمة مقابل الإمام لزوم معرفته أولاً، ثم طاعته ثانياً، ولذا روى حديثاً عن الإمام الباقر عليه السلام، ذكر فيه أنّ رضا الرحمن في لزوم طاعة الإمام بعد معرفته^١.

كما إنّ اعتبار طاعة الإمام الحدّ الفاصل بين الإيمان والكفر، وأكد على أنّها تدلّ على الإيمان بالله يوم القيامة. وفي هذا السياق، نقل حديثاً عن الإمام الصادق عليه السلام بواسطة أبي الخطاب المعروف بانحرافه وغلوه، لكتّه أشار قبل بيان نصّ الحديث إلى أنّه سمعه منه في فترة استقامته وقبل تغيير عقيدته وانحرافه. فلما سأل أبو الخطاب الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^٢، قال: «وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ» بطاعة من أمر الله بطاعته من آل محمّدٍ «اشْمَأَزَّتْ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ»^٣.

١. عن زرارة، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: «ذروة الأمر وسنانه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن الطاعة للإمام بعد معرفته» (العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ١/ ٢٥٩).

٢. سورة الزمر: الآية ٤٥.

٣. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: حدّثني أبو الخطاب في أحسن ما يكون حالاً قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾، فقال: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ بطاعة من أمر الله بطاعته من آل محمّدٍ «اشْمَأَزَّتْ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ» لم يأمر الله بطاعتهم «إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ» (الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٣٠٤).



إنَّ نقل زرارة حديثاً عن أبي الخطاب بعد انحرافه وقوله بالغلو، وتصريحه بأنَّه
إنَّما ينقل عنه إبان استقامته، دليلٌ على أهمية الحديث ومضمونه وتلقّيه عن الإمام
المعصوم؛ وذلك لإيمانه بأهمية إطاعة الإمام المعصوم.

٣-٣. سائر المقامات

لا يمكن اختزال التراث الذي وصلنا من زرارة وآل أعين حول مقامات الأئمة
الميامين عليهم السلام بمقامي الولاية وافتراض الطاعة، فعلى سبيل المثال روى حمران بن
أعين رواية تدور حول خلق الأئمة الأطهار عليهم السلام من نور جنب الله^١. وروى بكير بن أعين
روايةً اعتبر فيها الإمامة عهداً إلهياً أخذه البارئ تعالى من الناس في أول مرحلة من
مراحل خلقهم، كما نقل حمران بن أعين عدّة روايات حول هذا الموضوع ليكشف
فيها عن إيمانه بكون الإمامة عهداً إلهياً^٢، وذلك من أجل التأكيد على أنّ مقام الولاية
والإمامة ليس مقاماً سياسياً فحسب، بل هو عهد إلهي وربّاني، أخذ بموجبه ميثاق
من عباد الله، حتى في العوالم السابقة أيضاً.

ومن المقامات التي ذكرها آل أعين وأثبتوها للأئمة الميامين عليهم السلام يوم القيامة
من خلال نقل روايات عديدة في هذا الشأن، مقام الشفاعة^٣، وكذلك أخرجوا بعض

١. قال محمد بن العباس: حدّثنا أحمد بن هوزة الباهلي، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد، عن
حمران بن أعين، عن أبان بن تغلب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، في قول الله عزّ وجلّ: ﴿يا
حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾، قال: «لُحِقْنَا وَاللَّهِ مِنْ نَوْرِ جَنْبِ اللَّهِ، لَخَلَقْنَا اللَّهَ جِزْءاً مِنْ جَنْبِ اللَّهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾، يعني في ولاية علي عليه السلام» (الأسترآبادي، تأويل الآيات الظاهرة،
ص ٥٠٨). وجدير بالذكر أنّ هذه الرواية غير موجودة في الكتب المتقدمة على «تأويل الآيات الظاهرة»، وبما
أنّ هذا الحديث ناظر إلى الآية الشريفة: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾، فلاجل فهم معناه لا بدّ من فهم
معنى هذه الآية أولاً، ولعلّ أفضل تفسير للآية المذكورة هو ما ذكره العلامة الطباطبائي حيث قال: «معنى الآية
إنَّما نخاطبكم بهذا الخطاب حذر أن تقول أو لئلا تقول نفس منكم: يا حسرتا على ما قصرت في جانب
الله، وإتي كنت من المستهزئين» (الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ١٧/ ٢٨٢). وفي
ضوء هذا التفسير للآية، وكذلك بالنظر إلى المعنى اللغوي لكلمة «جنب» («الجيم والنون والباء أصلان
متقاربان، أحدهما الناحية، والآخر البعد» (ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١/ ٤٨٣)،
يمكن القول في معنى الحديث المتقدّم: إنّ الأئمة عليهم السلام خلُقوا من نور الله - تعالى -.

٢. انظر على سبيل المثال: العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ٢/ ١٢٦.

٣. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، ص ١٢٧؛ المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٨/ ٤٣.

الروايات حول إنكار سهو النبي ﷺ الذي أثار نزاعاً شديداً بين متكلمي مدرسة قم^١ ومدرسة بغداد،^٢ ففي رواية سأل زارة الإمام الباقر عليه السلام عن إتيان النبي ﷺ بسجدي السهو، فنفى الإمام وقوع ذلك منه مطلقاً.^٣

وعلى الرغم من ذلك، ثمة روايتان في بعض كتب الرجال والتراجم يُستفاد منهما في الوهلة الأولى أنّ زارة لم يكن يحترم المقام الإلهي للأئمة عليهم السلام.^٤ هذا في الوقت

١. أوضح الشيخ الصدوق رؤيته حول هذا الموضوع قائلاً: «إن الغلاة والمفوضة (لعنهم الله) ينكرون سهو النبي ﷺ، ويقولون: لو جاز أن يسهو ﷺ في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ؛ لأن الصلاة عليه فريضة كما أن التبليغ عليه فريضة، وهذا لا يلزمنا، وذلك لأن جميع الأحوال المشتركة يقع على النبي ﷺ فيها ما يقع على غيره، وهو متعبد بالصلاة كغيره ممن ليس بنبي، وليس كل من سواه بنبي كهو، فالحالة التي اختص بها هي النبوة، والتبليغ من شرائطها، ولا يجوز أن يقع عليه في التبليغ ما يقع عليه في الصلاة؛ لأنها عبادة مخصوصة والصلاة عبادة مشتركة، وبها تثبت له العبودية، وبإثبات النوم له عن خدمة ربه عز وجل من غير إرادة له وقصد منه إليه نفي الربوبية عنه؛ لأن الذي لا تأخذه سنة ولا نوم هو الله الحي القيوم، وليس سهو النبي ﷺ كسهونا؛ لأن سهوه من الله - عز وجل -، وإتما أسهاه ليعلم أنه بشر مخلوق، فلا يُتخذ رباً معبوداً دونه، وليعلم الناس بسهوه حكم السهو متى سهواً...» (الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ١/ ٣٥٩ - ٣٦٠).

٢. قال الشيخ المفيد رداً على من ذهب إلى أنّ القميين يقولون بالسهو ويؤكدون على سهو النبي ﷺ: «اعلم أنّ الذي حكيت عنه ما حكيت، ممّا قد أثبتناه، قد تكلف ما ليس من شأنه، فأبدى بذلك عن نقصه في العلم وعجزه، ولو كان ممن وُفق لرشده لما تعرّض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي إلى معرفة طريقه، لكنّ الهوى مود لصاحبه، نعوذ بالله من سلب التوفيق، ونسأله العصمة من الضلال، ونستهديه في سلوك منهج الحق، وواضح الطريق بمنته. الحديث الذي روته الناصبة والمقلدة من الشيعة أنّ النبي ﷺ سها في صلاته، فسلم في ركعتين ناسياً، فلما بُتبه على غلظه فيما صنع، أضاف إليها ركعتين، ثم سجد سجدي السهو، من أخبار الأحاد التي لا تثمر علماً، ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء منها فعلى الظنّ يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظنّ في الدين، وحذّر من القول فيه بغير علم ويقين». (المفيد، محمد بن محمد، رسالة عدم سهو النبي، ص ٢٠ - ٢١).

٣. أفقّى الشيخ الطوسي بعدم سهو النبي ﷺ استناداً إلى هذه الرواية: «عنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن بكير، عن زارة، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام: هل سجد رسول الله ﷺ سجدي السهو قط؟ فقال: لا، ولا يسجدهما فقيه». قال محمد بن الحسن: «الذي أفقّى به ما تضمّنه هذا الخبر، فأما الأخبار التي قدّمناها من أنّ النبي ﷺ سها فسجد، فإنها موافقة للعامة، وإتما ذكرناها لأن ما تضمّنه من الأحكام معمول بها على ما بيّناه» (الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، ٢/ ٣٥٠ - ٣٥١).

٤. هاتان الروايتان هما:

- حدّثنا محمد بن مسعود، قال: حدّثنا جبريل بن أحمد الفاريابي، قال: حدّثني العبيدي محمد بن عيسى،

الذي روى روايات كثيرة حول المقامات المعنوية للأئمة عليهم السلام، تكشف عن عمق إدراكه لمنزلتهم الإلهية.

لمناقشة هذه الدعوى ينبغي القول: لو راجعنا أولى روايات الأحاد التي أخرجها الكشي في رجاله، التي أشارت إلى استياء زرارة من الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام،^١ لوجدنا أنها مخالفة لمجموع الروايات التي رواها هو عن الإمام الصادق عليه السلام بشأن عظمة الأئمة الميامين عليهم السلام.^٢ ولوتنزلنا وقبلنا مضمون تلك الرواية، فلا بد من توجيهها بأن موقف الإمام الصادق عليه السلام من زرارة ربما كان بسبب وجهات نظره الشخصية البعيدة عن سياق النصوص المأثورة في بداية دخوله إلى معترك علم الكلام، فصدرت منه بعض الأخطاء في هذا المجال، وهذا ما دفع الإمام إلى ذمه وتقريعه. ومن غير المستبعد تشبث بعض المخالفين من المذاهب الكلامية الأخرى بمثل هذا التقريع ونقله إلى زرارة بعد تهويله،^٣ ولما كان يُنقل له كلام الإمام عنه باستمرار،^٤

عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مسكان، قال: «سمعت زرارة يقول: رحم الله أبا جعفر، وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة. فقلت له: وما حمل زرارة على هذا؟ قال: حملة على هذا لأن أبا عبد الله عليه السلام أخرج مخازيه» (الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، ص ١٤٤-١٤٥).

- يوسف، قال: حدّثني علي بن أحمد بن بقاح، عن عمه، عن زرارة، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التشهد؟ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجت قلت: إن لقيته لأسأله غداً، فسألته من الغد عن التشهد، فقال كمثل ذلك، قلت: التحيات والصلوات؟ قال التحيات والصلوات. قلت: ألقاه بعد يوم لأسأله غداً، فسألته عن التشهد، فقال كمثلته. قلت: التحيات والصلوات؟ قال: التحيات والصلوات. فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت: لا يفلح أبداً» (المصدر نفسه، ص ١٥٩).

١. المصدر نفسه، ص ١٤٤-١٤٥.

٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٣٠٤/٨؛ الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ٤٣٠/١؛ العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ١٠٢/١.

٣. حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن حمزة، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني أنك برئت من عمي زرارة؟ قال: فقال: أنا لم أبرأ من زرارة، لكنهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه، فلو سكت عنه الزمنويه، فأقول من قال هذا، فأنا إلى الله منه بريء» (الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، ص ١٤٦).

٤. حدّثني محمد بن قولويه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله القمي، عن محمد بن عبد الله المسمعي، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أسباط، عن الحسين بن زرارة، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أبي يقرأ



فقد السيطرة على نفسه نتيجة الضغوط النفسية الشديدة، وشكا من الإمام، فشكّلت هذه الشكوى ذريعة بيد المخالفين، وسارعوا إلى إشاعة أنّ زرارة نال من الإمام وتكلم عنه بكلام قبيح.

وفي الرواية الثانية، ورد أنّ زرارة سأل الإمام الصادق عليه السلام عن التشهد، فأجابه، لكنّه أعاد السؤال مرتين أخريين في أوقات أخرى على الإمام ليطمئن من صحة الجواب، وفي كلا السؤالين كان جواب الإمام نفسه، ويبدو أنّ هذا الجواب لم يُرَق لزرارة فتكلّم بكلمات غير لاثقة بحق الإمام، لكنّ سند هذه الرواية ضعيف جداً ولا ينبغي الاعتناء بها.^٢

٤. شروط الإمام

إنّ ما وجدناه في روايات زرارة وأسرته من آل أعين من الشروط المذكورة للإمام - بحسب تتبّعنا - هو مسألة العلم فقط؛ ولذا سنتطرق تحت هذا العنوان إلى علم الإمام فقط.

٤-١. علم الإمام

يعدّ علم الإمام من أهمّ المباحث على صعيد الإمامة في كتب الحديث الشيعية، حتّى أنّ الروايات الواردة في هذا المجال أكثر منها في المجالات الأخرى، وتضمّنت هذه الروايات بحوثاً مختلفة، كحقيقة علم الإمام، وسعته، ومصادره. وكان الحجم الكبير للروايات سبباً في ذكر طروحات متعددة حول علم الإمام وخصائصه، ومصادره من قبل متكلمي الكوفة وبنظرة عامة يمكن تصنيف كلماتهم ضمن قولين أساسيين. إنّ

عليك السلام ويقول لك: جعلني الله فداك أنه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنك ذكرتني وقلت في: فقال: اقرأ أباك السلام، وقل له: أنا والله أحبّ لك الخير في الدنيا وأحبّ لك الخير في الآخرة، وأنا والله عنك راضٍ، فما تبالي ما قال الناس بعد هذا» (المصدر نفسه، ص ١٤١).

١. المصدر نفسه، ص ١٥٩.

٢. سند الرواية هو: «يوسف، قال: حدّثني علي بن أحمد بن بقاح، عن عمّه، عن زرارة». المراد من يوسف في رجال الكشي هو يوسف بن السخت البصري الذي قال العلامة فيه: «ضعيف، مرتفع القول، استثناه القميون من نوادر الحكمة» (الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال، ص ٢٦٥). وفيما يتعلّق بعلي بن أحمد بن بقاح وعمّه ينبغي القول: إنهما مجهولان وليس لهما ترجمة في كتب الرجال الشيعية.



المرور على تاريخ الروايات لدى متكلمي الكوفة يعكس حقيقة أنّ فكرهم اجتاز على مرّ التاريخ مسيرة تكاملية طويلة، كان هدفها الوصول إلى معرفة الأئمة الأطهار عليهم السلام معرفة دقيقة، ومن خلال هذه المسيرة نبذت التصورات المغلوطة والمفاهيم الخاطئة، وفي نهاية المطاف توصلت إلى الاعتقاد الصحيح بشأن علم الأئمة عليهم السلام. وفي الحقيقة، انتقلت هذه المسيرة من الإيمان بمحدودية علم الإمام واقتصراره على العلوم الشرعية والمعارف الضرورية للإمامة الدينية والزعامة الاجتماعية، إلى القول بعدم محدودية علم الإمام، والإيمان بسعة دائرة هذا العلم، ليشمل جميع العلوم البشريّة، مضافاً إلى الأخبار الغيبية والعلم اللدنيّ.

ثم إنّ الروايات الموجودة في كتب الفرق والمذاهب تكشف على الأقلّ عن قولين أساسيين بين المتكلمين وعلماء الإمامية الأوائل تجاه علم الإمام، ومن ثمّ انقسامهم إلى فريقين: فريق يقف على رأسهم هشام بن الحكم والرواة السائرون على خطّه الفكري، كيونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان، ذهبوا إلى العلم بالتوارث أي يرث الإمام اللاحق علمه من الإمام السابق. كانت هذه الطائفة من الرواة تؤمن بانقطاع الوحي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ علم الإمام محدود بالتوارث والكتب السماوية للأنبياء والأولياء السابقين، فلا يذكرون شيئاً عن الإلهام أو الوحي وما شاكل^٢. لكنّ هذه النظرة الضيقة لهشام وأتباعه شهدت تغييراً وطالها التعديل لاحقاً، ويمكن التماس الشاهد على ذلك في رواية يونس بن يعقوب، التي أشارت إلى مناظرة رجل من أهل الشام مع أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، ولما غلب الشامي سأل هشام بن الحكم: الأعلم بالكتاب والسنة في وقت رسول الله صلى الله عليه وآله هو الرسول، والساعة من الأعلم؟ فقال هشام: هذا القاعد الذي تُشدّ إليه الرحال، ويخبرنا بأخبار السماء [والأرض] وراثَةً عن أبي عن جدِّ^٣.

ومقابل هذا الفريق، ذهب أغلب المحدثين ومتكلمي الإمامية في الكوفة إلى

١. ينظر: الأشعري، علي، مقالات الإسلاميين، ص ٥٠؛ النوبختي، حسن، فرق الشيعة، ص ٨٨ - ٩٠.

٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٢٢٧.

٣. المصدر نفسه، ١/ ١٧٣.

وجود مصادر أخرى لعلم الإمام، كالوحي والإلهام، فضلاً عن التوارث.^١ وهذا القول ناشئ من ثلاث طوائف من الروايات:

الطائفة الأولى: الروايات التي أشارت إلى زيادة علم الإمام، ولولا تلك الزيادة لندف علمه، وفقاً لما روى زرارة عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام.^٢

الطائفة الثانية: الروايات التي كشفت عن زيادة علم الإمام عن طريق النكت والقذف والنقر، والذي أطلق عليه الأصحاب اسم جهات علوم الأئمة، وثمة روايات كثيرة في هذا الباب، بعضها مروى عن محمد بن حمران وأبيه.^٣

الطائفة الثالثة: الروايات التي بينت كيفية ارتباط الإمام بالملائكة وزيادة علمه عن طريقهم، وفي الغالب وردت تحت عنوان «التحديث» و«المحدثون». ويمكن تصنيف الروايات المروية عن زرارة في هذا المجال ضمن ثلاث فئات:

أ) تحديث الإمام وارتباطه بالملائكة، نحو «الاثنا عشر الأئمة من آل محمد كلهم محدث»،^٤ «أوصياء عليّ محدثون»،^٥ والرواية الدالة على رؤية جبرائيل.^٦

ب) كيفية تحديث الإمام، من قبيل ما روي «ينكت في آذانهم».^٧

ج) اختلاف تحديث الإمام عن النبي، نحو الرسول والنبي والمحدث.^٨

١. حدّثنا محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي بكر، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام،

قال: «ما مضى أبو جعفر حتى صارت الكتب إلي» (الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ١٦٧).

٢. حدّثنا أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ثعلبة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام

يقول: «لولا نُّزاد لأنفدنا. قال: قلت: نُّزادون شيئاً لا يعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: إنه إذا كان ذلك عُرض على

رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم على الأئمة، ثم انتهى إلينا» (المصدر نفسه، ص ٣٩٢).

٣. المصدر نفسه، ص ٣١٧ - ٣١٨.

٤. المصدر نفسه، ص ٣٢٠؛ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٥٣١/١.

٥. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ٩٣.

٦. المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

٧. المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

٨. المصدر نفسه، ص ٣٦٩ - ٣٧١؛ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٧٦/١.

٤-٢. المصادر المعنوية وغير المادية

أشرنا إلى أنّ الاستفادة من بعض الروايات هو أنّ الإمام عليه السلام يستمدّ علمه أحياناً من مصادر ماورائية وغير طبيعية، بحيث لا يتسنى لغيره الاستفادة من تلك المصادر، وذلك من قبيل:

٤-٢-١. تحديث الأئمة عليهم السلام

يؤمن متكلمو الكوفة بأنّ الأئمة الميامين عليهم السلام يتلقّون جانباً واسعاً من علومهم عن طريق تحديث الملائكة لهم، وإخبارهم بكثير من الأمور، واعتبروا هذه الحالة من علامات الإمامة.

وفي هذا السياق، روى زرارة عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه ذكر للإمام عشر علامات، أحدها أنّه محدّث إلى آخر يوم في حياته.^١
وروى الكليني عن زرارة هذه الرواية، قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الإثنا عشر الامام من آل محمد عليهم السلام كلّهم محدّث، من وُلد رسول الله صلى الله عليه وآله ومن وُلد عليّ، ورسول الله وعليّ عليهما السلام هما الوالدان. فقال علي بن راشد، وكان أخا علي بن الحسين لأمه، وأنكر ذلك، فصرر [صرخ] أبو جعفر عليه السلام وقال: أما إنّ ابن أمك كان أحدهم.^٢

كما روى زرارة عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام أيضاً أنّه سمعه يقول:

نحن اثنا عشر إماماً من آل محمد كلّهم محدّثون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وعليّ بن أبي طالب عليه السلام منهم.^٣

وفي حديث لصفوان بن يحيى، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «كان أبو جعفر عليه السلام محدّثاً». وبهذا الإسناد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كان الحسن والحسين عليهما السلام محدّثين».^٤

١. علي بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن ابن أبي عمير، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لإمام عشر علامات... وهو محدّث إلى أن تنقضي أيامه» (الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٣٨٨ - ٣٨٩).

٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/ ٥٣١؛ البحراني، هاشم، الإنصاف في النصّ على الأئمة، ص ٢١٨.

٣. الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ١/ ٥٧.

٤. الصّفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ٣٩٢؛ المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٢٦/ ٧٢.

وفي بعض الأحيان، يأمر الأئمة المعصومون عليهم السلام أتباعهم من متكلمي الكوفة بأن يعلّموا الآخرين معتقدات الشيعة، مثلما قال الإمام الباقر عليه السلام لزارة: «أعلم الحكم بن عيينة أنّ أوصياء عليّ محدّثون»^٢.

وفي رواية أخرى، قال زارة:

قال لي الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام: أحجّ حمران؟ قلت: لا، وهو يقرئك السلام. فقال: إنّه من المؤمنين حقّاً لا يرجع أبداً، إذا لقيته فأقرئه منّي السلام وقل له: لم حدّثت الحكم بن عيينة عنّي أنّ الأوصياء محدّثون؟ لا تحدّثه وأشباهه بمثل هذا الحديث.^٣

وروي عن الحارث النضري، قال:

قال لي الحكم بن عيينة: «إنّ مولاي عليّ بن الحسين عليه السلام قال لي: إنّما علم عليّ عليه السلام كلّه في آية واحدة. قال: فخرج حمران بن أعين ليسأله فوجد عليّاً عليه السلام قد قبض، فقال لأبي جعفر عليه السلام: إنّ الحكم حدّث عن علي بن الحسين عليه السلام أنّه قال: إنّ علم عليّ عليه السلام كلّه في آية واحدة، فقال أبو جعفر عليه السلام: وما تدري ما هي؟ قلت: لا. قال: هي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ وَلَا مُحَدِّثٍ؛

وبهذا، يظهر من بعض الروايات الواصلة إلينا أنّ الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، كان لهم طيلة فترة إمامتهم ارتباط وثيق بالملائكة، فكانت تختلف إلى بيوتهم، وتنقل لهم العلوم المختلفة.

وتفيد بعض الروايات التفسيرية الواردة في تفسير بعض السور والآيات، نحو سورة القدر، أنّ تحديث الأئمة عليهم السلام كان يقع في أزمّة خاصّة كليلة القدر و ليلة الجمعة. من هنا، أفرد المرحوم الصّفّار في كتاب «بصائر الدرجات» باباً تحت عنوان «باب

١. كان زبدياً بترتياً (ينظر: ابن داود الحلبي، الحسن بن علي، رجال ابن داود، ص ٤٤٩).

٢. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٧٢/٢٦.

٣. المصدر نفسه، ٨١/٢٦.

٤. المصدر نفسه، ٨١/٢٦ - ٨٢.

ما يزداد الأئمة في ليلة الجمعة من العلم المستفاد»، وجاء فيه بسبع روايات، أولها عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام:

أحمد بن موسى، عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي، عن يوسف الأبخاري، عن المفضل، قال:

قال لي أبو عبد الله عليه السلام ذات يوم وكان لا يكتنني قبل ذلك: يا أبا عبد الله! فقلت: لبيك جعلت فداك. قال: إن لنا في كل ليلة جمعة سروراً. قلت: زادك الله، وما ذاك؟ قال: إنه إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرش، ووافى الأئمة معه، ووافينا معهم، فلا تردّ أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لنفد ما عندنا!

يُستفاد من مجموع هذه الروايات أنّ الأئمة عليهم السلام كانوا محدّثين، وكانوا يتلقون جانباً من علومهم بواسطة التحديث، لكن هل هذا التحديث دائم أم متعلّق بأزمان معيّنة وأوقات خاصّة؟ هذا ما لا يمكن فهمه من تلك الروايات.

٤-٢-٢. طرق التحديث

ذكرنا أنّ إحدى الطرق لتلقّي الأئمة عليهم السلام العلم هي التحديث والارتباط بالملائكة، وقد بيّنت بعض الروايات المروية بواسطة الرواة الكوفيين كيفية التحديث، منها على سبيل المثال، ما يتمّ عبر إلقاء روح القدس، حيث أشارت الروايات المنقولة عن متكلمي الكوفة عن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام إلى رسالة، مفادها أنّ أحد المصادر الواسعة لتلك الذوات المقدسة هو روح القدس، الذي كان ملازماً للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ثم رافق الأئمة الميامين عليهم السلام، وكان يلقي إليهم العلوم المختلفة. ومن هنا، ذكر الإمام الصادق عليه السلام في رواية، أنّ روح القدس أحد الأرواح الخمسة التي جعلها الله تعالى في النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأضاف قائلاً: «فبه حمل النبوة، فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتقل روح القدس فصار إلى الإمام، وروح القدس لا ينام، ولا يغفل، ولا يلهو، ولا يزهو... وروح القدس كان [الإمام] يرى به»^٢.

١. الصّغار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ١٣٠.

٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١/٢٧٢.

وقال الباري - جلّ وعلا- مخاطباً النبي الأكرم ﷺ في سورة الشورى حول عظمة الروح:

﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾^١.

ويتضح من إنعام النظر والتدبر في هذه الآيات والروايات أنّ الروح غير الملائكة، كان ينزل على رسول الله ﷺ ومن بعده على أهل بيته عليهم السلام، مع الملائكة تارة، وبمعزل عنها تارة أخرى، ويزوّدهم بالأمور المهمة والعلوم الإلهية. وعليه، فتحديث الإمام يحصل بواسطتين: الملائكة والروح.

روى ابن بكير عن زرارة ذيل الآية المتقدمة أنّ الإمام الباقر عليه السلام قال فيها: «منذ أنزل الله ذلك الروح على نبيه ﷺ ما صعد إلى السماء، وإنه لفينا»^٢.

تكشف هذه الرواية عن أنّ أحد مصادر علم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام روح سماوية كانت تنزل على رسول الله ﷺ، وحسبما ذكر الباري -تعالى- في سورة القدر تنزل هذه الروح في كلّ ليلة من ليالي القدر على أهل البيت عليهم السلام.

إنّ المعصومين عليهم السلام يحكمون على أساس علم الأنبياء السابقين، وإذا ما عجزوا عن شيء، أمدهم به روح القدس. روى حمران بن أعين عن جعيد الهمداني قال: سألت علي بن الحسين عليه السلام بأيّ حكم تحكمون؟ قال: نحكم بحكم آل داود [دون بينة]، فإن عينا شيئاً تلقانا به روح القدس^٣.

وروى حمران أيضاً قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أنبياء أئمة؟ قال: لا. قلت: فقد حدثني من لا أئمة

١. سورة الشورى: الآية ٥٢.

٢. أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾، فقال أبو جعفر عليه السلام: «منذ أنزل الله ذلك الروح على نبيه ﷺ ما صعد إلى السماء، وإنه لفينا» (المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٦١/٢٥).

٣. المصدر نفسه، ٥٦/٢٥.

أنتك قلت: إنا أنبياء. قال: من هو، أبو الخطاب؟ قال: قلت: نعم. قال:
كنت إذا أهجر. قال: قلت: فيما تحكمون؟ قال: بحكم آل داود، فإذا ورد
علينا شيء ليس عندنا تلقانا به روح القدس^١.

٥. النتيجة

يمكن أن نستفيد من مجموع ما ذكرنا وما توصلنا إثر البحث في الروايات المروية
عن زرارة وآل أعين بشأن مسألة الإمامة أنّ الإمامة في نظرهم بدأت منذ العوالم التي
سبقت هذا العالم، وبعد جريانها في عالم الدنيا، ستبقى في العوالم اللاحقة أيضاً.
وبغية الاصطفاء اجتاز الإمام مراحل عديدة حتى وصل إلى مرحلة النصب والجعل
الإلهي. وفي مجال مسؤوليات الإمامة ومقامات الإمام، لم يتوقف دور الإمام على
الصعيد الديني، وإتماله دور على صعيد الولاية التشريعية والتكوينية معاً. ولهذا
السبب تعدد معرفة الإمام أمراً ضرورياً، ومن الواجب على الناس معرفته. ويحظى الإمام
في هذه الرؤية بمقامات رفيعة وعلم خاص، فضلاً عن التراث العلمي الذي يرثه
من النبي الأكرم ﷺ والأنبياء السابقين ﷺ، يزداد علم الإمام عن طريق الوحي غير
التشريعي، ويسمى هذا النوع من تلقي الوحي بالتحديث، فيكون الإمام محدثاً. وفي
ما يتعلق بالعصمة، فإنّ عصمة الإمام فعل إلهي. وفي الحقيقة، يمكن إدراك وجود
نوع من الاختلاف بين الخطّ الفكري لهشام وزرارة حول عصمة الإمام وعلمه الخاص،
فذهب زرارة وآل أعين عموماً إلى أنّ الإمام بهذه المواصفات والمقامات يصبح إماماً
على الناس عبر النصب والجعل الإلهي، ويمكن التعرف عليه عن طريق النصّ.



المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. ابن بابويه، علي بن الحسين، الإمامة والتبصرة من الحيرة، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عنه السلام، قم: منشورات مدرسة الإمام المهدي عنه السلام، ١٤٠٤ هـ.
٣. ابن داوود الحلبي، الحسن بن علي، رجال ابن داوود، قم: منشورات الشريف الرضي، [د.ت.].
٤. ابن فارس، احمد، معجم مقاييس اللغة، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.
٥. أبو غالب، الزراري، احمد بن محمد، رسالة في آل أعين، قم: مركز البحوث والتحقيقات الإسلامية، ١٤١١ هـ.
٦. الأشعري القمي، سعد بن عبد الله، المقالات والفرق، طهران: المنشورات العلمية الثقافية، الطبعة الثانية، ١٩٨١ م.
٧. البحراني، هاشم، الإنصاف في التص على الأئمة، طهران: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٨ هـ.
٨. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تحقيق: جلال الدين المحدث، قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٧١ هـ.
٩. الحلبي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال، نشر الفقاهة، ١٤١٧ هـ.
١٠. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: أمير مهنا وعلي فاعور، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٤ هـ.
١١. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: الدار الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ.
١٢. -----، من لايحضره الفقيه، قم: مكتب النشر الإسلامي، ١٤١٣ هـ.
١٣. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
١٤. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، منشورات اسماعيليان، [د.ت.].
١٥. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، طهران: دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٠٧ هـ.

١٦. -----، الأمالي، قم: مؤسسة البعثة، [د.ت].
١٧. عدد من الباحثين، جستارهايى در مدرسه كلامى كوفه، قم: دار الحديث، ١٣٩٥ش.
١٨. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، تحقيق: محمد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المطبعة العلمية، ٢٠٠١م.
١٩. الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي - اختيار معرفة الرجال، تحقيق: حسن المصطفوي، مشهد: مؤسسة النشر في جامعة مشهد، ١٤٠٩هـ.
٢٠. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تعليق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت].
٢١. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣هـ.
٢٢. المفيد، محمد بن محمد، رسالة عدم سهو النبي، المؤتمر العالمي لالفيه الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٢٣. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م.
٢٤. النوبختي، حسن بن موسى، فرق الشيعة، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.



تأثير الغلاة على الإسماعيلية^١

مهدي أكبري^٢

محمد حسين نصيري^٣

الملخص

لم يبقَ من الفرق الشيعية المذكورة في التاريخ سوى ثلاث فرقٍ هي: الإمامية والإسماعيلية والزيدية. ويمكن التعرف إلى هذه الفرق بواسطة دراسة أسباب نشأتها؛ إذ إنَّ ذلك يكشف النقاب عن منشأ أفكارها وعقائدها المتنوّعة. ومن بين هذه الفرق، الإسماعيلية التي نشأت بعد الإمام الصادق عليه السلام بدعوى إمامة ولده الأكبر إسماعيل بن جعفر الذي تُوفّي في حياة أبيه عليه السلام. ويُستفاد من إطلاق دعوى تشكيل هذه الفرقة والإصرار على إيجادها بعد موت إسماعيل وجود حركةٍ نشطة ذات أهدافٍ خاصّةٍ داخل المجتمع الشيعي. والبحث في هذا المجال يقودنا إلى حركة الغلوّ وزعمائها، كأبي الخطاب الذي كان يؤمن بأفكار متطرّفة، وكان يعدّ من الغلاة في عصر الإمام الصادق عليه السلام وقبله أيضاً، وقد تصدّى الأئمة من أهل البيت عليهم السلام لهؤلاء الأشخاص وأبعدوهم عن الجسد الشيعي؛ لكنهم لم يتخلّوا عن أفكارهم، واستنهضوا محمد بن إسماعيل، وواصلوا ادّعاءهم الزائف وقولهم بإمامة إسماعيل ومن بعده ولده محمد. ويتبيّن من دراسة عقائد الإسماعيلية وفكر الغلاة وجود علاقة وثيقة بينهما.

الكلمات المفتاحية: الإسماعيليون، الغلاة، الغلوّ، الدولة العباسية.

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٨/١١م؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٢/١٦م.

٢. طالب في حوزة قم العلمية، وباحث في مركز دراسات الإمامة والولاية: m.akbarikishdi@gmail.com

٣. أستاذ السطوح العليا، وخريج السطح الرابع في حوزة قم العلمية.

تمهيد

الإسماعيلية من الفرق التي تشكّلت بعد اختلافها مع سائر الشيعة والمحسوبين على أهل البيت عليهم السلام على خلافة الإمام الصادق عليه السلام. وكان إسماعيل الابن الأكبر للإمام الصادق عليه السلام، وقد مات في حياة أبيه في سنٍّ مبكرة، وبعد وفاته بسنوات عدّة ادّعت فئة أنه الإمام الذي أعطي منصب الإمامة، ولا يمكن أن تنتقل إلى غيره، بل هي باقية في نسله.^١ والسؤال المهم الذي يتبادر إلى الذهن هو: كيف يمكن ادّعاء إمامة إسماعيل واستمرار إمامته بعد موته؟ ومع قبول المجتمع الشيعي بإمامة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، من الذي كان يقف وراء هذه الحركة ويقودها ويقدم لها الدعم؟ على الرغم من أنّ المصادر الشيعية والإسماعيلية لم تزودنا بالمعلومات الكافية عن تلك الحقبة، يُستفاد من قراءة ما بين سطور الروايات الواردة حول الفترة المذكورة أنّ ثمة دوراً للغلاة في قيادة هذه الحركة، حيث يمكن الإحساس بوجود علاقة وثيقة بين الغلاة والإسماعيلية إثر دراسة آراء الفرقة الإسماعيلية.

وكيف كان، فالهدف من هذه الدراسة هو إبراز دور الغلاة في نشأة الفرقة الإسماعيلية وتأثيرهم في قيادتها، وإثبات أنّ الغلاة لم يتراجعوا عن غلوهم في الاعتقاد على الرغم من زجر أئمة التشيع عليهم السلام وطردهم إياهم من المجتمع الشيعي، وأنهم حافظوا على بقائهم في المجتمع الشيعي، وتابعوا العمل على استقطاب الضعفاء وخداعهم بصورة سرّية أحياناً.

١. عوامل نشأة الإسماعيلية

بغية إيضاح هذه المسألة ومعرفة كيف نشأت الفرقة الإسماعيلية، وكيف بقيت محافظة على وجودها، لا بدّ لنا من دراسة الأجواء الفكرية التي كانت سائدة في عصر الإمام الصادق عليه السلام والتعرف إلى الحركات والمذاهب الفكرية التي كانت حيّة

١. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، ٧١١-٧٤.

٢. ورد في مصادر عدّة عدم المعرفة بالإسماعيلية إلى قيام الدولة الفاطمية (ينظر: دفتري، فرهاد، تاريخ و

عقايد إسماعيلية، ص ١٢١-١٢٢).

وناشطة آنذاك؛ لنصل إلى العوامل التي ساعدت على تكوّن هذه الفرقة.

وقبل الخوض في هذا الأمر، ينبغي الالتفات إلى نقطة هامة، هي أنّ إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام مات في حياة أبيه، حسبما أفادت روايات صحيحة السند ذكرها الشيخ الصدوق^١، حتى إنّ الإسماعيلية أنفسهم لا ينكرون ذلك بحسب مصادرهم المتوافرة.^٢ وعلى هذا الأساس، ينتفي فرض وجود نصّ على إسماعيل وإمامته أساساً؛ لأنّ مفهوم الخلافة في الإمامة يتوقّف على بقاء الخليفة حيّاً بعد وفاة سلفه؛ وإلا فلا معنى لخلافة الخلف الميت السلف الحيّ، ويكون النصّ على خلفته فكرة متهافئة.^٣ وقد ألفت الشيخ المفيد إلى هذا الأمر وأشار إليه.^٤

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة هو: لماذا أثير مثل هذا الادّعاء واستمرت الإشارة إليه من دون دليل كافٍ؟ تعود جذور هذا الموضوع إلى عصر الإمام الصادق عليه السلام، ويمكن إرجاع ظهور هذه الفرقة إلى عوامل عديدة، أهمّها تيار الغلوّ والمغالين^٥ وسنشير في ما يأتي إلى بعض هذه العوامل.

٢. دولة العباسيين وأجواء الرعب

كان المجتمع الشيعي في عصر حضور الأئمة الميامين عليهم السلام يعاني من أنواع مختلفة من الضغوط والقمع والترويع التي أثارها حكام الجور، ومن الصحيح أنّ هذا الوضع

١. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، ٧١١-٧٤.

٢. الكرماني، حميد الدين، المصاييح، ص ٩٧؛ المغربي، نعمان بن محمد، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، ٣٠٩/٣؛ دفترى، فرهاد، تاريخ و عقايد اسماعيليه، ص ١١٢؛ تامر، عارف، الإمامة في الإسلام، ص ١٠٢؛ القرشي، الداعي، زهر المعاني، ص ١٩٩.

٣. إنّ ادّعاء عبد الله الأفطح للإمامة بعد الإمام الصادق عليه السلام من باب كونه أكبر أبنائه الأحياء (حيث إنّ إسماعيل أكبر من عبد الله)، وموت أبي الخطاب سنة ١٣٨هـ، ورجوع أبي الخطاب قبل موته وبعد موت إسماعيل إلى الإيمان بالإمام الصادق عليه السلام، يؤيد موت إسماعيل قبل أبيه الإمام الصادق عليه السلام وقبل سنة ١٣٨هـ، وقد ذهب ابن عنبه في «عمدة الطالب» إلى موت إسماعيل سنة ١٣٣ من الهجرة.

٤. المفيد، محمد بن محمد، الفصول المختارة، ص ٣٠٨.

٥. لمزيد من الاطلاع على الحركات والجماعات الموجودة في عصر الأئمة عليهم السلام، ينظر: كاظمي، روح الله، تحبير

شيعيان در شناخت امام و نقش تقيه در آن.

لم يكن على وتيرة واحدة شدة وضعفاً، تبعاً لاختلاف الظروف والأوضاع السائدة؛ لكن هذه الأجواء لم ترتفع بصورة تامة مطلقاً. وفي مواجهة هذه الأوضاع العصيبة، ابتكر الأئمة عليهم السلام التقية وسيلةً للحفاظ على أرواح الشيعة، وعلموها لأتباعهم في المجتمع الشيعي^١. فقد روى الكشي عن محمد بن سالم:

جعفر بن محمد، قال: حدثني الحسن بن علي بن النعمان، قال: حدثني أبو يحيى، عن هشام بن سالم، قال: «كنا بالمدينة بعد وفاة أبي عبد الله عليه السلام، أنا ومؤمن الطاق أبو جعفر، قال: والناس مجتمعون على أن عبد الله [الأفطح] صاحب الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس مجتمعون عند عبد الله، وذلك أنهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام أن الأمر في الكبير ما لم يكن به عاهة. فدخلنا نسأله عما كنا نسأل عنه أباه، فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟ قال: في مئتين خمسة، قلنا: ففي مئة؟ قال: درهمان ونصف درهم، قال: قلنا له: والله ما تقول المرجئة هذا، فرفع يديه إلى السماء، فقال: لا والله ما أدري ما تقول المرجئة. قال: فخرجنا من عنده ضاللاً لا ندرى إلى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعدنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندرى إلى من نقصد وإلى من نتوجه، نقول: إلى المرجئة، إلى القدرية، إلى الزيدية، إلى المعتزلة، إلى الخوارج. قال: فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه يومي إلي بيده، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر [المنصور الدوانيقي]، وذاك أنه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون على من اتفق شيعة جعفر فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم.

فقلت لأبي جعفر: تنح فإني خائف على نفسي وعليك، وإنما يريدني ليس يريدك، فتنح عني لا تهلك وتعين على نفسك، فتنحى غير بعيد وتبعني الشيخ، وذاك أنني ظننت أنني لا أقدر على التخلص منه. فما زلت أتبعه حتى ورد بي على باب أبي الحسن موسى عليه السلام، ثم خلاني ومضى،

١. ورد في هذا الخصوص عن الأئمة المعصومين عليهم السلام قولهم: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له» (الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٢/٢١٩).

فإذا خادمٌ بالبواب فقال لي: ادخل رحمك الله! قال: فدخلتُ فإذا أبو الحسن عليه السلام، فقال لي ابتداءً: «لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية، ولا إلى الزيدية، ولا إلى الخوارج، إليّ إليّ إليّ». قال: فقلت له: جُعِلْتُ فداك مضى أبوك؟ قال: نعم، قال: قلت: جُعِلْتُ فداك مضى في موت؟ قال: نعم، قلت: جُعِلْتُ فداك فمن لنا بعده؟ فقال: «إن شاء الله يهديك هداك»، قلت: جُعِلْتُ فداك إنَّ عبد الله [الأفطح] يزعم أنه من بعد أبيه، فقال: «يريد عبد الله أن لا يُعبد الله»، قال: قلت له: جُعِلْتُ فداك فمن لنا من بعده؟ فقال: «إن شاء الله أن يهديك هداك أيضاً». قلت: جُعِلْتُ فداك أنت هو؟ قال: «ما أقول ذلك»، قلت في نفسي: لم أصب طريق المسألة، قال: قلت: جُعِلْتُ فداك عليك إمام، قال: لا، فدخني شيء لا يعلمه إلا الله إعظاماً له وهيبةً أكثر ما كان يحلّ بي من أبيه إذا دخلت عليه. قلت: جُعِلْتُ فداك أسألك عمّا كان يُسأل أبوك؟ قال: «سل تُخبر ولا تُذع، فإن أذعت فهو الذبح»، قال: فسألته فإذا هو بحرٌّ، قال: قلت: جُعِلْتُ فداك شيعتك وشيعة أبيك ضلال فألقي إليهم وأدعوهم إليك فقد أخذت عليّ بالكتمان؟ قال: «من أنست منهم رشداً فألقي إليهم وخذ عليهم بالكتمان، فإن أذاعوا فهو الذبح»، وأشار بيده إلى حلقه. قال: فخرجتُ من عنده فلقيتُ أبا جعفر، فقال لي: ما وراك؟ قال: قلت: الهدى، قال: فحدّثته بالقصة، قال: ثم لقيتُ المفضل بن عمر وأبا بصير، قال: فدخلوا عليه، فسمعوا كلامه وسألوه، قال: ثم قطعوا عليه عليه السلام، ثم قال: ثم لقينا الناس أفواجاً، قال: فكان كلّ من دخل عليه قطع عليه إلا طائفة مثل عمّار وأصحابه، فبقي عبد الله [الأفطح] لا يدخل عليه أحدٌ إلا قليلٌ من الناس. قال: فلمّا رأى ذلك وسأل عن حال الناس، قال: فأخبر أنّ هشام بن سالم صدّ عنه الناس، قال: فقال هشام: فأقعدي بالمدينة غير واحد ليضربوني.^٢

١. يبدو أنّ تكرار هذا الرجل للسؤال عن موت الإمام الصادق عليه السلام إنّما هو لأجل الاطمئنان؛ لأنّ بعض الناس أنكروا موته وادعوا غيبته.

٢. الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ٥٦٥/٢ - ٥٦٧؛ وروي هذا الحديث في مصادر أخرى أيضاً،

تبين هذه الرواية طبيعة أجواء الخوف والرعب التي كانت تسود المجتمع، وتكشف أنّ الأئمة عليهم السلام لم يكونوا قادرين على الإعلان عمّن يخلفهم وكانوا يوصون أتباعهم بالكتمان؛ حذراً مما قد يترتب على ذلك من مخاطر على أرواحهم، فكانوا لا يذكرون حقيقة الأمر إلا إلى الخواص من الشيعة والأفراد الموثوقين والباحثين عن الحقيقة فقط، ويطلبون منهم عدم البوح بهذه الأسرار إلا لمن يطمئنون إليه. وفي مثل هذه الأجواء، برز بعض طلاب المناصب من أمثال أبي الخطاب وأطلقوا ادعاءاتهم الزائفة لخداع الضعفاء عقائدياً والترؤس عليهم.

٣. الإسماعيلية وتيار الغلو

بعد دراسة الفرق والجماعات الموجودة في عصر الإمام الصادق عليه السلام، يمكن الكشف عن عوامل مختلفة أدت إلى نشأة فرقة الإسماعيلية، أهمّها تيار الغلو^١ وسنسلط الضوء هنا على وجود الغلاة وأفكارهم وسلوكهم ووطبيعة علاقتهم بالإسماعيلية، مضافاً إلى موقف أئمة التشيع عليهم السلام منهم.

وعلى الرغم من أنّ جذور الغلو تعود إلى ما قبل عصر الإمامين الصادق والباقر عليهما السلام، لكنّ تيار الغلو انتعش في هذا العصر وبرز إلى الواجهة أكثر من ذي قبل بوجود أفرادٍ مثل المغيرة بن سعيد وأبي الخطاب. وبعده محمد بن مقلاص الأسدي الكوفي، المكتبى بأبي الخطاب، من أشهر الغلاة وأخطرهم في زمن الإمام الصادق عليه السلام، حيث تُنسب إليه فرق مختلفة مضافاً إلى فرقة الخطابية^٢ ويُستفاد من بعض الروايات أنّ أصحابه كانوا منشرين في المجتمع الشيعي حتى زمن الغيبة الصغرى^٣.

كان أبو الخطاب من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام؛ لكنّ أفكاره أخذت بالتغيير

مثل: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٣٥١/١ - ٣٥٢.

١. للمزيد من الاطلاع على الحركات والجماعات الموجودة في عصر الأئمة عليهم السلام، ينظر: كاظمي، روح الله، تحبير شيعيان در شناخت امام و نقش تقيه در آن.

٢. الأشعري، سعد بن عبدالله، المقالات والفرق، ص ٥٣ و ٥٦ و ٥٩ و ٦٠؛ الشهرستاني، محمد، الملل والنحل، ٢١٠/١ - ٢١٢.

٣. الصدوق، محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، ٤٨٤/٢ و ٤٨٥.

وبدأ يغلو في عقائده؛ ولذا كان موضع لعن الإمام عليه السلام والبراءة منه.^١

بنى أبو الخطاب أفكاره على نحوٍ من الغلو في شأن الأئمة الميامين عليه السلام، خصوصاً الإمام الصادق عليه السلام، وما إن شرع في إظهار هذه الأفكار المتطرّفة حتى قوبل بمواجهةٍ شديدةٍ وموقفٍ حازمٍ من الإمام الصادق عليه السلام. ومن أفكاره وعقائده، ادّعاؤه أنّ الإمام الصادق عليه السلام جعله قيّمه ووصيّه من بعده، وعلمه الاسم الأعظم، ثم ادّعى لنفسه النبوة ثم الرسالة لاحقاً.^٢ وبعد ذلك زعم حلول روح الإله في النبيّ محمد ﷺ والإمام عليّ وسائر الأئمة عليه السلام، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فما كان من الإمام الصادق عليه السلام إلا أن لعنه وطرده، وعندئذ ادّعى الألوهية وحلول الروح الإلهية فيه.^٣ وبلغت به الغلو إلى أن ذهب إلى ألوهية الإمام الصادق عليه السلام، وأنّ الله تعالى إذا نزل إلى هذا العالم نزل بصورة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.^٤ كما قال بوجود الصيام في شهر شعبان مثل شهر رمضان، ومن أفطر فيه وجبت عليه الكفارة.^٥ وكان يعتبر الصلاة والصوم وباقي الفرائض وكذلك الزنا والخمر وسائر الفواحش والمعاصي أسماء لأشخاص، وليست مجرد تكاليف.^٦ وأباح المحرمات وأسقط الفرائض والواجبات، وقال إنّ معرفة الإمام تستلزم التساهل وتحليل المحرّمات.^٧

أفادت رواياتٌ كثيرة أنّ الإمام الصادق عليه السلام تبرا من أبي الخطاب وأصحابه ولعنهم في مواضع عدّة،^٨ كما إنّه لفت أنظار أصحابه إلى ضلاله وغوايته.^٩ وكيف كان، فإنّ وجود الغلاة في زمن الأئمة عليه السلام، والمخاطر التي كانوا يشكلونها بالنسبة إلى عقائد

١. الكشي، اختيار معرفة الرجال، ٥٧٥/٢ - ٥٨٨؛ وانظر أيضاً: فرمانيان، مهدي، آشنائي با فرق تشيع، ص ١٤٩ - ١٥٣.
٢. النوبختي، حسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٤٢ - ٤٣؛ الأشعري، سعد بن عبدالله، المقالات والفرق، ٥١/١؛ البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، ص ٢٤٢؛ الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ٥٨٧/٢ - ٥٨٨.
٣. البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، ص ٢٤٢.
٤. الشهرستاني، محمد، الملل والنحل، ٢١٠/١ - ٢١١.
٥. الحز العاملي، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، ٤٩١/١٠.
٦. النوبختي، حسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٤٢ - ٤٣.
٧. المغربي، نعمان، دعائم الإسلام، ٥٠/١.
٨. الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار، ص ٣٦٨.
٩. الطوسي، محمد بن حسن، تهذيب الأحكام، ٢٥٩/٢.

الناس من جهة، وتشويه صورة التشيع ومنع نشر المعارف الشيعية الأصيلة من جهة أخرى، جعل الأئمة عليهم السلام يتخذون مواقف متشددة تجاه هؤلاء الغلاة، وقد تنوعت تلك المواقف ما بين الإعلان عن البراءة منهم، والنهي عن مجالستهم، وفضحهم، ولعنهم، وتكفيرهم، وأخيراً قتلهم وتصفيتهم جسدياً أحياناً.^٢

١. ينظر: فرمانيان، مهدي، آشنایی با فرق تشيع، الدرس التاسع عشر: تصدي الأئمة عليهم السلام للغلاة، ص ١٦٥-١٧١؛ صفري فروشاني، نعمت الله، غالبيان: كاوشي در جريانها و برآيندها تا پايان سده سوم؛ انبيائي، محسن، روش بر خورد امامان معصوم با مدعيان دروغين در جامعه شيعي؛ حاجي زادة، يد الله، شخصيت غالبيانه ابو الخطاب و اكاوي مواضع ائمه اطهار در برابر او و پيروانش.

٢. وهذه نماذج من هذه المواقف:

- إلى هنا؟؟؟؟ التبرؤ من المغالين: روي عن مصادف قال: لما لتي القوم الذين لتبوا بالكوفة دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فأخبرته بذلك فخرّ ساجداً وألرزق جؤجؤه بالأرض وبكى، وأقبل يلوذ بإصبعه ويقول: «بل عبد الله قن داخر»، مراراً كثيرة، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته. فندمت على إخباري إياه، فقلت: جُعلت فداك وما عليك أنت من ذا؟ فقال: «يا مصادف! إن عيسى لو سكت عما قالت النصراري فيه لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعه ويعمي بصره، ولو سكتُ عما قال أبو الخطاب لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعي ويعمي بصري» (الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ص ١٩٢-١٩٣؛ المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٢٥/٢٩٣، ح ٥١).

- لعن المغالين: قال أبو عبد الله عليه السلام يوماً لأصحابه: «لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن يهودية كان يختلف إليها يتعلم منها السحر والشعبذة والمخاريق. إن المغيرة كذب على أبي عليه السلام، فسلبه الله الإيمان، وإن قوماً كذبوا علي، ما لهم أذاقهم الله حرّ الحديد، فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضرر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبتنا فبذنوبنا... أشهدكم أنني امرؤ ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما معي براءة من الله، إن أظعته رحماني وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً أو أشدّ عذابه» (الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ص ٢٢٥).

وجاء في رواية أخرى: عن يونس، قال: سمعت رجلاً من الطيارة يحدث أبا الحسن الرضا عليه السلام عن يونس بن ظبيان، أنه قال: كنت في بعض الليالي وأنا في الطواف، فإذا نداء من فوق رأسي: يا يونس! ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، فرفعت رأسي فإذا ج. فغضب أبو الحسن عليه السلام غضباً لم يملك نفسه، ثم قال للرجل: «أخرج عني لعنك الله، ولعن من حدثك، ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة، يتبعها ألف لعنة، كل لعنة منها تبلغك قعر جهنم، أشهد ما ناداه إلا شيطان، أما أن يونس مع أبي الخطاب في أشدّ العذاب مقرّونان، وأصحابهما إلى ذلك الشيطان مع فرعون وآل فرعون في أشدّ العذاب، سمعت ذلك من أبي عليه السلام». قال يونس: فقام الرجل من عنده، فما بلغ الباب إلا عشر خطا حتى صُرع مغشياً عليه، وقد قاء رجيعة، وحمل ميتاً. فقال أبو الحسن عليه السلام: «أتاه ملك بيده عمود فضرب على هامته ضربة قلب فيها مئانته، حتى قاء رجيعة وعجل الله بروحه إلى الهاوية، وألحقه بصاحبه الذي حدثه، بيونس بن ظبيان، ورأى الشيطان الذي كان يترائى له» (الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ص ٣٦٣-٣٦٤).

وقد أُكِّدَت مصادر كثيرة، وبينها مصادر إسماعيلية، وجودَ علاقة بين أبي الخطاب وأتباعه من جهة وبين إسماعيل بن جعفر من جهة ثانية، وأُشير فيها إلى دعوة أبي الخطاب إلى إمامة إسماعيل. من هنا، ذهب سعد بن عبد الله الأشعري والنوبختي إلى أنّ الإسماعيلية الخالصة هي الخطابية، وقد دخلت منهم فرقة في فرقة محمد بن إسماعيل، وأقروا بموت إسماعيل بن جعفر في حياة أبيه^١. قال أبو حاتم الرازي في هذا الصدد:

نُسبوا إلى أبي الخطاب، وكان يقول بإمامة إسماعيل بن جعفر في حياة أبيه جعفر، فلما مات إسماعيل رجعوا إلى القول بإمامة جعفر^٢.

وأضاف:

وخرجت فرقة منهم إلى القول بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه إسماعيل، وزعموا أنّ أبا الخطاب أمرهم بذلك ودلّهم عليه^٣.

بدوره، عالَج المؤرِّخ الإنجليزي برنارد لويس^٤ هذا الموضوع أيضاً وتتبعه في مصادر

١- النهي عن مجالسة المغالين: قال الصادق عليه السلام: «احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم؛ فإن الغلاة شر خلق الله، يصغرون عظمة الله، ويدعون الربوبية لعباد الله، والله إن الغلاة لشر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا» (المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٢٦٥/٣٥، ح ٦).

٢- قتل الغلاة: كان فارس بن حاتم القزويني من أخطر الغلاة في عصر الإمام الحسن العسكري عليه السلام، يدعو إلى البدعة ويفتن الناس عن دينهم؛ ولذا أهدر الإمام العسكري عليه السلام دمه وأمر بقتله، وضمن لمن يقتله الجنة، فقتله أحد أصحاب الإمام واسمه جنيد (الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ص ٣٢٥).

٣- الأشعري، سعد بن عبد الله، المقالات والفرق، ص ٨١؛ النوبختي، حسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٦٩؛ أكبر، ناشئ، مسائل الإمامة، ص ٢٠٣.

٤- الرازي، احمد بن حمدان، الزينة، ٥٣٠/١.

٥- المصدر نفسه، ص ٥٣١.

٦- Bernard Lewis (١٩١٦ - ٢٠١٨م) هو مفكر إنجليزي معاصر وأستاذ متقاعد في مجال دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون، ولد في لندن لأبوين يهوديين، وتخصص في تاريخ الإسلام والتفاعل بين الإسلام والغرب، ويعتد أحد أبرز المستشرقين الغربيين، وله كتاب «أصول الإسماعيلية»، مضافاً إلى دراسات وكتب أخرى مفيدة في هذا المجال، أبرزها رسالته في الدكتوراه التي حصل عليها من جامعة لندن. وخلافاً للآخرين، ذهب هذا المفكر إلى أنّ الإسماعيلية فرقة عربية التحق بها الموالي، بما فيهم الإيرانيون والآراميون، وأدخلوا إليها العقائد المسيحية والإيرانية والبابلية القديمة (ينظر: موقع فرارو الإلكتروني (fararu.com)، مقال: برنارد لويس مؤرخي كه از تاريخ سلاح ساخت).

متنوعة، وأثبت وجود ارتباط بين إسماعيل والفرقة الخطابية، واضطلع هذه الفرقة بدورٍ في تشكيل فرقة الإسماعيلية،^١ وقال: ذكر اسم أبي الخطاب باعتباره المؤسس للإسماعيلية في أكثر من واحدٍ من مصادر هذه الفرقة مثل «أم الكتاب» الذي يُعدّ من الكتب السريّة والمقدسة لهذه الفرقة في آسيا المركزية. كما يمكن العثور على أقوال وعقائد مشابهة في مؤلفات النُصيريين التي بحثها المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون،^٢ حيث اعتبر أبو الخطاب في هذه المؤلفات مؤسساً لفرقة الإسماعيلية وميمون القدّاح^٣ أحد تلاميذه، ونسبت إليه أغلب العقائد المعروفة لهذه الفرقة؛^٤

وقد كشفت بعض الأخبار عن وجود علاقة بين إسماعيل وأبي الخطاب،^٥ وتحدّثت مصادر أخرى عن علاقة الفرقة الإسماعيلية بعبد الله بن ميمون القدّاح، فذكر ابن النديم أنّ القدّاح مؤسس الفرقة الإسماعيلية كان هو وأبوه من أتباع أبي الخطاب.^٦ وحيث إنّ أغلب شيعة الإمام الصادق عليه السلام آمنوا بإمامة موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام

١. ينظر: لويس، برنارد، أصول الإسماعيلية، ص ٤١-٤٦.

٢. (Louis Massignon) (١٨٨٣-١٩٦٣م) باحث ومستشرق فرنسي شهير، له بحوث ومقالات حول القرامطة ومؤلفاتهم، وردت خلاصاتها في سياق مقالة في دائرة المعارف الإسلامية. وقد أبدى المستشرق ماسينيون في دراساته حول الإسماعيلية اهتماماً كبيراً بمصادر الشيعة الإمامية، فكان أول المستشرقين الذين أشاروا إلى أهمية هذه المصادر.

٣. إنّ نسبة الغلو إلى بعض الشخصيات، وكذا تأكيد بعض المصادر- سيما مصادر الإسماعيلية- على علاقة بعض الشخصيات بالفرقة الإسماعيلية، بحاجة إلى مزيد من الدقة والتأمل في ضوء الأجواء السائدة في ذلك العصر والروايات المختلفة والمتناقضة، وهذا يفرض لزوم إجراء دراسة جديدة واسعة في هذا الصدد. وكمثال على ذلك، يمكن الإشارة إلى الحديث عن علاقة ميمون القدّاح وابنه عبد الله بالإسماعيلية، حيث يستفاد من كثير من الشواهد أنّهما من الشيعة الإمامية الموثوقين الذين رووا عن الإمام الصادق عليه السلام، ولا يوجد ما يدلّ على كونهما من غلاة الشيعة أو من أصحاب إسماعيل بن جعفر في أيّ مصدر من مصادر الإمامية أو كتب الرجال والملل والنحل لأهل السنة. وأفادت بعض الدراسات الحديثة في مصادر الإسماعيلية أنّ ميمون القدّاح هو لقب محمد بن إسماعيل، وهو مغاير لميمون القدّاح غير العلوي الذي هو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام (ينظر: عظيم زادة طهراني، طاهرة، عبد الله بن ميمون القدّاح؛ داود إلهامي، دراسة شاملة حول ميمون القدّاح وولده عبد الله).

٤. لويس، برنارد، أصول الإسماعيلية، ص ٤٤.

٥. الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال، ٦١٢/٢.

٦. ابن النديم، محمد بن اسحاق، فهرست ابن النديم، ص ٢٦٤.

بعد موت أبيه، يبدو أنه لا أحد سوى الخطابية والغلاة عمل على تشكيل فرقة الإسماعيلية. من هنا، قال الشيخ المفيد:

لما مات إسماعيل عليه السلام انصرف عن القول بإمامته بعد أبيه من كان يظن ذلك فيعتقده من أصحاب أبيه عليه السلام، وأقام على حياته شذمة لم تكن من خاصة أبيه ولا من الرواة عنه، وكانوا من الأبعاد والأطراف^١.

كما إن النوبختي ذكر أن الإسماعيلية هم الخطابية، وأضاف:
دخلت منهم فرقة في فرقة محمد بن إسماعيل وأقروا بموت إسماعيل بن جعفر في حياة أبيه^٢.

وقال برنارد لويس أيضاً:

بعد موت أبي الخطاب، بايع أصحابه محمداً بن إسماعيل، حفيد الإمام الصادق عليه السلام؛ وبهذا اتحدت الخطابية والإسماعيلية من ناحية عملية^٣.

وقال المحدّث النوري في هذا المجال:

... لأنك تجد في كتب الرجال لكثير من الفرق الباطلة - كالزيدية التي هم أبعد الفرق عن الإمامية، والناوسية والواقفية والقطحية - علماء فقهاء ثقات، قد أكثروا من التأليف والرواية وجمع الأحاديث وتدوينها، وتلقوها عنهم أصحابنا بالرواية والقبول، ولا تجد في جميع الرواة رجالاً إسماعيلياً، وإن كان ضعيفاً، فضلاً عن كونه ثقةً أو فقيهاً أو مؤلفاً. ومنه يظهر أنهم كانوا في أول الأمر خارجين عن حدود الشرايع، وحفظ الأخبار وروايتها وتدوينها، غير معدودين من الرواة العلماء^٤.

١. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد، ٢/٢١٠؛ وانظر كذلك: الطبرسي، فضل بن حسن، إعلام الوري بأعلام الهدى، ١/٥٤٧ (طبعة حديثة).

٢. النوبختي، حسن بن موسى، فرق الشيعة، ص ٦٩؛ وانظر كذلك: الرازي، أحمد بن حمدان، الزينة، ١/٥٣١.

٣. لويس، برنارد، أصول الإسماعيلية، ص ٤١؛ وانظر كذلك: دفتري، فرهاد، تاريخ و عقايد اسماعيلية، ص ١٠٦ - ١٠٧.

٤. النوري، ميرزا حسين، مستدرک الوسائل، ١٩/١٤١.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين الغلاة وفرقة الإسماعيلية والكشف عن طبيعة الصّلات التي تربط بين الطرفين. ولما بحثنا حركة الغلوّ في عصر الإمام الصادق عليه السلام وقبله أيضاً، ورصدنا علاقة المغالين بإسماعيل بن جعفر ومن بعده ابنه محمد بن إسماعيل، توّصلنا إلى أنّه لا أحد سوى الغلاة قادرٌ على ادّعاء إمامة إسماعيل بن جعفر؛ ذلك أنّ أغلب شيعة الإمام الصادق عليه السلام في ضوء الأجواء الحاكمة على المجتمع الشيعي آمنوا بإمامة موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام بعد موت أبيه، وكان الغلاة وحدهم تعرضوا إلى الطرد من المجتمع الشيعي على يد الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بسبب أفكارهم المنحرفة وعقائدهم الباطلة وغلّوهم. وبطبيعة الحال كانوا بصدد إيجاد طريقة لتثبيت وجودهم وترسيخ عقائدهم لتعويض تلك الخسارة، فلم يجدوا سبيلاً أفضل من استغلال عنوان الولد الأكبر للإمام الصادق عليه السلام، باعتبار أنّ بعض الشيعة كانوا يظنّون أنّ الابن الأكبر هو الذي يخلف أباه في الإمامة حصراً. ويُستكشف من عقائد الإسماعيلية وأفكارهم عمق العلاقة بينهم وبين الغلاة. فعلى سبيل المثال، الإباحية والتأويلات غير الصحيحة في التعاليم الدينية تنهل من فكر الغلاة، بحيث يمكن مشاهدة صورة الغلوّ في أفكار الإسماعيلية بمنتهى الوضوح.



المصادر

١. القرآن الكريم.
٢. ابن النديم، محمد بن إسحاق، فهرست ابن النديم، لبنان، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، [د.ت].
٣. الأشعري القمي، سعد بن عبد الله، المقالات والفرق، طهران: مركز النشر العلمي والثقافي، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
٤. أكبر، ناشئ، مسائل الإمامة، إيران، قم: مركز دراسات وبحوث الأديان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٥. البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفرق، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٨هـ.
٦. تامر، عارف، الإمامة في الإسلام، لبنان، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٧. الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٨. دفترى، فرهاد، تاريخ و عقايد اسماعيليه / تاريخ الإسماعيلية وعقائدها، ترجمه إلى الفارسية: فريدون بدره اي، طهران: دار نشر فرزاد روز، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م.
٩. الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان، الزينة في الكلمات العربية والإسلامية، تحقيق: سعيد الغانمي، لبنان، بيروت: منشورات الجمل، الطبعة الأولى، ٢٠١٥هـ.
١٠. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد بدارن، منشورات الشريف الرضي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
١١. الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة، طهران: مركز أهل الذكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
١٢. _____، معاني الأخبار، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٣. الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الوري بأعلام الهدى (طبعة قديمة)، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠هـ.
١٤. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان،

- طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
١٥. عظيم زادة طهراني، طاهرة، «عبد الله بن ميمون القدّاح»، مجلة مشكوة، العدد ٧٩، شتاء ٢٠٠٨ م.
١٦. فرمانيان، مهدي، آشنائي با فرق تشيع، قم: مركز ادارة الحوزة العلمية في قم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
١٧. القرشي، الداعي إدريس عماد الدين، زهر المعاني، تحقيق: مصطفى غالب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٨. الكرمانى، حميد الدين أحمد بن عبد الله، المصاييح، تحقيق: مصطفى غالب، لبنان، بيروت: دار المنتظر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
١٩. الكشي، محمد بن عمر، اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي (مع تعليقات مرداماد الأسترابادي)، إيران، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٠. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، طهران: المطبعة الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
٢١. لويس، بنارد، تاريخ اسماعيليان / أصول الإسماعيلية، ترجمه إلى الفارسية: فريدون بدره اي، طهران: منشورات طوس، ١٩٨٣ م.
٢٢. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٢٣. المغربي، القاضي النعمان بن محمد، دعائم الإسلام، إيران، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الطبعة الرابعة، ١٣٨٥هـ.
٢٤. _____، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم: مركز النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٥. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٦. _____، الفصول المختارة، قم: دار المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٧. النوبختي، حسن بن موسى، فرق الشيعة، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.



الإمامة في كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»:

دراسة إحصائية- تحليلية للمصادر ذات الصلة^١

عبد الحسين طالعي^٢

رضا كريمي^٣

رضا نظري صمصام^٤

الملخص

تعنى هذه الدراسة بتحليل مضامين الكتب والمصادر المتعلقة بموضوع الإمامة، الواردة في كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» لمؤلفه الشيخ آغا بزرك الطهراني، وقد اعتمدنا فيها منهج الدراسة المسحية الوصفية التقويمية. وقد استوعبت العينة البحثية لهذه الدراسة جميع الكتب المرتبطة بموضوع الإمامة المذكورة في كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» والبالغ عددها ٧٢٤ كتاباً، وخلصت إلى نتائج أهمها: أنّ النسبة الأكبر من المصادر حول الإمامة التي أوردها الشيخ الطهراني في كتابه تعرّف إليها عليه السلام بالرؤية والمشاهدة، فبلغت ٣٩٧ كتاباً، وأنّ اللغة العربية فاقت جميع اللغات الأخرى بـ ٥٤٥ عنواناً، وأكبر عدد من الكتب في مجال التأليف والتدوين والطباعة والحفظ كان من نصيب العراق ومدنه المختلفة بواقع ١٢١ عنواناً، وكان القرن الرابع عشر

١. تاريخ الاستلام: ٢٧/٦/٢٠٢٣م؛ تاريخ القبول: ١٩/١١/٢٠٢٣م.

٢. عضو الهيئة العلمية، مدرس مساعد في قسم علم المعلومات ومعرفة العلم، جامعة قم.

Taleie20@gmail.com

٣. عضو الهيئة العلمية، مدرس في قسم علم المعلومات ومعرفة العلم، جامعة قم (الباحث المسؤول).

karimirez@gmail.com

٤. ماجستير في قسم علم المعلومات ومعرفة العلم، جامعة قم. reza.nazarisamsam@gmail.com



أكثر القرون تأليفاً بحسب تتبع الشيخ الطهراني، حيث كانت حصيلته ١٦٩ عنواناً، وورد ٦٨٤ كتاباً من مجموع الكتب المذكورة اعتمدت النشر أسلوباً (في مقابل الشعر)، وجاءت الكتب المخطوطة في المرتبة الأولى متقدمة على المطبوعة والمفقودة بواقع ٣٠٧ عنواناً، ووصل عدد الكتب التي عُرفت تحت عنوانها الأصلي دون إحالة إلى ٧٠٥ كتب. وبلغ عدد الكتب التي احتوت على توضيحات في هوامشها ١٢ كتاباً. وقد أُسند ٣١٣ عنواناً من بين الكتب التي شملتها الدراسة إلى كتب أخرى. ومن النتائج الأخرى التي توصلت إليها هذه الدراسة، بيان طبيعة رؤية الشيخ آغا بزرك الطهراني في خصوص المؤلفين والاختصاصات الموضوعية للإمامة، والوقوف على الأفكار والهواجس المختلفة التي تخالجه.

ومن خلال البحث واستخراج الكتب ذات الصلة بموضوع الإمامة المذكورة في كتاب «الذريعة»، تبين ما هي الكتب التي ألفت وما هي الكتب التي يُحتاج إليها في مجال الإمامة؟ وما هي القواسم المشتركة ووجوه الاختلاف بينها؟ وأنها مهمّة وأيتها غير مهمّة؟

ولا يمكن تأليف كتاب علمي وبحثي في الإمامة دون الرجوع إلى الكتب المستقلة المؤلفة في هذا الخصوص، وهذا الأمر يستلزم الاطلاع على هذه الكتب، ومن المعلوم أنّ الاطلاع المذكور يتوقف على البحث في هذه الكتب والاطلاع عليها، ولا ريب في أنّ السبيل الأفضل والطريق الأقصر إلى ذلك يمرّ عبر الاستفادة من طبقات وفهارس كتب الإمامة، وقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها تمهيد الأرضية اللازمة لإعداد الفهارس المطلوبة في موضوع الإمامة. ومن هنا، فالمشكلة الأساسية هي إبداء صورة عامة للمصادر المرتبطة بالإمامة من كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، وفقاً لمتغيرات عديدة، مثل: اللغة ومكان الطباعة وزمن التأليف (القرن) وأسلوب الكتابة (الشعر أو النشر)، وشكل الكتاب وكونه مطبوعاً أو مخطوطاً، وحجم التوضيحات المذكورة فيه. الكلمات المفتاحية: كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، الشيخ آغا بزرك الطهراني، كتب الإمامة ومصادرها.

تمهيد

تستحقّ المصادر المرجعية مزيداً من الاهتمام يفوق كونها مصدر معلومات فحسب؛ لأنها تضمّ بين دفتيها عصارة جهود العلماء والمفكرين، وتكشف النقاب عن المراحل الثقافية المختلفة للمجتمع التي يغطّي كلّ واحد منها سنوات مديدة أو قروناً عدّة؛ ولأنّ المقارنة بين المعطيات الكتابية عبر الزمن يسهم في التعرّف إلى ظهور الأفكار وتكاملها في الحضارة التي ظهرت فيها تلك الأفكار.^٢

والنتائج التي تترتّب على البحث في كتب الفهارس كثيرة أهمّها: تجنّب التكرار في الأعمال العلمية، اكتشاف تراث الأسلاف والماضين والحصول عليه، والتعرّف إلى أحدث المصادر، وتوسيع الأفق والاطلاع على الأبعاد المختلفة للموضوع، والمساعدة على كتابة تاريخ البحث العلمي في موضوع محدّد والتعرّف إلى المسار التاريخي لتطوّر البحث فيه.

ومن أهمّ كتب الفهارس والتراجم، كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» لمؤلّفه المرحوم الشيخ آغا بزرك الطهراني، وهو موسوعة تقع في ٢٥ مجلداً باللغة العربية. على أنّ بعض الملاحظات التي جمعها الشيخ آغا بزرك تحت عنوان «المستدرک»، وكذلك ما أهمله أو سقط من قلمه سهواً، بالإضافة إلى كشف بأسماء المؤلفين والأعلام والأماكن، كلّ ذلك جمعه السيد أحمد إشكوري ونشره في مجلد حمل الرقم ٢٦، يمكن أن يُطلق عليه اسم «مستدرک الذريعة». اعتمد المؤلّف في تصنيف هذه الموسوعة الترتيب الألفبائي، وبلغ عدد صفحاتها أكثر من أحد عشر ألف صفحة، واحتوت على التعريف بأكثر من ٥٣ ألف كتاب من كتب علماء الشيعة في موضوعات متنوعة ضمن أبواب التأليف والتصنيف والترجمة، باللغات العربية والفارسية والتركية والأردية والكجراتية. ويعدّ هذا الكتاب مصدراً هاماً في مجال التعريف بالتراث الشيعي المكتوب، على مدى أربعة عشر قرناً، أي اعتباراً من القرن الهجري الأول حتى سنة ١٣٧٠ من الهجرة.

١. داورينا، محمدرضا، رويکرد اجتماعي-فرهنگي و تاريخي در مطالعه كتابشناختي و منابع مرجع، ص ٩٥.

٢. عدّة من الباحثين، مرجع شناخت با تأکید بر منابع اسلامي، المقدمة.

عزف الشيخ آغا بزرك الطهراني في موسوعة الذريعة بالكتب المطبوعة والمخطوطة التي شاهدها أو قرأها، وبالمؤلفات التي اطلع على معلومات عنها في الفهارس القديمة للتراث الإمامي، مثل فهرست الشيخ الطوسي وفهرست النجاشي وفهرست العلماء^١ ومضافاً إلى هذه المصادر، استفاد من فهارس المكتبات أيضاً، كما اعتمد أحياناً على ما سمعه مشافهة من الثقات. وقدّم لموسوعته بمقدمة جامعة وشاملة في بداية الجزء الأول، وأشار فيها إلى نقاط مهمة في باب فضل التأليف وأهميته في الإسلام، وسلّط الضوء على التاريخ الناصع للشيعة الإمامية في هذا المجال، وبيّن هدفه من تأليف كتاب الذريعة والمنهج الذي اتّبعه فيه. وتُرجمت هذه المقدمة باللغة الفارسية على المترجم طالعبي، وأدرجت في الكتاب التذكري الذي نُشر تكريماً له وإحياء لذكراه. وقد كان علماء الشيعة منذ قديم الأيام وحتى يومنا مهتمّين بالتعريف بمؤلفات العلماء المعاصرين لهم والسابقين، وصنّفوا في هذا المجال كتباً عدّة لهذا الغرض. ويمكن الإشارة إلى «فوز العلوم» أو «فهرست ابن النديم (٣٨٠هـ)» كواحد من أقدم الكتب في هذا المجال، في حين يمكن اعتبار كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» الكتاب الأوسع والأشمل في حقل الفهرسة ومعرفة الكتب.

وبالنظر إلى شمولية هذا الكتاب وقيّمته العلمية وأهميته الكبيرة، صُنّفَت فهارس عديدة له، أبرزها البحوث والدراسات التي كتبها كلٌّ من: ديباجي أصفهاني (١٣٥٢ش)، وعالمي (١٣٨٥ش)، وزماني (١٣٨٦ش)، ورنجبري حيدرباغي (١٣٨٨ش). وقد تصدّى السيد عالمي (١٣٨٥ش = ٢٠٠٦م)، في رسالة تخرّجه المعنونة بـ «ترجمه، تنظيم وتحقيق آثار حديثي الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (الكتب الحديثية في الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ترجمة وتنظيم وتحقيق)، لتنظيم خلاصات عن الكتب والمصادر الواردة في المجلدات ١- ١٠ من كتاب الذريعة، كما استخرج الروايات المنسوبة إلى النبي الأكرم ﷺ والإمام علي والإمام السجاد والإمام الرضا ﷺ، وكذلك الأصول المؤلفة من قبل أصحاب الأئمة ﷺ، وكتب الأمالي والأربعينات والكتب

١. المحمودي، محمدعلي، منبع شناخت نقش شيعه در علوم اسلامي.

الحديثية، وعمل على تنظيمها وتبويبها والتعليق عليها، ثم قارن جانباً من المعلومات التي جاء بها آغا بزرك في كتابه مع ما ورد في غيره من الدراسات والبحوث.

بينما قام الباحث ديباجي أصفهاني (١٣٥٢ش = ١٩٧٣م) في كتابه المعنون بـ«تبويب الذريعة إلى تصانيف الشيعة» بتبويب الكتب المذكورة في المجلدات الثلاثة الأولى من كتاب الذريعة تبويباً موضوعياً وصنّفها إلى كتب، في: الأخلاق والآداب والأدعية وأصول الدين والتاريخ والتفسير والجغرافيا والحديث والطب والفقه والفلسفة... ومن هنا، يعدّ هذا الكتاب نوعاً من التّكشيف والتّصنيف الموضوعي بحسب الموضوعات الواردة في كتاب الذريعة.

بدوره عمل السيد رنجبري حيدر باغي (١٣٨٨ش = ٢٠٠٩م) في بحثه الذي حمل عنوان «نكارشهای ترکی در الذريعة الى تصانيف الشيعة» (المؤلفات التركية في الذريعة إلى تصانيف الشيعة) على استخراج وإحصاء الكتب المدوّنة باللغة التركية في الكتاب المذكور، فبلغت ٥٠٠ عنوان. وذهب المؤلف في ختام بحثه إلى أنّ كتاب الذريعة يحظى بمرتبة جيدة بلحاظ الكثرة المعرفية للمؤلفات التركية.

لقد ألفت عشرات الكتب والمقالات حول كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، تناولت جوانب مختلفة من الكتاب المذكور، وبحثت موضوعات عديدة بأساليب ومناهج خاصّة، وقدمت في أغلب الموارد فهارس مختلفة في موضوعات متنوعة من هذا الكتاب. ويمكن تصنيف الدراسات والبحوث المنجزة في هذا الخصوص والواردة في سياق كتاب أو مقالة أو دراسة حوزوية ضمن أبواب مختلفة كالاستدراك والتعليق والتصحيح والحاشية والتكميل والترجمة والتلخيص.

وعلى الرغم من الدراسات والبحوث المستفيضة حول كتاب الذريعة، فإنّ هذا البحث يختلف عنها من جوانب عدّة أبرزها:

أ- جاءت تلك البحوث لأغراض وأهداف مختلفة، من قبيل التعريف والتنظيم والتلخيص والمناقشة والتصحيح والاستدراك والتعليق والتكملة وما شابه، و- بحسب تتبّعنا- لم نعرّض على بحث أخذ على عاتقه تقديم دراسة وتحليل إحصائي

في خصوص أحد الموضوعات الواردة في هذا الكتاب.

ب- إن أغلب الأعمال والدراسات حول كتاب الذريعة وردت في سياق كتاب أو مقال أو دراسة حوزوية، ولم يكن أي واحد منها في إطار بحثٍ جامعيٍّ أو رسالة جامعية. ومن خلال البحث واستخراج الكتب ذات الصلة بموضوع الإمامة المذكورة في كتاب «الذريعة»، يتبين ما هي الكتب التي ألفت في مجال الإمامة؟ وما هي القواسم المشتركة ووجوه الاختلاف بينها؟ وأيّها مهمٌّ وأيّها غير مهمٌّ؟ وهذا الأمر يستلزم الاطلاع على هذه الكتب، ومن المعلوم أنّ الاطلاع المذكور يتوقف على البحث في هذه الكتب والإلمام بها، ولا ريب في أنّ السبيل الأفضل والطريق الأقصر إلى ذلك يمرّ عبر الاستفادة من كتب الطبقات والفهارس عند الشيعة الإمامة، وقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها تمهيد الأرضية اللازمة لإعداد الفهارس المطلوبة في موضوع الإمامة.

ولا ريب في أنّ الولاية والإمامة إحدى أهمّ المسائل المختلف فيها بين المسلمين، حتى إنّها أدت إلى انقسامهم إلى فرقٍ ومذاهبٍ مختلفة، بل كانت سبباً في ظهور فرقٍ عند الشيعة. وقد ألفت علماء المسلمين في غضون القرون المنصرمة كتباً كثيرة وعقدوا مناظرات عديدة في هذا المجال. وإذا ما أراد الباحث الاطلاع على العناوين والكتب المؤلفة بشأن الإمامة، يلزمه مطالعة كتاب الذريعة بدقة وبصورة مفصلة، بيد أنّ هذا البحث سيغنيه عن ذلك، فيعرف من خلاله عدد الكتب المصنّفة في الإمامة أثناء تلك القرون، مضافاً إلى عناوينها ومواصفاتها، وكذلك سيساعده ذلك على معرفة المنهج الذي اتّبعه الشيخ آغا بزرك في التعريف بالكتب والمؤلفات الشيعية في موضوع الإمامة، وكيف تمّ التعريف بها في كتاب الذريعة؟ وعليه، فالمشكلة الأساس هي رسم صورة عامة للمصادر المرتبطة بالإمامة من كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، وفقاً لمتغيرات عديدة، مثل اللغة ومكان الطباعة وزمن التأليف (القرن) وأسلوب الكتاب شعراً أو نثراً وشكله المادي (مطبوع أو مخطوط) وكمية التوضيحات المذكورة فيه. وبغية تحقيق هذه الأهداف، سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية بشأن الكتب ذات الصلة بموضوع الإمامة الواردة في كتاب الذريعة:



- ١- ما هي اللغة التي كُتبت بها هذه الكتب؟
- ٢- في أيِّ مكان أُلِّفت هذه الكتب أو طُبعت، وأين يتم الاحتفاظ بها؟
- ٣- في أيِّ قرن أُلِّفت الكتب المذكورة أو طُبعت؟
- ٤- ما هو الأسلوب التعبيري الذي اعتمد في هذه الكتب هو النثر أم الشعر؟
- ٥- ما هو الشكل المادي لهذه الكتب (مطبوعة، مخطوطة - مطبوعة، مخطوطة، مفقودة)؟
- ٦- ما هو حجم المعلومات الواردة في الذريعة حول هذه الكتب؟
- ٧- ما هو عدد الكتب التي عرّف بها صاحب الذريعة بحسب عنوانها الأصلي، وعدد تلك الكتب التي أُحيلت من عنوانٍ إلى عنوانٍ آخر؟
- ٨- ما هي المذاهب التي ينتمي إليها مؤلفو هذه الكتب؟
- ٩- ما هي النسبة المئوية للكتب التي عُرِّفت في الذريعة، ووردت في هوامشها معلومات حولها؟
- ١٠- ما حجم الكتب المفهرسة في الذريعة بالاستناد إلى كتب ومصادر أخرى؟
- ١١- من أيِّ المصادر استفاد الشيخ آغا بزرك للتعريف بالكتب والمؤلفات ذات الصلة بموضوع الإمامة؟
- ١٢- كيف توزعت المصادر ذات الصلة بموضوع الإمامة المذكورة في الذريعة على القرون المختلفة بحسب مصادر الاستفادة؟

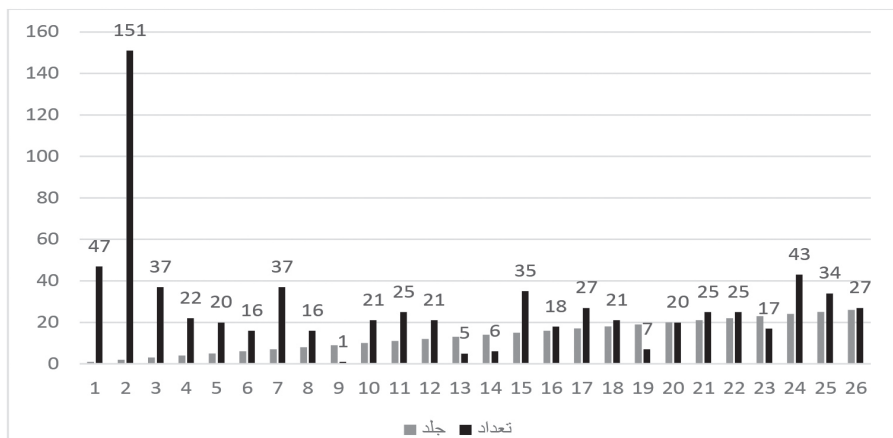
منهج البحث

اعتمدنا في هذا البحث منهج الدراسة المسحية الوصفية التقييمية، مع توجّه عمليّ تطبيقي، وشملت الدراسة جميع الكتب المذكورة في كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» ذات الصلة بموضوع الإمامة مما ورد في عنوانها أو في التعريف بها كلمات من قبيل: الإمامة أو الخلافة أو أمير المؤمنين عليه السلام، وبلغ عددها ٧٢٤ كتاباً. وكان منهج

عملنا قائماً على أساس البحث في أجزاء الكتاب المختلفة المنشورة إلكترونياً في البرنامج المسمى بـ «نرم افزار تراجم وكتابشناسي ٣». وفي بعض الموارد ولمزيد من التدقيق عدنا إلى النسخ المطبوعة أو مصوّراتها بصيغة pdf. ونجم عن أدوات جمع المعلومات قائمة تدقيق أو تحقّق نُظمت على الأسئلة الأساسية للدراسة. وبعد تحديد الكتب (العينة البحثية) أُدخِلت عناوينها، وبياناتها المكتبية في ملفٍ خاصّ، وأعيد النظر في البيانات المنسوخة يدوياً لحذف موارد الاشتباه وتصحيح الأخطاء. وكمثال للكتب التي حُذفت على ضوء هذا التدقيق نشير إلى كتاب «إثبات إمامة عبد الله الأفطح بن الإمام الصادق (عليه السلام)» الوارد ذكره في الذريعة ج ١، ص ٨٤. ثم على ضوء قائمة التدقيق المؤلفة من ١٢ عنصراً (المجلد، رقم الكتاب، المكان، القرن، اللغة، حجم البيانات حوله، النشر الأصلي والنظم الإرجاعي، الاستناد والتوثيق، المصدر والمرجع، الشكل المادي (مخطوط أو مطبوع)، المذهب، الهوامش) و٧٨ عنصراً فرعياً، سلّمت هذه اللائحة إلى المختصين من أجل تحديد صلاحية المحتوى (content validity)، وأخذت ملاحظاتهم واقتراحاتهم بالاعتبار وأخضعت البيانات المتوقّرة للتحليل بواسطة برنامج إكسل (Excel) لمعالجة البيانات.

نتائج البحث

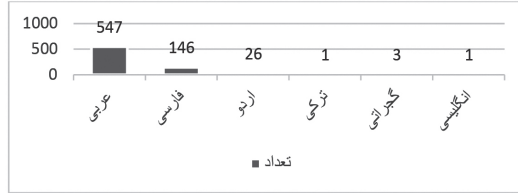
الرسم البياني ورد في المجلدات الستة والعشرين من كتاب الذريعة ما مجموعه ٧٢٤ عنواناً لكتب مرتبطة بموضوع الإمامة، على النحو المبين في الرسم البياني (١):



الرسم البياني رقم (١): توزيع الكتب في موضوع الإمامة بحسب المجلد

طبقاً للرسم البياني رقم (١)، احتوى المجلد الثاني على العدد الأكبر من العناوين ذات الصلة بموضوع الإمامة بواقع ١٥١ عنواناً (٢٠,٨٪)، والعدد الأقل احتواه المجلد التاسع بواقع عنوان واحد و(٠,١٣٪)؛ ذلك أنّ هذا المجلد تطرق إلى التعريف بدواوين الأشعار الشيعية، وجاء بأغلب هذه الدواوين والآثار المنظومة في الموضوعات المختلفة من باب التفنن والمتعة.

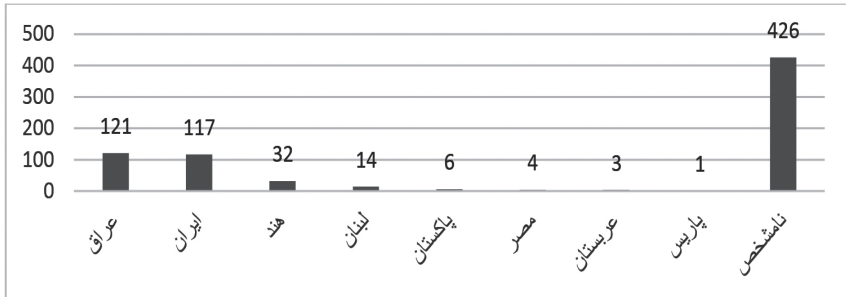
أما الرسم البياني رقم (٢) فقد اشتمل على الإجابة عن السؤال الأول من الأسئلة المطروحة في هذا البحث، وهو: ما اللغة التي كُتبت بها الكتب ذات الصلة بموضوع الإمامة الواردة في كتاب الذريعة؟



الرسم البياني رقم (٢): توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب اللغة

وبحسب هذا الرسم البياني، فإن أكبر عددٍ من الكتب مدوّنٌ باللغة العربية بواقع ٥٤٧ عنواناً (٧٥,٥٪).

وأما الرسم البياني رقم (٣) فالهدف منه هو تقديم صورة عن الجواب عن السؤال الثاني من أسئلة هذا البحث: وهو السؤال عن المكان الذي دُوّن فيه الكتاب أو طبع أو يُحتفظ به؟

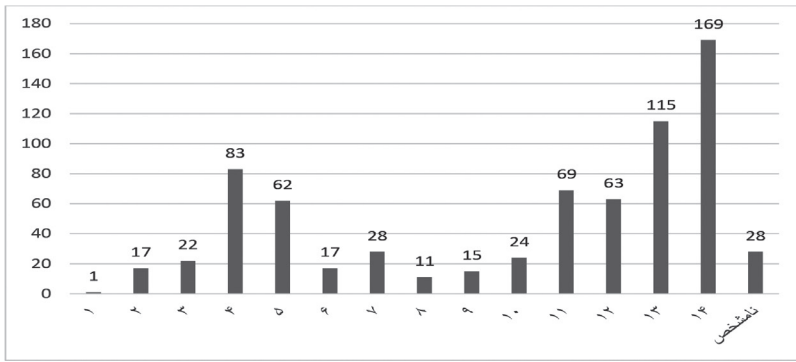


المخطط رقم ٣: توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب المكان



ويكشف الرسم البياني السابق عن أنّ العدد الأكبر من الكتب؛ أي ١٢١ عنواناً (١٦,٧٪)، ينتمي إلى العراق ومدنه المختلفة، وفي المرتبة الثانية جاءت إيران بواقع ١١٧ عنواناً (١٦,١٪)، ثم تلتها الهند في المرتبة الثالثة بواقع ٣٢ عنواناً (٤,٤٪). وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ ٤٢٦ عنواناً (٥٨,٨٪) من هذه الكتب مجهولة المكان.

ويكشف الرسم البياني رقم (٤)، عن الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث، وهو: السؤال عن الزمن الذي دُوّن فيه الكتاب أو طبع؟

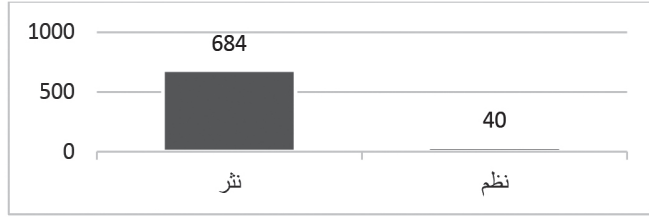


الرسم البياني رقم (٤): توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب القرن

يكشف الرسم البياني عن أنّ العدد الأكبر من الكتب دُوّن في القرن الرابع عشر بواقع ١٦٩ عنواناً (٢٣,٣٪)، وحلّ القرن الثالث عشر في المرتبة الثانية بواقع ١١٥ عنواناً (١٥,٨٪)، وجاء القرن الرابع في المرتبة الثالثة حيث أنتج فيه ٨٣ عنواناً (١١,٤٪) من مجموع الكتب، وكان القرن الأول الحاضر للعدد الأقل وهو عنوان واحد فقط وبنسبة لا تتجاوز ٠,١٣٪.

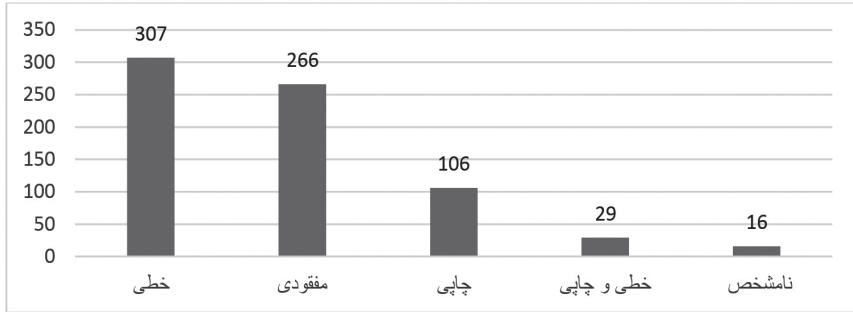
وأجبنا عن السؤال الرابع من أسئلة البحث المذكورة آنفاً، وهو حول الأسلوب الأدبي المعتمد في الكتب محلّ البحث، وهل شعراً أم نثر، والرسم البياني رقم (٥) يصوّر هذه النتيجة.





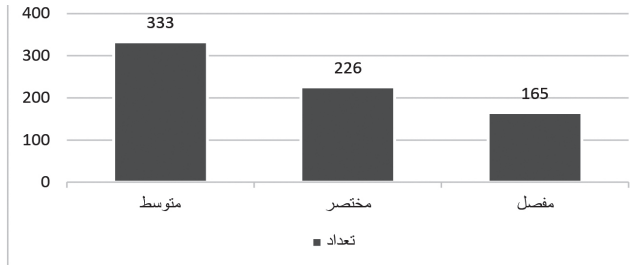
الرسم البياني رقم (٥): توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب الأسلوب (الشعر والنثر) وقد صوّر هذا الرسم أنّ عدد الكتب النثرية بلغ ٦٨٤ عنواناً (٩٤,٥٪)، في مقابل ٤٠ عنواناً (٥,٥٪) اعتمدت النشر أسلوباً.

وقد صوّر الرسم البياني الآتي، الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة البحث، وهو: ما الشكل المادي للكتاب وهل هو مطبوع أم مخطوط ومطبوع، أم مخطوط فقط، أم مفقود؟



الرسم البياني رقم (٦): توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب الشكل المادي ويكشف الرسم البياني السابق عن أنّ العدد الأكبر من الكتب المعرّفة في الذريعة هي الكتب المخطوطة التي بلغت ٣٠٧ عنواناً (٤٢,٤٪).

وقد كان السؤال السادس من أسئلة البحث عن حجم الكلام عليها في كتاب الذريعة حول الكتب محلّ البحث، والرسم البياني الآتي يصوّر نتائج الإجابة.



الرسم البياني رقم (٧): توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب حجم الكلام عليها يكشف هذا الرسم البياني عن أنّ العدد الأكبر من الكتب حظي بالمستوى المتوسط من الكلام، بواقع ٣٣٣ عنواناً (٤٥,٩٪)، بينما أتت في المرتبة الثانية الكتب التي نالت حصّة مختصرة من الكلام عليها وبلغ عددها ٢٢٦ عنواناً (٣١,٢٪)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة الكتب التي نالت اهتماماً مفضلاً من صاحب الذريعة بواقع ١٦٥ عنواناً (٢٢,٧٪).

أما السؤال السابع من أسئلة البحث، فقد كان حول: نسبة الكتب التي عُرفت في عنوانها الأصلي، ونسبة الكتب التي عُرفت بالإحالة إلى موضعٍ آخر؟ وهذا ما يكشف عنه الجدول رقم (١).

النسبة المئوية	العدد	أصلي / محال
٩٧,٤	٧٠٥	أصلي (دون إحالة)
٢,٦	١٩	محال من عناوين وكتب أخرى

الجدول رقم (١): توزيع الكتب وفق الإشارة إليها بعنوانها الأصلي أو إحالتها من عنوان إلى آخر يكشف الجدول أعلاه، عن أنّ ٧٠٥ عناوين (٩٧,٤٪) من الكتب المعروفة في الذريعة ورد الحديث عنها بحسب عنوانها الأصلي دون إحالة، وفي المقابل أحال صاحب الذريعة عدداً من الكتب من عنوان إلى عنوان آخر، وقد بلغ عدد الكتب المحالة ١٩ عنواناً (٢,٦٪).

كما يكشف الرسم البياني الثامن عن الإجابة عن السؤال الثامن من أسئلة البحث وهو السؤال عن المذهب الذي ينتمي إليه المؤلفون في الإمامة بحسب كتاب الذريعة؟



الرسم البياني رقم (٨): توزيع كتب الإمامة في الذريعة بحسب مذهب كاتبها

وكما هو مبينٌ في الرسم البياني الثامن، فقد حلَّ مؤلِّفو الشيعة الإمامية في المرتبة الأولى بواقع ٧٠٣ عنواناً (٩٧,٠٩٪)، والشيعة غير الإمامية، أي الإسماعيلية والزيدية، في المرتبة الثانية بواقع ١٥ كتاباً (٢,٠٧٪)، بينما بلغ عدد المؤلفين من أهل السنة ستة مؤلِّفين حلَّ عدد كتبهم في المرتبة الثالثة والأخيرة (٠,٨٢٪) فقط.

وأما السؤال التاسع من أسئلة البحث، فقد كان عن الكتب التي عرِّفت في هامش الذريعة مضافاً إلى تعريفها في المتن، والجدول الآتي يكشف عن توزع الكتب وفق هذا المعيار.

الهامش	العدد	النسبة المئوية
له تعريف	١٢	١,٦
ليس له	٧١٢	٩٨,٣٤

الجدول رقم (٢): توزيع كتب على أساس التعريف بها في هامش كتاب الذريعة وعدمه يكشف الجدول رقم (٢) عن أن ٧١٢ عنواناً (٩٨,٣٤٪) من كتب الإمامة التي عرِّف بها صاحب الذريعة في هامش الكتاب كلام عليها. في مقابل ١٢ كتاباً فقط أضاف الشيخ آغا بزرك الطهراني إلى التعريف بها في متن الكتاب الكلام عليها في هامشه وبلغت نسبتها (١,٦٪).

والسؤال العاشر من أسئلة البحث كان حول توزيع كتب الإمامة في الذريعة، على أساس إحالة ما ورد عنها في الكتاب إلى مصادر أخرى؟ والجدول الآتي يكشف عن هذه النسب وتوزيعها.

إحالة إلى مصدر	العدد	النسبة المئوية
محال	٣١٣	٤٣,٢
غير محال	٤١١	٥٦,٨

جدول رقم (٣): توزيع كتب الإمامة في الذريعة على أساس إحالة تعريفها إلى مصادر أخرى أو عدم إحالته

يبين الجدول المتقدم أنّ ٣١٣ عنواناً (٤٣,٢٪) من الكتب المذكورة في كتاب الذريعة أحال صاحب المؤلف التعريف بها إلى مصادر أخرى، في حين أنّ ٤١١ عنواناً (٥٦,٨٪) لم يذكر الشيخ آغا بزرك مصدراً للتعريف بها.

ويكشف الجدول رقم ٤، عن نتائج الإجابة عن السؤال الحادي عشر من أسئلة البحث، وهو: ما هي المصادر التي استقى منها الشيخ آغا بزرك معلوماته للتعريف بكتب الإمامة؟

مصدر المعلومات	العدد	النسبة المئوية
الرؤية والمشاهدة	٣٩٧	٥٤,٨
المراسلة	٢	٠,٢٧
النقل من كتب السير والتراجم	٤٤	٦
النقل من الكتب علم الرجال	١٠٠	١٣,٨
النقل من كتب المصنف نفسه	٣٦	٤,٩
النقل من كتب الفهارس والطبقات	٨٠	١١
النقل من الكتب سائر الكتب	٤٥	٦,٢
النقل الشفهي عن الأشخاص	٢٠	٢,٧

جدول رقم (٤): توزيع كتب الإمامة على أساس مصدر المعلومات عنها في كتاب الذريعة يكشف الجدول رقم (٤)، عن أنّ الشيخ الطهراني شاهد ٣٩٧ عنواناً أي ما نسبته (٥٤,٨٪) من الكتب التي ذكرها في الذريعة، فتصدّرت المرتبة الأولى، ونقل ١٠٠ عنوان (١٣,٨٪) منها من الكتب الرجالية، فجاءت في المرتبة الثانية، وحلّ النقل من الفهارس والطبقات في المرتبة الثالثة برصيد ٨٠ عنواناً (١١٪)، وكانت المرتبة

الأخيرة من نصيب المراسلة بعنوانين فقط (٢٧٪).

وأما السؤال الثاني عشر من أسئلة البحث، فقد كان حول توزع الكتب والمصادر التي استقى منها الشيخ الطهراني معلوماته عن الكتب على أساس القرون؟ والجدول الآتي يصوّر هذه النتائج.

القرن	العدد الكلي حسب القرن	المشاهدة والرؤية	الفهارس والطبقات	كتب السير	الكتب الرجالية	كتب المصنف	الكتب الأخرى	النقل الشفوي	المكاتبة
١	١	١	*	*	*	*	*	*	*
٢	١٧	١	٣	*	١١	*	٢	*	*
٣	٢٢	*	٤	٢	١٣	*	١	١	*
٤	٨٣	٤	٢٩	٢	٣٢	٤	٨	٤	*
٥	٦٢	١٨	٩	١	٣٠	٣	١	*	*
٦	١٧	٣	٤	٢	٤	*	٣	١	*
٧	٢٨	١٧	٣	٢	*	٣	٧	*	*
٨	١١	٦	١	٢	*	١	١	*	*
٩	١٥	٧	١	٥	١	*	١	*	*
١٠	٢٤	١٥	٢	٤	١	*	٢	*	*
١١	٦٩	٤٤	٤	٧	٥	٣	٥	*	١
١٢	٦٣	٤١	٣	٨	٢	٤	٥	*	*
١٣	١١٥	٨٦	٥	٤	*	٥	٨	٦	١
١٤	١٦٩	١٣٢	٨	٣	١	١٢	٥	٨	*
بحسب المصدر		٣٧٣	٦٩	٤٠	٧٦	٣٥	٤٦	١٩	٢

جدول رقم (٥): توزيع مصادر الشيخ الطهراني في الذريعة على أساس القرون

يكشف الجدول رقم (٥)، عن أنّ العدد الأكبر من المصادر التي رجع إليها صاحب

الذريعة تعود إلى القرن الرابع عشر وقد شاهدها واستند إليها بالباشرة.

النتائج

١- من أهمّ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن الإشارة إلى زيادة العلوم والمعارف بمرور الزمن، وارتفاع نسبة الكتب والنتاجات المنشورة، ولزوم الاستفادة من المصادر والمراجع المنهجية لاستكشاف الكتب والمصادر المطلوبة، وضرورة تجنّب التداخل والتكرار في الأعمال، والاطلاع على الأبعاد المختلفة للموضوع، وبيان المسار التاريخي لموضوعات البحث العلمي، وضرورة الاهتمام المضاعف بكتب الفهارس والطبقات، مضافاً إلى بيان طبيعة رؤية الشيخ آغا بزرك الطهراني في خصوص المؤلفين والاختصاصات الموضوعية للإمامة، والوقوف على الأفكار والهواجس المختلفة التي كانت تخالجه.

٢- كان العدد الأكبر من مجموع الكتب المبحوثة والبالغة ٧٢٤ عنواناً مدوّناً باللغة العربية، وبلغت ما نسبته ٧٥,٥٪. بواقع ٥٤٧ عنواناً. ولم يكن هذا العدد الكبير من المؤلفات العربية بعيداً عن التوقّعات؛ وذلك باعتبار أنّ اللغة العربية هي لغة المسلمين الأولى، واللغة العلمية والرسمية الشائعة بين المسلمين؛ ولذا كانت لغة أكثر الكتب والنتاجات العلمية الصادرة عن المسلمين عموماً والشيعة على وجه الخصوص.

٣- جاءت اللغة الفارسية في المرتبة الثانية بواقع ١٤٦ عنواناً، وهذا أيضاً يعدّ أمراً طبيعياً في ضوء تشييع غالبية الشعب الإيراني والمحبة العميقة التي يكتّنها الإيرانيون لأهل البيت عليهم السلام، وكذلك بسبب ارتباط الشيخ آغا بزرك الطهراني بالعلماء الإيرانيين واختلافه إليهم، وتركيزه في البحث والتنقيب على المكتبات الشهيرة في إيران.

٤- بالنظر إلى أنّ إيران والعراق كانا على مدى أعوام مديدة يعدّان موطناً للبحث في الإمامة بهدف إثباتاً وتبييناً، تركّزت أكثر النتاجات والتأليفات بخصوص الإمامة في هذين البلدين.

٥- احتلت اللغة الأردية المرتبة الثالثة في هذا المجال، وتعتبر هذه النتائج

طبيعية ومقبولة لأسباب عدّة، أهمها التواصل الشعبي والديني والعلمي بين إيران وشبه القارة الهندية سابقاً، وهجرة عدد كبير من العلماء والعقول من المدن الإيرانية المختلفة إلى شبه القارة، والحضور الفاعل للشيعة في الهند وباكستان وممارستهم نشاطات عديدة فيهما، والقواسم المشتركة بين اللغتين الفارسية والأردية. وحيث إنّ شبه القارة الهندية كانت من القرن الثالث عشر فصاعداً حاضنةً لنقاش عقائديّ بين أهل السنّة والشيعة، فقد أُلّف عددٌ ملحوظ من الكتب باللغة الأردية في تلك البقعة الجغرافية. على أنّ جلّ نشاطات علماء المنطقة المذكورة وأغلب الكتب والنتائج الصادرة فيها، جاءت في سياق مناظرات أو ردود، وهذا ما تبين لنا في هذه الدراسة من أنّ أكثر الكتب المتعلقة بهذه المنطقة لم تخرج عن دائرة المناظرات والردود.

٦- في ما يتعلق بأماكن هذه الكتب، جرى تأليف غالبيتها في إيران والعراق، ومن بين المدن العراقية حصدت النجف ٨٠ عنواناً، وكربلاء ١٢ عنواناً، وسامراء ٨ عناوين، والكاظمية ٦ عناوين. ومن بين المدن الإيرانية، استحوذت طهران على ٣٦ عنواناً، ومشهد ٢٤ عنواناً، وقم ١٤ عنواناً. وكانت النتائج المستحصلة في هذا الباب منسجمة ومتطابقة إلى حدّ كبير مع النتائج التي تمّ التوصل إليها في مجال لغة الكتب المؤلفة؛ إذ كانت اللغة تغطي هذه المناطق الجغرافية أيضاً.

٧- كان العدد الأكبر من الكتب ذات الصلة بموضوع الإمامة في كتاب الذريعة عائداً إلى القرن الرابع عشر الهجري، وجاء القرنان الثالث عشر والرابع في المرتبتين الثانية والثالثة. ويمكن أن نعزو التطور الكبير والتوسع غير المسبوق في القرنين الثالث عشر والرابع عشر في مجال تأليف الكتب وسائر النتاجات العلمية إلى ظهور صنعة الطباعة والنهضة العلمية في هذين القرنين، كما أنّ الفترة الواقعة بين القرنين الثالث حتى الخامس من الهجرة تمثل ذروة الحضارة الإسلامية في الجوانب المختلفة، مضافاً إلى الفعاليات والنشاطات الكبيرة للفرق والمذاهب الإسلامية في مجال عقد المناظرات والمحاججات العلمية، في حين أنّ القرنين الأول والثاني شهدا نشاطات أصحاب الأئمة المعصومين عليهم السلام في تبين عقائد الشيعة الإمامية وإثباتها. ولا يبعد احتمال أن تكون أكبر نسبة من النتاجات المفقودة مختصة بهذه الحقبة،

كما جرى تسجيل ٢٨ كتاباً (٣,٨٪) على أنّ زمنها غير معروف، ومن المحتمل نسبة هذه الكتب بمعية الكتب المفقودة إلى القرنين الأول والثاني أيضاً.

٨- توزّع الأسلوب نشرًا وشعرًا على النحو الآتي، فقد كان ٦٨٤ عنواناً (٩٤,٥٪) من الكتب المذكورة نشرًا، و٤٥٠ عنواناً (٥,٥٪) كانت شعرًا ونظمًا. ومن بين هذه الكتب الواردة في سياق النظم ثمة ١٥ عنواناً تُعدّ من الأراجيز، وهي الكتب التي تبيّن المباحث الدراسية والعلمية في سياق شعري منظوم، وتُكتب الأراجيز بلغة بسيطة يمكن لطالب العلم فهمها. وعلى الرغم من أنّ المجلد التاسع من كتاب «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» أُفرد لدواوين الأشعار الشيعية ضمن أربعة أقسام، لم يشتمل إلا على كتاب واحد حول موضوع الإمامة. وليس بخفي أنّ سائر الكتب والدواوين الشعرية قد ألّفت بدافع التفتّن والمتعة أو بسبب القريحة الشعرية للمؤلف. هذا ومن المحتمل ألا تكون عناوين بعض الدواوين الشعرية، بل حتى التوضيحات المذكورة لها في «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، معبّرة عن المضمون وموضوع الأشعار الواردة فيها؛ وعليه لا يبعد أن يكون عدد من الدواوين الشعرية المذكورة في المجلد التاسع من الذريعة أو جزءاً منها مشتملاً على أشعار في مجال الإمامة، دون أن نعثر على ذلك، وإن كان هذا الاحتمال ضعيفاً.

٩- الكتب المخطوطة هي القسم الأكبر بين الكتب محلّ البحث في مقابل الكتب المطبوعة والمفقودة بواقع ٣٠٧ عنواناً (٤٢,٤٪) من مجموع الكتب، وحلّت الكتب المفقودة في المرتبة الثانية بواقع ٢٦٦ عنواناً (٣٦,٧٤٪). على أنّ عدد الكتب المفقودة يمكن أن يحظى باهتمام أكبر ويبحث أوسع، فلما كانت الكتب والمصادر المفقودة عائدة إلى القرون الأولى، يمكن اعتبارها من صيغة الكتب المخطوطة أيضاً. وفي حال التشخيص الدقيق لصيغة هذا العدد من الكتب المفقودة، وتحديد ما إذا كانت مخطوطة أو مطبوعة، يطرأ تغيير كبير على نسبة توزيع الكتب في موضوع الإمامة من حيث الشكل الماديّ.

١٠- يمكن تقسيم حجم البيانات الواردة في الذريعة حول كتب الإمامة إلى أقسام

ثلاثة: مختصرة ومتوسطة ومفصلة، فالتعريف الذي لا يتجاوز ثلاثة أسطر عُدَّ مختصراً، وما تجاوز الثلاثة إلى سبعة أسطر عُدَّ متوسطاً، وما زاد عن السبعة فقد عُدَّ مفصلاً. شكلت الكتب ذات التعريف المتوسط ٣٣٣ عنواناً (٤٥,٩٪)، فجاءت في المرتبة الأولى، وكان عدد الكتب ذات التي حظيت بتعريف مختصر ٢٢٦ كتاباً (٣١,٢٪)، فحلّت في المرتبة الثانية، بينما حلّت الكتب التي حظيت بتعريف مفصّل في المرتبة الثالثة بواقع ١٦٥ عنواناً (٢٢,٧٪). وحيث إنّ أغلب الكتب المذكورة في الذريعة، وتبعاً لذلك الكتب ذات الصلة بموضوع الإمامة، حظيت بمشاهدة ورؤية من الشيخ آغا بزرك الطهراني نفسه، فتحتمل عناء السفر إلى المدن والمناطق المختلفة في إيران وشدّ الرحال إلى البلدان الأخرى في سبيل العثور على تلك الكتب ومشاهدتها، فقد حرص قدر المستطاع على تدوين جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالكتاب والمؤلف، فنرى أنّه أشار خلال تعريفه ببعض الكتب إلى نسب المؤلف وتلامذته وشيوخه، وذكر أسماء كتبه الأخرى أيضاً. ولما كان كتاب الذريعة من كتب الفهارس الوصفية، وكان المحتوى المتعلق بأغلب هذه الآثار وصفيّاً، وفي بعضها تحليليّاً، فإنّ النتائج المتحصلة في هذا المجال تكشف أنّ الشيخ الطهراني سلك حدّاً الاعتدال في وصف تلك الكتب وراعى الوسطية في التعريف بها، وأنّ المعلومات التي جاء بها حول هذه الكتب كانت معلومات مهمة وضرورية من وجهة نظره.

١١- ثمة ٧٠٥ عنواناً (٩٧,٤٪) من الكتب المعرّفة ورد تعريفها تحت عنوان أصلي ودون إحالة إلى عنوان آخر، فعُرِّفَت بعناوينها وأسمائها الأصلية في كتاب الذريعة، بينما ذُكِرَ ١٩ عنواناً (٢,٦٪) من مجموع الكتب بعناوين أخرى غير عنوانها الأصلي في هذا الكتاب، ثم أُحيلت إلى عناوينها الأصلية. ولا ريب في أنّ استفادة الشيخ آغا بزرك الطهراني من قضية الإحالة والإرجاع تعدّ من مزايا كتاب الذريعة؛ لأنّه في عصر المؤلف لم تكن جدوى الإحالة واضحة عند كثير من الناس، والسبب الذي دفع الشيخ آغا بزرك إلى إحالة بعض الكتب من اسم وعنوان إلى عنوان آخر هو أنّ عدداً من الكتب لم يكن لها اسم ثابت وعنوان رسمي واحد كما هو الحال عليه اليوم، بل كانت تسمّى وتشتهر بأسماء وعناوين مختلفة.

١٢- أنتج الشيعة الإمامية العدد الأكبر من المؤلفات والكتب في موضوع الإمامة بواقع ٧٠٣ عناوين (٩٧,٠٩٪) من مجموع الكتب، وجاء خلفهم الشيعة غير الإمامية، أي الزيدية والإسماعيلية، بتأليف ١٥ عنواناً (٢,٠٧٪).

١٣- لم يحظَ ٧١٢ عنواناً (٩٨,٣٤٪) من الكتب المعرّفة في كتاب الذريعة، بتعريف إضافي في هامش الكتاب، بينما لوحظ وجود هوامش تفصيلية في ١٢ مورداً (١,٦٪) من تلك الكتب المختصّة بموضوع الإمامة، اشتملت على أسماء مشايخ المؤلف وتلاميذه ومذهبه وباقي مؤلفاته، فضلاً عن التوضيحات التي ذكرها لتلك الكتب في المتن.

١٤- أحال صاحب الذريعة تعريفه لـ ٣١٣ عنواناً (٤٣,٢٪) إلى كتبٍ ومصادر أخرى، بينما لم يذكر الشيخ الطهراني في تعريفه لـ ٤١١ عنواناً (٥٦,٨٪) منها أيّ مصدر ومرجع لها. ومن بين الكتب المعرّفة بالاستناد إلى مصادر أخرى والبالغ عددها ٣١٣ كتاباً، يلاحظ وجود ٥٨ عنواناً عزّفها بالاستناد إلى الرؤية والمشاهدة أيضاً، ما يعني أنّ الشيخ آغا بزرك الطهراني على الرغم من مشاهدته العينية لهذا العدد من الكتب ذكر للتعريف بها مصادر أخرى من بين الفهارس أو الطبقات أو الكتب الرجالية.

١٥- اطلع الشيخ الطهراني بالرؤية والمشاهدة على ٣٩٧ عنواناً (٥٤,٨٪) من الكتب المختصّة بموضوع الإمامة في كتاب الذريعة، وهذا الأمر يدلّ على مدى اهتمامه في أداء هذا العمل على النحو الأكمل، وتحمل مشقّة السفر وعناء التنقل بين المدن والأماكن المختلفة في العراق، وكذلك السفر إلى بلدان أخرى مثل الهند وسوريا ولبنان ومصر والسعودية وغيرها. كما أنّه نقل ١٠٠ عنوان (١٣,٨٪) من الكتب المبحوثة في الذريعة من الكتب الرجالية، فجاءت في المرتبة الثانية، وحلّت في المرتبة الثالثة الفهارس والطبقات بواقع ٨٠ عنواناً (١١٪)، تلتها كتب السير والتراجم في المرتبة الرابعة وبواقع ٤٤ عنواناً (٦٪).

المقترحات في ضوء نتائج البحث

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة، نقترح البحث في الأمور الآتية:

١- البحث عن الكتب التي وصفت في الذريعة بأنها مفقودة أو غير معروفة.

- ٢- بحث المؤشرات المذكورة في دراستنا بحثاً مقارناً على أساس كل قرن.
- ٣- بحث المؤشرات المذكورة في دراستنا بحثاً مقارناً على أساس كل مجلد.
- ٤- دراسة مدى استفادة الشيخ آغا بزرك الطهراني من كتب الفهارس والطبقات كلاً على حدة.
- ٥- دراسة مدى استفادة الشيخ آغا بزرك الطهراني من الكتب الرجالية كلاً على حدة.

ملحق

- ١- رقم المجلد: رُقمت المجلدات وفقاً لأرقام كتاب «الدَّريعة إلى تصانيف الشيعة»، نسخة بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٣ هجري، الموجود في تطبيق «كتابشناسي و تراجم ٣».
- ٢- رقم الكتاب: هو الرقم الذي ذكره الشيخ آغا بزرك الطهراني في مجلدات كتاب «الدَّريعة إلى تصانيف الشيعة» لكل كتاب من الكتب المعرّف بها.
- على أننا لم نبحث الكتب التي لم ترقم أو التي وضعت أرقامها بين معقوفتين.
- ٣- المكان: في حال تحديد مكان تأليف الكتاب أو طباعته فقد ثبتنا ذلك، وبخلافه ذكرنا المكان الذي حُفظ فيه. وفي بعض الحالات التي ذكر الشيخ آغا بزرك الطهراني أكثر من مكان للحفظ أو الرؤية، ثبتنا المكان الأول المذكور للكتاب.
- ٤- القرن: أخذنا بالاعتبار القرن الذي كان يعيش فيه مؤلف الكتاب، وفي حالة عدم التعيين ذكرنا الحدود الزمنية لتأليف الكتاب من القرن المشار إليه في المصادر والفهارس.
- ٥- اللغة: اعتبرنا العربية هي اللغة الافتراضية لجميع الكتب، إلا أن يكون الشيخ آغا بزرك الطهراني قد أشار إلى لغة أخرى للكتاب.

- ٦- حجم البيانات اعتمد في تصنيفه على قاعدة أنّ التعريف الذي لا يتجاوز السطور الثلاثة هو تعريف مختصر، وما يتجاوز الثلاثة إلى سبعة متوسط، وما زاد عن السبعة مفصل.

- ٧- أسلوب التأليف (نشر أو نظم): افترضنا أنّ جميع الكتب منشورة، إلا أن ينصّ

الشيخ آغا بزرك الطهراني على أنها منظومة.

- ٨- التعريف الأصلي أو الإحالي: اعتمدنا في هذه الدراسة على التعريفات الأصلية، أما التعريفات المحالة إلى عنوان آخر، فالمعيار فيها هو تعريفها بعنوانها الأصلي.
- ٩- التوثيق والاستناد وعدمه: يُقصد منه إشارة صاحب الذريعة إلى المصدر الذي استُقيت منه المعلومة وعدم إشارته وذكره له.

١٠- مصدر المعلومة: يُقصد منه المصدر الذي استقى منه الشيخ آغا بزرك الطهراني معلوماته عن الكتب التي عرّفها في كتابه. والمصادر التي أحصيناها هي: الرؤية والمشاهدة، المراسلة، كتب السير والتراجم، الكتب الرجالية، سائر كتب المصنف، كتب الفهارس والطبقات، سائر الكتب، النقل الشفهي.

١١- الشكل المادي للكتاب المعرّف (مطبوع، مخطوط ومطبوع، مخطوط، مفقود): اعتمدنا في هذا التصنيف ما ذكره الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتاب الذريعة حول كلّ واحد من الكتب.

١٢- مذهب المؤلف (شيعي إمامي، شيعي غير إمامي، من أهل السنّة): افترضنا أنّ جميع المؤلفين وأصحاب الكتب المختلفة كانوا من الشيعة الإمامية، إلا إذا نصّ الشيخ آغا بزرك الطهراني على انتماء مذهبي آخر للمؤلف.

١٣- التعريف في الهامش وعدمه: اعتمدنا معيار الهوامش التي ورد فيها تعريف إضافي في الهامش، أما الإحالات التي وردت في الهامش إلى مصادر أخرى فلم نلاحظها في هذا التصنيف.



المصادر

۱. الاسفندیاری، محمد، کتابشناسی تاریخی امام حسین، طهران: وزارة الثقافة والارشاد الإسلامي، ۱۳۸۰ ش.
۲. ثبوت، أكبر، گزارشی از کتاب الذریعة، طبع فی یادنامه شیخ آغا بزرگ تهرانی (۱۹-۲۴)، طهران: المكتبة الوطنية بطهران، ۱۳۸۷ ش.
۳. داورپناه، محمد رضا، رویکرد اجتماعی - فرهنگی و تاریخی در مطالعه کتابشناختی و منابع مرجع، مجله مطالعات ملی کتابداری و سازماندهی اطلاعات، ۱۳ (۲)، ۹۵-۱۰۴، ۱۳۸۱ ش.
۴. الدیباجی الإصفهانی، احمد، تبویب الذریعة الی تصانیف الشیعة، مكتبة الاسلامیة، طهران، ۱۳۵۲ ش.
۵. رستگار، امیر؛ و فرهنگی، علی اکبر، تحلیل محتوای رسانه: یک رویکرد پژوهشی، ۲۶ (۳)، ۱۲۱-۱۲۴، ۱۳۹۴ ش.
۶. ستوده، غلامرضا، مرجع شناسی و روش تحقیق در ادبیات فارسی، طهران: سازمان مطالعه و تدوین کتابهای علوم انسانی، ۱۳۷۱ ش.
۷. السیدی، السید محسن، تحلیل محتوای کتاب علوم تجربی سوم ابتدائی، مقال فی مؤتمر پژوهشهای نوین ایران و جهان در مدیریت، اقتصاد، حسابداری و علوم انسانی، همدان: جامعة فرهنگیان شهید مقصودی، ۱۳۹۶ ش.
۸. الشعبانی، أحمد، مرجع شناسی اسلامی، طهران: چاپار، ۱۳۹۱ ش.
۹. عدّة من الباحثین، مرجع شناخت با تاکید بر منابع اسلامی، قم: انصاریان، ۱۳۸۶ ش.
۱۰. عرب، محمد حسن، منبع و مرجع شناسی در ادبیات و علوم انسانی، طهران: ماندگار، ۱۳۷۹ ش.
۱۱. کریندروف، کلوس، تحلیل محتوا، مبانی روش شناسی، ترجمة: هوشنگ نایبی، طهران: نشر نی، ۱۳۸۸ ش.
۱۲. المحمودی، محمد علی، منبع شناخت نقش شیعه در علوم اسلامی، قم: امام علی بن ابی طالب (علیه السلام)، ۱۳۹۷ ش.

۱۳. المرادي، نور الله، مرجع شناسی: شناخت خدمات و کتابهای مرجع، طهران: فرهنگ معاصر، ۱۳۷۹ ش.
۱۴. المعروفی، یحیی؛ و یوسف زاده، محمد رضا، تحلیل محتوادر علوم انسانی، راهنمای عملی تحلیل کتابهای درسی، همدان: سپهر دانش، ۱۳۸۸ ش.
۱۵. هولستی، آل آر (کلار)، تحلیل محتوادر علوم اجتماعی و انسانی، ترجمه: نادر سالار زاده امیری، طهران: جامعة العلامة الطباطبائي، ۱۳۸۰ ش.



رسالة في الإمامة^١

تأليف الخواجة نصير الدين الطوسي

تحقيق محمد حسين الواعظ النجفي^٢

الملخص

بين يدي القارئ الكريم رسالة في الإمامة، بقلم أحد كبار أعلام الطائفة، المتكلم الحكيم التحرير، المحقق الفيلسوف الكبير، الشيخ محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، الشهير ب: الخواجة نصير الدين الطوسي. وهذه الرسالة على وجازتها واختصارها اشتملت على أهم مسائل الإمامة، وتضمنت أصول المباحث العلمية التي فصلها الأعلام في مصنفاتهم، كما تعدّ من أهم الرسائل المفردة في باب الإمامة، ومن البراهين على مذهب المصنّف حيث أتهم بكونه إسماعيلياً. وقد حُققت الرسالة على أقدم مخطوطتين لها، كُتبت إحداهما سنة ٦٨٥ هـ، والأخرى سنة ٩٧٢ هـ.

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٧/٠١ م؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/٠٣ م.

٢. باحث ومحقق في الحوزة العلمية. merza.alnajafi@gmail.com

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيد المرسلين وخاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الظاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

وبعد، فقد كان أصل الإمامة من أهم الأصول العقائدية التي دارت حول رحاها الرسائل والمصنّفات، وقد شغلت بال المسلمين، قبل أن تشغل أقلام المتكلمين وأنظارهم، وذلك ممّا لا يخفى على أحد من الباحثين.

وقد تنوّع التراث المعرفي للمسلمين في باب الإمامة، من الآيات القرآنية، والأخبار المروية، والمأثورات التاريخية، كما تنوع المدونات من الموسوعات الكبيرة، وحتى الرسائل الصغيرة.

ومن تلكم الرسائل المفردة: رسالة في الإمامة، تصنيف المتكلم الحكيم الفيلسوف الكبير المحقق الخواجه نصير الدين الطوسي - قدس سره -، وتمتاز هذه الرسالة ببعض الخصائص الفريدة، وتعدّ من أقدم وأهم ما صُنّف في باب الإمامة لوجوه عدّة: منها: اختصارها ووجازتها، حيث تعدّ متناً كافياً شافياً جامعاً مانعاً لأتمات المسائل الضرورية في الإمامة، وهي تصلح متناً للشرح والتعليق.

ومنها: كونها رُصفت بيد عملاق من أساطين الكلام والعقيدة، وهو صاحب المتن الكلامي الشهير «تجريد الاعتقاد»، الذي هو بمنزلة القطب الكلامي الذي تدور حوله أنظار كثير من المتكلمين من شتى المذاهب الإسلامية.

ومنها: أنّها برهان قاطع على مذهب المصنّف وكونه إمامياً في مقابل الشبهة التي أثارها بعض المستشرقين حيث عدّوه من الإسماعيلية.

وغير ذلك من الوجوه التي يقف عليها الباحث الكريم.

ولا بأس من أن نظرف القراء الأعزّاء بترجمة موجزة لمصنّفها.

١. ترجمة المصنّف في سطور

هو الشيخ محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسي، وُلد سنة ٥٩٧ هـ، في مدينة طوس، في أسرة علميّة شيعيّة، وفيها أخذ مقدّمات العلوم عند مشايخ أسرته وبلدته، ثمّ انتقل إلى مدينة نيسابور التي كانت تعدّ من الحواضر العلميّة، وفيها درس المبادئ والأصول الفلسفية والحكمية وغيرها، وهكذا أخذ ينتقل بين المدن طلباً للعلم، فهاجر إلى العراق، وفيه أخذ العلوم الشرعيّة من كبار فقهاء الشيعة، كما هاجر إلى الموصل أيضاً.

ومن حبّه للعلم وشغفه في تحصيله، هاجر إلى البلدان النائية، وحضر في قلاع الإسماعيليّة، وصنّف فيها جملة من كتبه الأخلاقية والفلسفيّة.

وبعد الغزو المغولي واستسلام قلاع الإسماعيليين، دخل البلاط المغولي، وحاول بكلّ ما يستطيع، إنقاذ تراث المسلمين، واستثمار فرصة وجوده مع المغول لمنافع المسلمين، فأسس مكتبة ومرصداً فلكيّاً في مدينة مراغة، وصنّف في أخريات حياته أهمّ تراثه الكلامي، ومنها تجريد الكلام أو تجريد الاعتقاد، وقواعد العقائد، وغيرها. وقد خلّف المحقّق الطوسي تراثاً ضخماً زاخراً بالعطاء في مختلف العلوم والمعارف، من الكلام، والفلسفة، والطّب، والفلك، والهيأة والتّجوم، وتعدّد مصنّفاته من الأصول في كل فنّ.

تُوفّي في ١٨ ذي الحجة سنة ٦٧٢ هـ وهو في بغداد حيث كان مشغولاً بتنظيم شؤون الأوقاف والعلماء، وأوصى أن يدفن في حرم الإمامين الكاظمين عليهما السلام، وأوصى بعدم ذكر صفاته العلمية على قبره، وأن يكتبوا عليه قوله تعالى: ﴿وَكَلِّمُهُم بِأَسْطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^١.

١. سورة الكهف: الآية ١١.

٢. للمزيد يراجع كتاب أحوال وآثار خواجه نصير الدين طوسي، تأليف السيد محمّد تقي المدرس الرضوي، وكتاب سرگذشت وعقاید فلسفی خواجه نصیرالدین طوسی، تأليف محمد المدرسي الزنجاني، وغيرها من المصنّفات والدراسات العلميّة المستقلة.

٢. هذه الرسالة

نسبها إلى المصنّف عدّة من المصنّفين، ومنهم الصّفدي في الوافي بالوفيات^١، وابن شاکر في فوات الوفيات^٢.

وذكرها الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة بقوله:

الإمامة وبيان شرائطها، للمحقّق الخواجه نصير الدين محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسي، المتوفّى سنة ٦٧٢ هـ، أوله: «الحمد لله واسع الرحمة، وسابغ النعمة، والصلاة على محمّد شافع الأمة، وكاشف الغمة...»، توجد نسخة منه عند السيد النسابة شهاب الدين التبريزي نزيل قم، ونسخة أخرى في مكتبة راغب باشا بإسلامبول، كما في فهرسها^٣.

ولهذه الرسالة أكثر من خمسين نسخة مخطوطة في مختلف مكاتب العالم، ومنها مخطوطات عتيقة استنسخت قريباً من عصر المصنّف، وقد طبعت في كتاب يادبود هفتصدمين سال خواجه بإعداد المرحوم محمد تقي دانش بجوه، سنة ١٣٣٥ ش. ولا يسمح المجال للتفصيل عن هذه الرسالة، ونسبتها للمحقّق الطوسي، ولنا كلام مبسوط عنها سينشر لاحقاً.

٣. منهج المصنّف فيها

تشتمل الرسالة على أهمّ مباحث الإمامة بشكلٍ مختصر، وإنّ أسلوب المصنّف في تبويب الإمامة فريدٌ في نوعه، ويختلف عن سائر المصنّفات الكلامية، ومنها ما ذكره وأورده في كتابه الآخر تجريد الاعتقاد، وقام بتبويب وفهرسة مباحث الإمامة بشكلٍ بدیع، وقسم الرسالة إلى فصول:

الفصل الأول: في بيان مبدأ الإمامة، ولما كانت هذه الرسالة مفردة في بيان الإمامة، وليست ضمن كتاب كلاميّ جامع، فقد سرد المصنّف بعضاً من المبادئ

١. الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات: ١/١٤٩.

٢. الكتبي، محمّد بن شاکر، فوات الوفيات: ٣/٢٤٩.

٣. آغا بزرك الطهراني، محمّد محسن، الذريعة: ٢/٣٣٦-٣٣٧، برقم: ١٣٤٣.

الأولى للاعتقاد بالإمامة، وما ينبغي التعرّض له وشرحه وبيانه قبل تفصيل البحث في أصل الإمامة.

الفصل الثاني: في بيان مسائل الإمامة، وقد طرح هذه المسائل بصيغة أسئلة، نحو (ما، هل، لِمَ، كيف، مَنْ)، وهي كالتالي:

المسألة الأولى: «ما الإمام؟»، وبيّن فيها تعريف الإمامة.

المسألة الثانية: «هل الإمام؟»، وتعرّض فيها إثبات وجوب الإمامة.

المسألة الثالثة: «لِمَ الإمام؟»، وبحث فيها عن السبب المقتضي لوجود الإمام.

المسألة الرابعة: «كيف الإمام؟»، واشتملت على مبحث صفات الإمام.

المسألة الخامسة: «مَنْ الإمام؟»، وقد اختصّت هذه المسألة بالبحث عن كيفية نصب الإمام.

الفصل الثالث: في غيبة الإمام الثاني عشر عَلَيْهِ السَّلَام فرجبه الشريف.

ومن الواضح لمن تأمل في منهج المصنّف في تقسيم الأبحاث، أنّ الرسالة تختلف عن كثيرٍ من المصنّفات والرسائل الكلاميّة، خاصّة في ما يتعلّق بمبحث الإمامة.

وعلى سبيل المثال: فإنّ المصنّف سرد مسائل الإمامة في كتابه تجريد الاعتقاد ابتداءً بالبحث عن وجوب نصب الإمام، ثمّ عصمته، ثمّ أفضليّته، ثمّ وجوب النصّ عليه، ومنه بسط القول في سائر المسائل الكلاميّة في باب الإمامة، وهو يختلف تماماً عمّا ورد هنا.

٤. العمل عليها

لما كانت هذه الرسالة من أقدم وأهمّ الرسائل الكلاميّة المفردة في باب الإمامة، آثرنا أن ندرج في باكورة أعداد هذه المجلّة، وقد اعتمدنا في تحقيق الرسالة على مخطوطتين، هما أقدم نسخ الرسالة:

١. الطوسي، محمّد بن محمّد، تجريد الاعتقاد: ص ٢٢٩.

الأولى: مخطوطة مكتبة مجلس الشورى في طهران، برقم: ٤٠١٣، وهي ضمن مجموعة عتيقة تشتمل على جملة من رسائل المحقق الطوسي وغيره، وهي أصح من اللاحقة وأتقن، استُنسخت سنة ٦٨٥ هـ، وقد كتب الناسخ في آخرها: «... وكتب ذلك في سلخ صفر، خُتم بالظفر، سنة خمس وثمانين وست مئة».

الثانية: مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٢٦٥٨٩، وهي ضمن مجموعة تشتمل على رسائل للمحقق الطوسي، وغيره من العلماء، وهي مجموعة عتيقة من مخطوطات القرن العاشر، وقد استنسخ هذه الرسالة السيد شريف الشريف الحسيني، وكتب في آخرها:

كتب أفقر خلق الله الغني، شريف الشريف الحسيني، حامداً مصلياً، مسلماً، مستغفراً، في ثاني عشر شهر رجب المرجب، سنة اثني وسبعين وتسع مئة هجرية، على مهاجرها ألف صلوات وألف ألف تحية.

وقد رمزنا لهذه النسخة ب: (ج).

وقد طبعت هذه الرسالة أيضاً في المجموعة التي نشرت بمناسبة مرور سبع مئة سنة على وفاة المحقق الطوسي، باهتمام وعناية الراحل الأستاذ محمد تقي دانesh بجوه، وقد اعتمد في تحقيقه على مخطوطات متأخرة، منها مخطوطة مكتبة ملك العامة في طهران، برقم: ٤٦٨١.

وقد رمزنا لهذه الطبعة ب: (ط).

وختاماً نسأل الله العليّ القدير أن يتقبّل ذلك منا بقبوله الحسن، إنّه جواد كريم.

رسالة في الإمامة

[ديباجة المصنّف]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

١. في (س): «وبه الثقة».

الحمد لله واسع الرحمة، سايع النعمة، وصلى الله على محمد شافع الأمة، وكاشف^٢ الغمة، وآله أولي العصمة، وذوي الحكمة.

وبعد، فقد التمس مني من هو أوجد زمانه، وأفضل أقرانه^٣ الأخ الأجل، الإمام الأكمل، مجد الدين، شهاب الإسلام، سند الفضلاء، فخر العلماء، «علي بن نام آرد» (أدام الله بهجته، وحرس من الآفات مهجته)؛ تحرير رسالة وجيزة في معرفة الركن الثالث من أصول الدين، وهو الكلام في إمامة الأئمة الطاهرين، بحسب ما تقتضيه الأنظار، وترتضيه^٤ العقول، دون ما استفيد من المسموع والمنقول، وذلك بحسب ظنه، وكرم خلقه، لكن الظن يصيب ويخطي، والكريم يكف ويجدي.

فأجبتة مبتغياً^٥ رضاه، مؤثراً هواه، مع اعترافي بقلّة البضاعة، وعدم المهارة في الصناعة، واستجماع الموانع التي تحول بين الناظر والنظر، من ضيق الوقت، وتوزع الخاطر، والكون على جناح السفر.

وأوجزت فيه الكلام، إيجازاً يليق بالحال، مقتصراً على ما لا بُد من أصول المقال، غير مطنب بتكثير^٦ الجواب والسؤال، كما هو سنة أصحاب الاعتراض والجدال، فإن أمهل الله الأجل، وأنجح الأمل، استأنفت الكلام المشيع في المستقبل^٧، وهذا أوان الشروع في المقصد، والله وليّ الإحسان.

فصل (١)

[في مبدأ الإمامة]

ينبغي أن يُعلم أنّ لكل مسألة موضعاً معلوماً من العلم الذي هي كجزء منه، لا تقدّم

١. في (س): «والصلاة على».

٢. في (ج): «كاشف»، بدون واو.

٣. في (ط) زيادة: «وكان عندي من إخوان الصفا، وذوي العهد والوفاء».

٤. الدعاء لم يرد في (س).

٥. في (ج): «يقتضيه».

٦. في (ج): «يرتضيه».

٧. في (ج): «متبعاً».

٨. في (س): «بتكرير».

٩. في (س): «المقتبل».

عليه ولا تؤخّر منه، بل يبيّن فيها ما يتعلّق بها دون مبادئها التي هي مسائل آخر برؤوسها، أو لواحقها التي من حقّها أن يُنظر فيها بعد النظر فيما هو [هي] مبنية عليه.

وعلى الناظر فيها أن يسلمّ المبادي التي عليها بناء المسألة، ولا يعترض فيها، لأنّ المنع منها والاعتراض عليها يتعلّقان بنظرٍ آخر، غير النظر الذي هو ناظر به، فإنّ خالجه شكٌّ عليها، أو اعتراه وهمٌّ فيها، فليرجع إلى المواضع المخصوصة بها، وليؤخّر النظر فيما نظر فيه، إلى أن يحقّق المبادي التي هي كالقواعد.

ألا ترى أنّ الباحث عن قدرة الله -تعالى- لا يتكلّم في حدوث الأجسام، ولا يبحث عنه، بل يكون ذلك مقرّراً عنده ومسلماً، وكذا في كلّ مسألة من المسائل، وعلم من العلوم.

والمسألة التي نحن بصددّها مرتّبة على التوحيد والعدل والنبوة، على الوجوه التي اقتضتها الأدلّة الحقّة، واعتقدتها الفرقة المحقّقة.

فليسلمّ هاهنا أنّ العالم حادث، والله -تعالى- مُحدّثه، وهو واجب الوجود لذاته أزلاً وأبداً، قادرٌ على جميع المقدورات، عالمٌ بجميع المعلومات، غنيٌّ عمّا سواه، مريدٌ للظاعات، كارهٌ للمعاصي، لا يخلّ بالواجبات، ولا يفعل المقبّحات، ولا يريد ذلك.

وقد كلّف العبيد لمصالحهم بحسب وسعهم، وقام بالألطف الواجبة عليه ممّا يتعلّق بتكاليفهم، وأزاح عنهم، ليس غرضه في جميع ذلك إلاّ الإحسان إليهم، وإفاضة النعم^٣ عليهم، وتكميلهم بالوجه الأفضل، والبلوغ بهم إلى الثواب الأجل. وقد أرسل إليهم محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ رسولاً معصوماً قائماً بالحقّ، وقائلاً بالصدق، وأنزل عليه الكتاب العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^٥، فنسخ بشريعته الشرائع، وبسنّته السنن، وهي

١. في (ط): «فيه».
٢. في (ج): «قادرًا».
٣. في (ج): «النعمة».
٤. في (س): «الغياث».
٥. سورة فصلت: الآية ٤٢.
٦. في (ج، ط): «وبسنّنه».

باقية إلى يوم القيامة.

إلى غير ذلك من الأصول، فمن كان في نفسه ريبٌ في شيءٍ من ذلك فليس من الناظرين في الإمامة؛ بل لا ينتفع بالنظر فيه [فيها]، فليقرّر هذا، وذلك ما أردنا بيانه قبل افتتاح الكلام.

فصل (٢)

[مسائل الإمامة]

ثم اعلم أنّ الكلام في الإمامة مبنيٌّ على خمس مسائل، يعبر عن كلّ واحدة منها بصيغة مفردة هي كلمة، وتلك الكلمات: ما، وهل، ولم، وكيف، ومن.

فأولها قولنا: ما الإمام؟ وهي التي يُبحث فيها عن تفسير هذه الكلمة وحدها على حسب العرف والاصطلاح^١.

وثانيها قولنا: هل الإمام؟ أي هل يكون الإمام موجوداً دائماً أو في بعض الأوقات أم لا؟ وهي التي يُبحث فيها عن جواز خلوّ زمان التكليف عن وجود الإمام أو امتناعه.

وثالثها قولنا: لم الإمام؟ أي لم يجب أن يكون الإمام موجوداً؟ وهي التي يُبحث فيها عن العلة المقتضية لوجود الإمام.

ورابعها قولنا: كيف الإمام؟ وهي التي يُبحث فيها عن الصفات التي ينبغي أن يكون الإمام موصوفاً بها.

وخامسها قولنا: من الإمام؟ وهي التي يُبحث فيها عن تعيين الإمام في زمان شريعة الإسلام.

وهذا الترتيب هو الصحيح، إلا أنه ربّما يقدّم الكلام في اللّميّة والكيفيّة على الكلام في الهلّيّة من بعض الوجوه، لأنها يُعرف بهما^٣.

١. في (ج): «أو الاصطلاح».

٢. في (ج) زيادة: «أم لا».

٣. في (ج): «بها».

ونحن نورد كل مسألة في موضعها، ونفرد بها بما يليق بها، على شرط الإيجاز الموعود، إن شاء الله تعالى.

المسألة الأولى: [تعريف الإمامة]

الإمام: هو الإنسان الذي له الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا، بالأصالة في دار التكليف.

وهذا الحدّ أتمّ ممّا ذكر في بعض الكتب.

واعلم أنّ الحدّ لا يبيّن بالبرهان، بل هو البيّن الذي يبيّن غيره، فلا يرد عليه اعتراض ومنع؛ إذ لا مانع للمصطلح أن يضع ألفاظاً بإزاء ما يريد^٢، إلاّ أنّه ينبغي أن يكون مطّرداً في المواضع المستعملة بالمعنى المراد، من غير مناقضة ومخالفة.

المسألة الثانية: [إثبات وجوب الإمامة]

لنا في إثبات المطلوب فيها مسلكان:

المسلك الأول:

الإمام الذي حدّدناه إذا كان منصوباً ممكناً^١، يقرب المكلفين إلى القيام بالواجبات، والانتهاء من المقبّحات، ويبعدهم عن الإخلال بالواجبات، وارتكاب المقبّحات.

وإذا لم يكن كذلك كان الأمر بالعكس.

وهذا الحكم ممّا قد ظهر لكلّ عاقل بالتجربة، وصار ضرورياً له، بحيث لا يمكنه أن يدفعه، وكلّ ما يقرب المكلفين إلى الطاعات، ويبعدهم عن المعاصي، فقد يسمّى لطفاً اصطلاحاً.

فظهر من ذلك أنّ كون الإمام منصوباً ممكناً لطف في التكليف الواجبة.

١. في (س): «أسلم».

٢. في (ج): «لفظاً».

٣. في (ج): «يريد».

٤. في (ج): «متمكناً».

ثم الإمام المذكور إما أن يكون بحيث يجوز منه أن يخلّ بواجبٍ، أو يفعل قبيحاً، أو يكون بحيث لا يجوز ذلك منه.

فإن كان بحيث يجوز ذلك منه، يمتنع أن يكون لطفاً، أي مقرباً أو مبعداً، وإلا لزم أن يكون داخلاً فيما هو خارج عنه، أي يكون من المحتاجين إلى نفسه، لجواز المعصية عليه، ومن غير المحتاجين لكونه محتاجاً إليه، والمحتاج إليه غير المحتاج، وسنزيد بيانه فيما بعد.

فإذا امتنع أن يكون من القسم الأول، وجب أن يكون من القسم الثاني، وحينئذٍ لا يمكن نصبه من فعل غير الله، لأن غير المظلع على السرائر، لا يكون مظلماً على السرائر، فلا يقدر أن يميّز الموصوف بامتناع وقوع المعصية عنه عن غيره، حتى ينصبه إماماً.

فظهر أن نصب الإمام ليس من فعل غير الله -تعالى-، وأما تمكينه، فظاهر على ما ثبت في العدل، وأنه من أفعال المكلفين، إذ المدح عليه والذم على ضده راجعان إليهم.

ومما بيّن من باب العدل أنّ اللطف ينقسم قسمين:

أحدهما: ما يكون من فعل الله.

وثانيهما: ما يكون من فعل غيره.

وكل قسم منها ينقسم أيضاً إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون لطفاً في واجب.

وثانيهما: ما يكون لطفاً في مندوب.

وبيّن أنّ كلّ لطف من فعل الله في واجب كلّ العبد به، على وجه لا يقوم غيره من أفعاله أو أفعال غيره مقامه في ما هو لطف فيه، فهو واجب على الله، وإلا لقبح التكليف بالملطوف فيه، وانتقض غرضه، ونصب الإمام فيما نحن فيه كذلك.

١. في (س): «بواجبات».

فثبت أنّ نصب الإمام ما دام التكليف باقياً واجباً على الله.

ومن المسلّمات هاهنا، المقرّرات في باب العدل أنّه سبحانه لا يخلّ بما يجب عليه، فيكون الإمام منصوباً ما دام التكليف باقياً، فيكون الإمام موجوداً، وهو المطلوب.

[دفع بعض الشبهات]

فإن قيل:

أولاً: لمّ لا يجوز أن يقوم غير ما أوجبتم على الله من أفعاله أو أفعال غيره مقامه؟
وحيثنّ لا يكون نصب الإمام واجباً.

وثانياً: متى يجب هذا النصب إذا كان خالياً عن جميع وجوه المفسد أو مطلقاً؟
الأول مسلم، والثاني ممنوع.

ولكن لمّ لا يجوز أن يكون فيه مفسدة خفيّة لا نعرفها وبسببها لا يجب عليه؟^٢

وثالثاً: لو وجب وجود إمام معصوم لكونه مقرّباً ومبّعداً، لوجب أن يكون جميع نوابه، ورؤساء القرى، والنواحي، بل الحكّام بأسرهم معصومين، لأنّ ذلك أشدّ تقريباً وتبعيداً.

ورابعاً: هل إنّ الإمام منصوب إليكم، لكنكم قلتم: إنّ كون الإمام منصوباً ممكناً لطّف، فعند عدم تمكينه لا يحصل اللطف، وإذا علم الله -تعالى- ذلك كان النصب الذي لا يتمّ به اللطف عبثاً، فلا يجب عليه.

أجبنا عن الأول: إنّ قيام البدل مقامه لا يتصوّر إلّا في حال عدمه، وقد قلنا في صدر المسألة أنّنا نعلم ضرورة أنّ التقريب والتّبعيد عند عدم نصب الإمام أو تمكينه على عكس ما ينبغي، فيستحيل^٣ أن يكون له بدل.

وعن الثاني بوجهين:

الأول: إنّ قرب المكلفين من الطّاعة وبعدهم عن المعصية ممّا يطابق غرض

١. في (س): «موجوداً».

٢. في (ج): «لا يعرفها، وبسببه لم يجب عليه».

٣. في (س): «فيستحيل».

الحكيم من التكليف، ويقرَّب حصوله، وعكسها ممَّا يناقضه، ويبعد حصوله، فلو كان فيما يطابق غرضه، ويقرَّب حصوله مفسدة، لكان حصول غرضه مفسدة، وذلك باطل على ما تبين^١ في باب العدل أنه لا يريد القبائح.

الثاني: إنَّ المفسدة يستحيل أن يكون راجعاً إلى الحكيم، إذ هو واجب الوجود لذاته، غني عن غيره، لا يصلح عليه جذب نفع، ولا دفع ضرر، فلو كانت لكانت راجعة إلى غيره، والتي أثبتناه من وجوب نصب الإمام فيه المصلحة العامة للمكلفين، فلو كانت فيه مفسدة راجعة إليهم لكان عين ما هو مصلحة لهم، مفسدة لهم، هذا خلف. وعن الثالث: وإنَّما أوجبنا عليه ما يفيد التقريب والتباعد لا ما يريد التقريب والتباعد، وذلك غير وارد علينا.

بيانه: إنَّ المكلف إذا استوت نسبتته إلى ما يريد الحكيم منه وإلى ما لا يريده، فيجب على الحكيم أن يقربه إلى ما يريده، ويبعده عمَّا لا يريده، حتَّى يحصل ترجيح أحد المتساويين على الآخر الذي لا يتم الوقوع الآبه.

أمَّا إذا كان ما يريده أقرب فالترجيح حاصل، وموجب الوجوب وهو التساوي المانع عن الوقوع زائل، فلا يجب عليه.

وعن الرابع: إنَّ التمكين ليس من أفعاله سبحانه، ولا يجوز أن يخل بما يجب عليه لإخلال غيره بما يجب عليه، خصوصاً إذا كان الواجب المتعلِّق بالغير موقوفاً على الواجب المتعلِّق به، لأنَّ إزاحة العلل واجبة عليه سبحانه، وهو لا يخل بالواجب.

المسلك الثاني:

ممَّا يعلم كلُّ عاقل بالضرورة، أن كلَّ حاكم يتعلَّق به حكم من أحكام جماعة، يكون إمضاء ذلك الحكم مصلحة لهم، والتوقف فيه، مفسدة لهم، ولا يريد الحاكم إلا ما يقتضي مصلحتهم، فيقبح منه أن لا يقيم من يمضي ذلك الحكم فيهم، إذا لم يتولَّه بنفسه، ولذلك^٢ يذمُّون كلَّ والي ناحية أو راعي قطيعة يغيب عنهم، غير مخلف من

١. في (ج): «ثبت».

٢. في (ج): «وكذلك».

يقوم فيهم مقامه مع عدم الموانع، ويوتخونه.

والباري - سبحانه - هو الحاكم على الإطلاق، وقد تعلق به أحكام المكلفين، بل ليس لغيره التصرف فيهم على الإطلاق، وإنفاذ كل ما يقوم به الرئيس القاهر الأمر الزاجر العادل فيهم مصلحة لهم، وهو لا يريد إلا ما يقتضي مصالحهم، ولا يقوم بنفسه بجميع ذلك، فيقبح منه أن لا يقيم فيهم من يقوم بها، أي يجب عليه نصب إمام لهم وهو لا يخلّ بواجب، فالإمام موجود منصوب وهو المطلوب.

إن قيل: لم لا يجوز أن يجعل الاختيار في ذلك إليهم؟

قلنا: لأننا نعلم ضرورة أن كل حاكم يكون أعلم برعيته منهم بأنفسهم، ولا يريد إلا مصلحتهم، يقبح منه أن يجعل اختيار النائب القائم بمصالحهم إليهم؛ إذ فيه جواز وقوعهم في ما وجب النصب فيه مخافة الوقوع فيه، وليس كذلك إذا لم يجعل ذلك إليهم.

المسألة الثالثة: [السبب المقتضي لوجود الإمام]

قد لآح ممّا سلف أنّ جواز وقوع الإخلال بالواجبات وارتكاب المقبّحات محوج إلى نصب إمام يمنع المكلفين من ذلك، ويزجر المخلفين والمرتكبين، ويحملهم على أضدادها، ليصير المكلفون مقرّبين إلى الطّاعات، مبعدين عن المعاصي، فذلك هو السبب المقتضي لوجود الإمام ووجوب نصبه على الله - تعالى -، وتمكينه على الخلق.

المسألة الرابعة: [صفات الإمام]

الصفات التي ينبغي أن يكون الإمام عليها ثمانية:

أولها: العصمة

وهي ما يمتنع المكلف معه من المعصية متمكناً منها، ولا يمتنع منها مع عدمه.

ويجب أن يكون الإمام موصوفاً بها لوجهين:

١. في (ج): «إصدارها لتصير».

[أدلة وجوب العصمة]

[الوجه] الأول: إنّه لو كان غير معصوم لكان محتاجاً إمّا إلى نفسه، أو إلى إمام آخر، فيدور أو يتسلسل، وهما محالان، وذلك لوجود العلة المحجوجة إليه فيه.
فإن قيل:

أولاً: المعصوم لا يخلو إمّا أن يقدر على المعصية أو لا يقدر، فإن كان يقدر، فلا يخلو إمّا أن يمكن وقوعها منه أو لا يمكن وقوعها منه، فإن أمكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير امتياز، فإن لم يمكن فقدرتة على ما لا يمكن وقوعه لا يكون قدرة، وإن لم يقدر فهو مجبور، وليس ذلك بشرف له.

وثانياً: إذا جاز أن يمتنع وقوع المعصية من شخص من المكلفين بفعل الله، ولا يضّر ذلك مع قدرته وتمكينه من الطرفين، فالواجب أن يجعل^٢ جميع المكلفين كذلك، إذا كان الغرض من وجودهم إيصال الثواب إليهم دون وقوع المعصية منهم وعقابهم عليها.

وثالثاً: لم لا يجوز أن لا يكون الانتهاء في الاحتياج إلى النبي أو القرآن، وينقطع التسلسل؟

أجبنا عن الأول: إنّه يقدر عليها، ولكن لا يقع مقدوره منه، لعدم خلوص داعيه إليها، كما يقول في امتناع وقوع القبائح من الحكيم - تعالى -، وكما يقول في عصمة الأنبياء عليهم السلام، فإن القدرة على ما لا يمكن وقوعه لا اعتبار شيء غير ذاته لا يستنكر، إنّما يستنكر^٣ القدرة، على ما لا يمكن وقوعه لذاته.

وعن الثاني: إنّنا نقول أنّ الحكيم - سبحانه - جعل شخصاً واحداً بفعله معصوماً من غير استحقاق^٤ منه لذلك، بل نقول: كلّ من يستحقّ الألفاظ الخاصّة التي هي العصمة يكسبه، فهو - سبحانه - يخصّصه بها.

١. في (س): «كان».

٢. في (ج): «منع».

٣. في (س): «إنّما يستنكر».

٤. في (س): «استحباب».

ثم الإمام يجب أن يكون من تلك الطائفة، فالمكلفون بأسرهم لو استحقوا بكسبهم تلك الألفاظ الخاصة لكانوا كلهم معصومين، فظهر أن الخلل في عدم عصمتهم راجع إليهم لا إليه^١ - تعالى -.

وعن الثالث: إن نسبة غير المعصومين إلى النبي أو إلى القرآن نسبة واحدة، فلو جاز أن يكون النبي الموجود في زمان سابق أو القرآن مغنياً لمكلف مع جواز الخطأ منه^٢ عن الإمام، لجاز في الجميع مثل ذلك، وحينئذ لا يجب احتياجهم جميعاً إلى الإمام وقد سبق فساد اللازم، فظهر فساد الملزوم.

[الوجه] الثاني: إذا ثبت وجوب نصب الإمام على الله - تعالى - بالطريق الثاني، نقول: إنا نعلم ضرورة أن الحاكم إذا نصب في رعيته من يعرف منه أنه لا يقوم بمصالحهم، ولا يرمى فيهم ما لأجله نصب، وكان غرضه من نصبه القيام بمصالحهم، ورعاية ما لأجله احتاجوا إلى منصوب من قبله، يستقيح العقول منه ذلك النصب أو ينفر عنه، ونصب غير المعصوم من الله - تعالى - داخل في هذا الحكم، فعلمنا أنه لا ينصب غير المعصوم، فكل إمام ينصبه الله - تعالى - فهو معصوم.

[سائر صفات الإمام:]

وثانيتها: العلم بما يحتاج إلى العلم به في إمامته من العلوم الدينية والدنيوية، كالشروعات، والسياسات، والآداب ودفع الخصوم وغير ذلك، لأنه لا يستطيع القيام بذلك مع عدمه.

وثالثتها: الشجاعة التي يحتاج إليها في دفع الفتن، وقمع أهل الباطل وزجرهم، إذ لا يتأتاه القيام بما يقوم به إلا بها، ولأنه إذا فرّع يعمّ ضرره، بخلاف ما إذا فرّ كل واحد من رعيته. ورابعتها: كونه أفضل من كل واحد من رعيته، وأشجع وأسخى، وبالجملة أكمل في كل ما يُعدّ من الكمالات، لأنه مقدّم عليهم، وتقديم الرجل على من هو أكمل منه، قبيح عقلاً.

١. في (س): «عليهم لا عليه».

٢. لم يرد في (س): «منه».

٣. في (س): «ضرورة».

وخامستها: كونه طاهراً من العيوب المنقّرة خُلُقاً وخُلُقاً، وأصلاً وفرعاً، كالجذام والبرص في الخِلقة، والحسد والبخل في الشيمة، ودنائة النسب وكونه ولد الزنا في الأصل، والصناعات الركيكة، والأعمال الخسيصة في النوع، لأنّ جميع ذلك جارٍ مجرى اللطف^٢، إذ فيها تقرب الخلق إلى تمكينه، واستمالة قلوبهم إليه، إذ في ضده ضده^٣. وسادستها: كونه أقرب الخلق إلى الله -تعالى-، وأكثر استحقاقاً للثواب، لأنّه مقدّم على كلّ واحد من رعيّته بأمر الله وتقديمه إيّاه، والله لا يقدم عبداً على عبد على الإطلاق إلّا لما ذكرناه^٤.

وسابعتها: اختصاصه بآيات ومعجزات تدلّ على إمامته، إذ لا طريق للخلق في بعض الأوقات إلى قبوله إلّا بها، فإنّها إذا ظهرت على يده في وقت ممس الحاجة إليها وقرنت بدعوها للإمامة، علّم أنّه منصوب من قبل الله ﷻ.

وثامنتها: كونه إماماً في جميع دار التكليف بانفراده في زمانه، واستدلّ بعض أهل النظر على ذلك بأنّ كثرة الأئمة مع اختلاف دواعيهم، يمكن أن يصير سبب مقاومة ومدافعة يحدث بينهم، فيظهر بسببها الفتنة والفساد، ويحدث من وجودهم ما لأجله لم يجز عدمهم، فلا يجوز وجودهم أيضاً وهو محال.

أمّا إذا كان الإمام واحداً يرتفع هذا الجواز ويحصل المقصود على طريق القطع.

فإن قيل: إذا اشترطتم العصمة كيف يمكن الاختلاف المؤدّي إلى خطأ بعضهم بينهم؟

يقال: العصمة هي الألفاظ التي من أجلها لا يخلص دواعي صاحبها إلى فعل القبيح، ومن تلك الألفاظ عدم من يقع معه في معرض المقاومة، والأولى أن يستدلّ في هذا المقام بالسمع.

فهذه هي الأوصاف اللازمة لكلّ إمام من الأئمة، وذلك ما أردناه.

١. في (س): «الحقد».

٢. في (ج): «الألفاظ».

٣. لم يرد في (ج): «إذ في ضده ضده».

٤. في (ج): «كما ذكرنا».

المسألة الخامسة: [في كيفية نصب الإمام]

إذا ثبت أنّ زمان التكليف لا يخلو من وجود إمام معصوم، مُكِّنَ أو لم يُمَكِّنْ، وجب أن يكون كلّ ما قاله أو فعله أهل زمانهم بأسرهم متفقين عليه صدقاً وحقاً؛ لدخول المعصوم فيهم قطعاً، وامتناع وقوع الكذب والباطل منه.

أمّا إذا اختلفوا، فكّل منفرد يخلّ بواجبٍ ما أو يفعل قبيحاً ما. لا يكون قوله أو فعله الذي انفرد به إلاّ كذباً وباطلاً. لأنّه غير المعصوم الصادق المحقّق، بل يكون ما اتفق عليه الباقيون بعد هذا المنفرد صدقاً وحقاً، أو يكون الحقّ والصدق مندرجاً في أقوال الباقيين إذا كان بينهم مخالفة.

فبان من ذلك أنّ إجماع أهل الدنيا بأسرهم حقّ، فإن اختلفوا فالحقّ ما أجمع إليه أهل الإسلام دون غيرهم، فإن اختلف أهل الإسلام، فالحقّ ما أجمع عليه أهل الحقّ، وهم القائلون بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة، على الوجه الذي اقتضاه العقل، وأكّده النقل.

فإذا عرفت هذا فاعلم أنّ الناس قد اختلفوا في هذا الباب، فذهب بعضهم إلى عدم وجوب نصب الإمام أصلاً، وذهب بعضهم إلى وجوبه على الناس، وذهب بعضهم إلى وجوبه على الله، وقد سبق ما فيه كفاية من بيان صحّة المذهب الأخير وفساد الأوّلين.

ثمّ اختلفوا في تعيين الإمام، فذهبت الفرقة الأخيرة القائلة بوجوب النصب على الله، أنّ الأئمة اثنا عشر يقيناً، من أهل بيت النبي ﷺ، وذهب الباقيون إلى غيرهم، كلّ فريق إلى فرقة.

وقد عرفت أنّ الحقّ لا يخرج عن الجميع، فلمّا كان القائلون بعدم وجوب نصب الإمام مبطلين، ظهر صحّة ما ذهب إليه الإثنا عشريون.

وبوجه آخر: ذهب بعض المسلمين إلى أنّ العصمة هي الصّفة اللاّزمة للإمام وأنكرها الباقيون. ثمّ ذهب مئبث العصمة إلى الاثني عشر والباقيون إلى غيرهم، ومعلوم أنّ الحقّ معهم هناك، فيجب أن يكون معهم هاهنا، وإلاّ لاجتمعت الأئمة على الباطل والضلال.

[دفع بعض الشبهات]

إن قيل:

أولاً: من المحتمل أن يكون قائلٌ في أمة محمد ﷺ بغير ما سمعتم، ويكون المحقق هو دون غيره.

فإن قلت: لو كان لعرفناه ووصل إلينا خبره.

قيل: عدم معرفتكم إياه لا يقتضي عدمه.

وثانياً: إنَّ حاصل كلامكم أنَّ المعصوم يشهد على كونه إماماً معصوماً، فيكون إثبات الشيء بنفسه.

وثالثاً: الإسماعيلية قائلة أيضاً أنَّ الإمام منصوب من قبل الله -تعالى-، وأنه لا يخلُّ بواجب، ولا يرتكب قبيحاً، فيجب كونهم على الحق أيضاً.

أجيب عن الأول: إنَّ العلم بذلك لا يُستفاد من الدليل، بل يحصل بسبب كثرة متابعة كتب التواريخ والسِّيَر، وممارسة علوم اختلافات الأهواء والملل، والقاضي في تميّز العلم عن غيره هو العقل، وإذا جزم على أمر تواترت أماراته كان ذلك علماً، ولا يلتفت إلى الاحتمالات الدافعة لذلك، كما لا يلتفت إلى الاحتمالات الدافعة للمحسوسات، وذلك ما يقول به في العلوم الحاصلة من طريق التواتر والتجربة.

ولا شكَّ أنَّ العقل جازم. مثلاً. على عدم إمام يدعى به بعد النبي ﷺ غير عليّ وأبي بكر والعبّاس، فكذا في سائر الأزمنة، ولا يندفع هذا العلم بالاحتمال المذكور.

وعن الثاني: إنَّ العلم بوجود الإمام المعصوم يدلُّ على تعيينه وذلك ليس بمنكر.

وعن الثالث: إنَّهم خارجون عن الملة، بادعائهم قدم الأجسام وغيرها من الخرافات، ولا ينفون إخلال الواجبات وارتكاب المقبّحات عن الإمام بأنه لا يختاره، بل يقولون كلُّ ما يفعله الإمام طاعة وإن كان كذباً أو ظلماً، أو شرب خمر، أو زنا، فلظهور بطلان قولهم لم نعدّه في سائر الأقوال.

فصل (٣)

[في غيبة الإمام الثاني عشر عليه السلام]

وأما غيبة الإمام الثاني عشر وطول مدّته، فليس بمستبعد عند من اعتقد أنّ الله -تعالى- قادر عالم، وإذا ثبت وجوبه بالدليل فلذلك هو الحقّ، ويعارض المستبعد من المسلمين بما ذهبوا إليه من القول بطول المدّة والغيبة في الخضر وإلياس عليهما السلام من الأنبياء، والدجال والسامري من الأشقياء، ويقال: إذا جاز في الطرفين ذلك، فلمّ لا يجوز في الواسطة مثله، أي في الأولياء.

وأما سبب غيبته فلا يجوز أن يكون من الله - سبحانه - ولا منه - كما عرفت - فيكون من المكلفين، وهو الخوف الغالب وعدم التمكين، والظهور يجب عند زوال السبب. وإذا قد وقّينا بما وعدنا فلنقطع الكلام، حامدين لله - تعالى - على آلائه، مصليين على محمّد سيّد أنبيائه، مسلمين على خير أوليائه وأصفيائه، داعين لجميع المؤمنين والمؤمنات، ملتزمين من الناظر فيه إصلاح خلل يقع نظره عليه، مستغفرين من جميع ما كره الله، وهو حسبننا ونعم المعين، والحمد لله ربّ العالمين.

[خاتمة النسخ]:

في نهاية (س): تحرير هذه الرسالة المنسوبة إلى الإمام العلامة السعيد، أفضل المتأخرين، نصير الملة والدين، محمّد الطوسي، قدّس الله روحه، وكتب ذلك في سلخ صفر، حُتم بالظفر، سنة خمس وثمانين وستّ مئة.

في نهاية (ج): كتب أفقر خلق الله الغني، شريف الشريف الحسيني، حامداً مصلياً، مسلماً، مستغفراً، في ثاني عشر شهر رجب المرجّب، سنة اثني وسبعين وتسع مئة هجرية، على مهاجرها ألف صلوات وألف تحية.



١. في (س): «نهى».

المصادر

١. آغا بزرك الطهراني، الشيخ محمد محسن، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت: دار الأضواء، بيروت، [د.ت].
٢. الطوسي، محمد بن محمد بن الحسن، تجريد الاعتقاد، تحقيق السيد محمد جواد الحسيني الجليلي، قم المقدسة: منشورات مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٧ هـ.
٣. الكتبي، محمد بن شاكر، فوات الوافي والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، [د.ت].
٤. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠ م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِسْمِ
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الرَّحْمَةِ سَائِغِ الْعَفْوِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الْأَمْرُ كَأَشْفَقِ الْعَزَّ وَالْأَوْ فِي الْعَصْرِ وَذِي الْحِجَّةِ
 قَدَّ النَّسَبُ مِنْ نَهْوٍ وَجَدَّ وَبَدَّ وَأَصْلُ اقْرَأْهُ الْإِنْفِ الْإِثْلُ
 وَالْإِمَامُ الْإِثْلُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الْإِسْلَامِ سَيِّدِ الْفَضْلِ
 فَخْرِ الْعِلْمِ عَلَى بْنِ نَامٍ أَوْ رَدَّ أَدَامَ اللَّهُ بِحَبَّةٍ وَحَمْرٍ
 مِنْ الْإِفَاتِ مَبْتَعَةٍ لِحُرُورِ رِسَالَتِهِ وَخَيْرَةٍ فِي مَعْرِضَةِ
 الدِّكْرِ الثَّلَاثِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ وَهُوَ الْكَلَامُ فِي أَمَّةٍ
 الْإِمَّةِ الطَّاهِرِينَ حَسْبَ أَيْضِيهِ الْإِنْفَارُ وَرَبِّ تَضْيِهُ
 الْعُقُولِ دُونَ مَا يَسْتَعَادُ مِنَ السَّمْعِ وَالْمَقُولِ
 وَذَلِكَ لِحُسْنِ طَبْعِهِ وَكَرَمِ خَلْقِهِ لَكِنَّ الظَّنَّ يَصِيبُ ^{نَحْوَ}
 وَالْكَرَمُ يَكْفَى وَيَجْدِي فَأَجَبْتَهُ سُبْحَانَ رُؤُوسِهَا
 هُوَ أَمْرٌ مَعْتَرَفٌ بِتَمَلُّهِ الْبِضَاعَةِ وَعَدَمِ الْمَهَارَةِ فِي
 الصَّنَاعَةِ وَاسْتِجْمَاعِ الْمَوَانِعِ الَّتِي لِحَوْلِ بْنِ الْبَاطِلِ
 النَّظَرُ مِنْ ضَمِّقِ الْوَقْتِ وَتَوَدُّعِ الْفَاطِرِ وَالْكَوْنِ عَلَى جَابِجِ
 السَّفَرِ وَاعْتَرَفَتْ الْكَلَامُ فِيهَا بِحَارِزِ الْمَلِكِ بِمَقْصَرِ عَيْلِ
 تَالَاةٍ مِنْ أَصُولِ الْعَالِ غَيْرِ مَقْلَبٍ بِتَكْنِيهِ الْجَوَابِ وَالْحَوَا
 السُّوَالِ كَمَا هُوَ سَنَةٌ أَحْسَابِ الْأَعْرَاضِ وَالْحَدَالِ
 فَإِنَّا مَهْلِكُ اللَّهِ وَبِحَجِّ الْأَمَلِ اسْتَأْنَفْتِ الْكَلَامَ الْمَشْتَبِعِ الْقَبْلِ
 وَهَذَا أَوَانُ الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ وَاللَّهُ رَحِيمٌ الْإِسْحَاقِ وَالْحَبْرِ
 فَصَلِّ بِسْمِ اللَّهِ أَنْ تَكُلَّ سَلْمَةً تَوْضُوعًا مَعْلُومًا
 مِنْ الْعِلْمِ الَّذِي هِيَ كَرِيمَةٌ لِأَنْتُمْ عَلَيْهِ وَالْأَخْرَجْتُمْ مِنْهُ
 فِيهَا مَا تَعْلَمُونَ بِهَا وَرَبَّادِيهَا الَّتِي هِيَ سَائِلُ خَيْرِ رُسُلِهَا

ج
 مشغيا

الراجح

(ج)

الصفحة الاولى من نسخة (ج)

كلها يفعل الإمام طاعة وإن كان كذبا وظلما وليس
 خيرا وزيا وظلما ولا يظلمونهم لم يعد في حساب
 الأثر **فصل** وأما غيبة الإمام الثاني عشر
 عليه السلام فليس يستبعد عن اعتقاد الله
 عالم وإذ انتت وخودته بالدليل هو الحق ويعاوض
 المستعد من المسلمين ما ذهبوا اليه من الحق بطول
 المدة والفترة من الخضر والناس عليها السلام
 الأنبياء والرجال والسامريين والاشقياء والعال
 اذا حارخ الظن في ذلك فلم لا يجوز الواسطة
 اي في الاوليا واما سيد غيبه ولا يجوز ان يكون من
 الله سبحانه ولا منه كما عرفت فيكون من المكلفين
 هو الحق العالي وعدم الممكن والظن محسب
 عند ذوال السبب واوقنا ما وعدنا فليطع الكلام
 حاملا من الله داعيا لجميع المؤمنين والمؤمنات
 مسلمين من الناظر في هذا اصلاح حال
 تصحيح رطله عليه شغف من جمع
 ما يرى الله وهو حسنا ويم العباد
 وكتبه **احمد بن محمد**
 شهره **التبريد الحسني**
 حاملا صلواتها
 استعمل

فدلكم

مصدق على نسخة من نسخة علي بن ابي حمزة اوسان روى صفح ٢٢

هذا في نسخة من نسخة علي بن ابي حمزة اوسان روى صفح ٢٢
 مصدق على نسخة من نسخة علي بن ابي حمزة اوسان روى صفح ٢٢
 مصدق على نسخة من نسخة علي بن ابي حمزة اوسان روى صفح ٢٢



الصفحة الأخيرة من نسخة (ج)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله واسع الرحمة وسائر النعم والصلوة على محمد وآله وكاشف
 الغم وآله أولى العصمة وروى الحكمة وبعد هذا التمهيد من هو واحد
 زمانه واضرار انه حشر برسالة جبرئيل في معرفة الرد الثالث في اصول
 الدين وهو الكلام امامه الابه الطاهر حيا من فضله الاطوار ورتبه
 العقول ووزن الاستفهام المسموع والمنقول والاختصاص طئه وكلمه طقه
 لكن الطن تصيب بخطي والكلمه بكف ويجري في اجنبه مبتكرا ضاهه مؤثرا
 هو اوسع اعتراف بعلة المضاعف وعدم المهاره في الصاعه واستجماع
 الموانع التي تحول بين الناظر والنظر ضو الورد في وارج الخطر والكل على
 خناخ الخواص حوت الكلام في اجازة بل هو الخال مغنر اعلى الابه منه
 في اصول المقال عن مطبف مكر الحواث السوال هو ستر اصحاب الاعراض
 والمجاد فان اهد الله تعالى رايح الامم اسما من الكلام المشبع المنفرد
 وهذا اذ ان الشروع في المقصود والهدى الاحسان فضل
 معنى ان تعلم ان لكل مسئلة موضوعا معلوما والعلم الذي من كل مسئلة
 لا يتم علمه ولا يفر عنه بل يستر فيها ما معلوم بها ومن مبادئها التي من
 اخر بر وسها اولوا حقها التي حقا ان يظن فيها بعد النظر فيما هي مستند عليه
 وعلى الناظر فيها ان تستلم المبادئ التي علمها ناه المسئلة وان اعترض عليها فيها
 لان المنع منها والاعراض عليها معلومان سطر اخر في النظر الذي هو ناظره فان
 خالجه ستر عليها او اعتراه وهم فيها ملحق الالموك من المفضي عنها
 ولو خسر النظر فانه الى حق المبادئ التي مكره القواعد الايرك
 ان الباحث عن مبررة الله تعالى لا يكلم في صورت الاجسام ولا يحسن

مجلة الإمامة، السنة الأولى، العدد ١، ١٤٤٥ هـ



الصفحة الاولى من نسخة (س)

X

٧٦

للرافعة المحسنة وذلك انقول في العلوم احاصيه طرقت النوار والنور لا يمكن
 ان العقل جازم سلا على عدم امام مدح به بعد النبي عليه السلام على النبي بـ
 العباس مكلدا في سائر الارضه ولا يمنع هذا العلم بالاحتمال المذكور عن
 الثاني ان العلم بوجود الامام المعصوم يدل على تعيينه وذلك ليس منكر عن
 الثالث انهم خارجون عن المسئلة باعتبارهم قديم الاجسام وغيره الاحكام
 ولا يفتنون اطلاق الواحات وادكارها المعقولات عن الامام باه لا يحار به
 فتقول كل من فعله الامام طاعة وان كان كذبا او ظلم او شره فمما اوزرنا
 مثلا ما ظهر بطلان قولهم ان نعتهم في سائر الاقوال **مصاب**
 عنه الامام العاشر وطول تدبيره في سببها عند اعتقاد العبد فارطام
 واذا ثبت وجوده بالدليل المذكور في نفاض المستبعد **المستبعد** ما هو اليقين
 طول المدة والغيب عن الخلق والياس عليه الاموال والاشياء واللجان والسائر
 والاصفياء وما اراد اجازة الطرفين ذلك فمما يجوز الواسطه مثلها في الاديان
 واما سبب غيبه فلا يجوز ان يكون له ولا منه كما عرفت فيكون المقطع وهو يجوز
 العال بغيره بغير الظاهر عند زوال السبب وارادنا ان نعلم على ما علم الكلام
 طاهر لله على الاصله في سببها سبب على خبره او لمانه واصفيائه
 راعى بحسب المورثه الموقرة من الطائفة اصلاح فخره نفع نظم عليه
 مسعود من جميع ما ربه الله وهو حسنا ونعم الوكيل
 بحسب هذه الرسالة المنسوبة الى الامام العاشر العبد المذنب
 محمد الميرزا محمد الطوسي قدس الله روحه
 وذلك في شهر صفر سنة ١٢٠٥ هـ

اعشار السبب
 هو الامام العاشر

الصفحة الأخيرة من نسخة (س)

رسالة في الإمامة




٢٢١



Risālatun fī al-Imāmah **Khwādjah Nasīr al-Dīn al-Tūsī**

Muhammad Hussein Al-Waez Al-Najafi¹

Abstract

In the hands of the honorable reader is *Risālatun fī al-Imāmah* (A Treatise on the Imamate) written by one of the sect's great figures, the thoughtful wise theologian, the great philosopher and scholar, Sheikh Muḥammad bin Muḥammad bin Ḥasan al-Tūsī, famous as: Khwādjah Nasīr al-Dīn al-Tūsī. This treatise, despite its brevity, included the most important issues of the Imamate, and included the principles of scientific investigations that the eminent scholars detailed in their works. It is also considered one of the most important single treatises on the subject of the Imamate, and one of the proofs of the author's religious belief and his denomination affiliation, as he was accused of being an Ismā'īlī. The treatise has been edited on its two oldest manuscripts, one of which was written in the year 685 AH/12867- CE, and the other in the year 972 AH/15645- CE.



1 . Researcher at the Qom Islamic Seminary; email: merza.alnajafi@gmail.com

of printed and lost books, with 307 titles. 705 books received direct reading from the Sheykh Āghā Buzurg without reference to other books and it contains even 12 books with explanatory notes. 313 titles of the studied books were by document attributed to other books. Among the other results reached by this study is an explanation of the exposition of Sheykh Āghā Buzurg Tehrani's view regarding the authors and the substantive specification of the Imamate, and identifying the various ideas and concerns that confront him.

Through research and extraction of books related to the subject of imamate mentioned in the book al-Dharī'ah it became clear what books were written and what books are needed in the field of imamate? What are the commonalities and differences between them? Which are important and which are not important?

Without referring to the independent books written in this regard, it is impossible to write a scientific and research book on the Imamate and this matter necessitates knowledge of these books, and it is known that the aforementioned knowledge depends on researching these books and becoming familiar with them, and there is no doubt that the best and shortest path to that goes through making use of the Ṭabaḳāt (generations) Sources and indexes of the books on the Imamate. This study took upon itself to prepare the necessary ground for preparing the required indexes on the subject of the Imamate. Hence, the basic problem is to present a general picture of the sources related to the Imamate from the book al-Dharī'ah ilā Taṣānīf al-Shi'a according to many variables, such as the language, place of printing, time (century) of composition, the context of the book, whether poetry or prose, its format (printed or manuscript), and the amount of clarifications mentioned in it.

Keywords: The book al-Dharī'ah ilā Taṣānīf al-Shi'a, Sheykh Āghā Buzurg Tehrani, sources related to the Imamate.



A Statistical-Analytical Study of the Sources Related to the Subject of the Imamate in the book *al-Dharī'ah ilā Taṣānīf al-Shi'a*

Abdul Hussein Tale'i¹

Reza Karimi²

Reza Nazari Samsam³

Abstract

This study is concerned with analyzing the contents of books and sources related to the subject of the Imamate, contained in the book *al-Dharī'ah ilā Taṣānīf al-Shi'a* (Instrument for Reaching to the Shi'a Works) written by Sheykh Āghā Buzurg Tehrani, and we have adopted the method of a descriptive and evaluative survey study. The study includes all 724 books related to the subject of the Imamate mentioned in the book *al-Dharī'ah ilā Taṣānīf al-Shi'a* and concluded with the most important results: that the largest percentage of the sources of the Imamate mentioned by Āghā Buzurg Tehrani in his book are due to vision and observation, amounting to 397 books, and that the Arabic language surpassed all other languages with 545 titles, and the largest number of books in the fields of writing, authoring, printing, and preserving went to Iraq and its various cities, with 121 titles. The fourteenth century AH/nineteenth and twentieth centuries CE was the most authored century according to Sheykh Tehrani's searching, as its total was 169 titles, and 684 books were reported from the total number of books mentioned in the context of prose. Manuscript books came in first place, ahead

1 . Faculty member and assistant lecturer in the Department of Sciences and Epistemology at Qom University; email: Taleie20@gmail.com

2 . Faculty member and assistant lecturer in the Department of Sciences and Epistemology at Qom University (the responsible author); email: karimirez@gmail.com

3 . MA graduate of Qom University, the Department of Information and Knowledge Science at Qom University; email: reza.nazarisamsam@gmail.com



The influence of the Ghulāt (the extremists) on the Ismā'īlyyah

Mehdi Akbari¹

Muhammad Hossein Nasiri²

Abstract

From amongst the Shi'ī sects mentioned in history, only three sects remained: the Imāmīyyah, the Ismā'īlyyah, and the Zaydīyyah. These denominations can be identified by studying the reasons for their emergence. As this reveals the origin of their diverse thoughts and beliefs. Among these sects is the Ismā'īlyyah which arose after Imām al-Şādiq (AS), claiming the imamate of his eldest son, Ismā'īl bin Ja'far, who died during the life of his father (AS). From the absolute claim about the formation of this sect and the insistence on its establishment after the death of Ismā'īl, it is understood that an active movement with special goals had been existent within the Shiite community. Research in this field leads us to the extremist movement and its leaders, such as Abī al-Khaṭṭāb, who believed in extremist thoughts and was considered among the extremists in the era of Imām al-Şādiq (AS) and before him as well. The Imāms of the Ahl al-Bayt (AS) confronted these people and kept them away from the Shiite body, but they did not abandon their ideas, and they mobilized Muḥammad bin Ismā'īl and continued their false claim and belief in the Imamate of Ismā'īl and after him his son Muḥammad. A study of the Ismā'īlyyah beliefs and the thought of the extremists shows that there is a close relationship between them.

Keywords: Ismā'īlyyah, Ghulāt, Ghuluww, the Abbasid State.

- 1 . A student at the Qom Islamic Seminary, and a researcher at the Imamate and Wilāyah (Guardianship) Studies Center; email: m.akbarikelishdi@gmail.com
- 2 . Professor of upper levels, and a graduate of the fourth level in the Qom Islamic Seminary; email: Mohhosnasiri@gmail.com



The Conception of the Imamate in the Thought of Zurārah and Āl A‘yin

Hadi Elyasi¹

Akbar Aqwam Karbasi²

Abstract

Zurārah bin A‘yin, a jurist and a famous Imāmī theologian, lived in Kūfah in the second century of the Hijrah /eighth CE, and he and his family “Āl A‘yin” had an influence and a role in the Imāmī Fiqh (jurisprudence), Kalām (theology) and the Ḥadīth so that they narrated many Ḥadīths in these fields. What distinguished Zurārah’s intellectual line from among the Kūfan Ḥadīth-narrators and Mutakallims and is his rich record, his deducing understanding, and his intelligent questions that he used to pose to the infallible Imāms (AS). This study aims to investigate the elements of the concept of the Imamate and the wilāyah (guardianship), such as its definition and clarification of its limits, and to clarify the important characteristics and conditions of the Imamate such as the knowledge of the Imām, as well as the positions and places of the Imām, in the thought of Zurārah and Āl A‘yin; This is because the study of the thoughts and ideas related to the Imamate in the thought of this great Kūfan Ḥadīth-narrator and Mutakallim contributes to clarifying the concept of the Imamate among the Kūfan Ḥadīth-narrators and Mutakallims

Keywords: Zurārah bin A‘yin, the knowledge of the Imām, the conditions of the Imām, the position of wilāyah (guardianship), the position of the mandatory of obedience.

1 . Student in the fourth Level, Imāmah Department, Qom Islamic Seminary, Iran (the responsible author); email: elyashihadi@gmail.com

2 . Assistant Professor at the research centre of Philosophy and Kalām affiliated to the Islamic Science and Culture Academy, Qom, Iran; email: Akbarkarbassi@gmail.com



The Imamate and the Difference of Roles of the in Imāms Setting out in It and Their Positions towards Those in Charge of It: Imām al-Riḍā (AS) Crown Prince-hood as an Example

Sayyed Muhammad Reza Husseini Jalali¹

Abstract

This study deals with the history of the Imamate in a brief manner, and sheds light on the different roles between the Imāms during their carrying out the duty of the Imamate and their setting out to its responsibilities. After a historical presentation of the roles of the Imāms (AS) in their performance of the imamate mission, this study focuses on the role of Imām al-Riḍā (AS) and specifically the issue of his acceptance of the crown prince-hood and it will investigate the questions that arise about the Imām's acceptance of the crown prince-hood from al-Māmūn, and it explains the goals that the latter sought.

Keywords: Imām al-Riḍā (AS), crown prince-hood, al-Māmūn, the roles of the Imāms.

1. Researcher at the Qom Islamic Seminary



The Twelve Imāms: al-Nuṣūṣ (Words of Appointment) and their Histories

Muhammad Baqir Malikian¹

Abstract

The issue of al-Naṣṣ (pl. al-Nuṣūṣ, the Word of Appointment) in the discussion of the Imamate and proving the Imamate by al-Naṣṣ is one of the important issues in theology. Because of their importance, these al-Nuṣūṣ indicating the Imamate were the focus of interest between the scholars of both Sunni and Shi'a denominations, and these texts were dealt with by document and denotation from several dimensions. Note that some of these al-Nuṣūṣ have been paid attention to more than others, including the narration that includes the phrase: "Twelve Caliphs" (Ithnay 'Ashar Khalifah), and it was considered one of the most important narrations that the Shiites and Sunnis tried to research and apply to the caliphs.

Keywords: the Nuṣūṣ of the Imamate, the narration of "Twelve Caliphs", the narration of Djābir table, the applications of the narration.



The Theory of Dominance (al-Taghallub) in Appointing the Imām in the Political Thought of the People of Sunnah and the Community (al-Djamā‘ah)

Hamed Moghaddam¹

Abstract

There are three ways to appoint the ruler and the Imām and to form government in the thought of the people of Sunnah and the community (al-Djamā‘ah), namely: choice the Ahl al-Ḥalli al-‘Aqd (the people of the solution and the contract), appointing by the previous caliph (al-Istikhlāf), and dominance and overcoming (al-Ḳahr wal-Taghallub). A number of them adhered to the theory of overcoming and domination in order to appoint the ruler without any restriction or condition, documenting to some of the Ḥadīths of the Prophet and the procedure of some of the Companions, while this statement contradicts the Qur’anic verses, the Ḥadīths of the Prophet, and the procedure of a number of other senior Companions and followers (al-Tābi‘īn). In order to prove this theory, some Sunni jurists appealed to the rule of “Necessities permit prohibitions” (al-ḍarūrāt tubīḥ al-Maḥdhūrāt) and the rule of “There is no harm.” (Lāḍarar). However, it seems that the argumentation to these rules is also incomplete, in addition to the fact that the Mu‘tazilīs did not accept this method for appointing the ruler and the Imām. On this basis, we tried in this article to present the arguments they relied on to prove the theory of overcoming and dominance in Sunni thought, and then subject these arguments to analysis and criticism.

Keywords: appointment of the ruler, overcoming and domination (al-Ḳahr wal-Ghalabah), the People of Sunnah and the community (al-Djamā‘ah), necessity.

1 . An upper level student at the Qom Islamic Seminary, a graduate of the Center of the Imamate of Ahl al-Bayt (AS); email: Hamed.mogadam@gmail.com



Mīr Ḥāmid Ḥusayn and research his methods in deducing that arguments based on the descriptive-analytical-comparative method. It resulted that he had been committed to an inclusive look toward the evidences and the sources of understanding Ḥadīth, including the verses of the Qur'an, the narrations related to the Ḥadīth of al-Ghadīr, the different narrations of this Ḥadīth, the understanding of the Companions, and the sayings of Sunni scholars. Then he set out to extract the connected and separate evidences necessary for a correct understanding of the Ḥadīth, and on the basis of them he proved that its indication of the Imamate of Amīr al-Mu'mīn (AS) is complete.

Keywords: 'Allāmah Mīr Ḥāmid Ḥusayn, 'Abaḳāt al-Anwār (The Fragrant Lights), Significance of the Ḥadīth of al-Ghadīr, Imamate of Imām 'Alī (AS).



English Abstracts

The Ḥadīth of al-Ghadīr and its Indication to the Imamate of Imām ‘Alī (AS): The View of ‘Allāmah Mīr Ḥāmid Hussain in ‘Abaḳāt al-Anwār as an Example

Ali Hassan Beygi¹

Ali Reza Tabibi²

Muhammad Teymouri³

Abstract

The issue of succession of the holy Prophet (SAWA) was and still is one of the most important issues around which there is controversy in Islam. The Shi‘a believed in appointment of Imām ‘Alī (AS) by the Divine revelation that had been stated by the Messenger of Allah (SAWA) as the successor after him. The successively narrated Ḥadīth of al-Ghadīr is one of the most important arguments argued by the Shi‘a to prove the Imamate of Amīr al-Mu‘mīn, the Commander of the Faithful, (AS), while the Sunnis say that it does not indicate the Imamate and they saw that the maximum that could be benefited from it was affection and assistance for Imām ‘Alī (AS). So ‘Allāmah Mīr Ḥāmid Ḥusayn - one of the prominent Shi‘a scholars - set out to write the book ‘Abaḳāt al-Anwār fī Imāmati al-‘A‘immati al-Aṭhār (The Fragrant Lights in the Imamate of the Purified Imāms) in order to explain the Ḥadīth of al-Ghadīr, and to prove the Shiites’ view towards its indication of the Imamate. The aim of this study is to reread the arguments of ‘Allāmah

1. Assistant Professor at Arak University; email: a-hasanbagi@araku.ac.ir

2. Assistant Professor at Arak University; email: a-tabibi@araku.ac.ir

3. Doctoral student in Qur’an and Hadith Department, Arak University; email: phd.m.teymoori@gmail.com